

مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن MESC

العلاقات التركية- الإسرائيلية
وتأثيرها على المنطقة العربية

رنا عبد العزيز خماش

دراسات ٥٨

العلاقات التركية- الإسرائيلية

وتأثيرها على المنطقة العربية

الطبعة الثانية

عمان - 2010

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف 4613451- فاكس 4613452

ص.ب 20543 – عمان (11118) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO

HTTP://WWW.MESC.COM.JO

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

مركز دراسات الشرق الأوسط
الأردن

العلاقات التركية- الإسرائيلية

وتأثيرها على المنطقة العربية

رنـــــا عبد العزيز خماش

دراســـــات 58

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية 2010/3/782

327.530564
الخماش، رنا عبد العزيز
العلاقات التركية- الإسرائيلية/ رنا عبد العزيز الخماش- عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط
(212) ص
ر.أ.: 2010/3/782
الواصفات: العلاقات الدولية// تركيا// إسرائيل// السياسة الخارجية//

فهرس المحتويات

الفصل الرابع

التحديات التي تواجه العلاقات التركية- الإسرائيلية

الفصل الخامس

مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية

التقديم

تعيش منطقة الشرق الأوسط متغيرات دولية وإقليمية، وظروفا سياسية صعبة ازدادت مع مطلع القرن الحادي والعشرين، خاصة مع الاحتلال الأمريكي للعراق، واستمرار الاحتلال والاعتداءات الصهيونية على فلسطين ولبنان، وتعاظم الحصار ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والتوترات الملازمة لمراحل الصراع العربي- الإسرائيلي، والتهديدات الموجهة للسودان، والاضطراب والفوضى التي تعيشها منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا واليمن، وما تشهده المنطقة كذلك من حراك سياسي وعملي على الأرض من أطراف إقليمية تسعى للعب دور بارز يؤمن لها مصالحها، وعلى رأسها تركيا التي برز حضورها وحراكها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والإعلامية نتيجة استراتيجية جديدة من الحزب الحاكم فيها "حزب العدالة والتنمية" بقيادة رجب طيب أردوغان، وما يمثله هذا الحزب من توجه يسعى إلى إعادة الاعتبار لتركيا في محيطها الإقليمي.

وتأتي هذه الدراسة لفهم طبيعة العلاقات التركية- الإسرائيلية, وأثرها على المنطقة العربية من خلال قراءة تاريخ هذه العلاقة عبر عقود مضت، وتحليل واقع العلاقات، بهدف استشراف مستقبلها القريب والمتوسط.

اتخذت العلاقات التركية- الإسرائيلية منحى جديدا بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، حيث سعى الحزب إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها للاستمرار في نيل ثقة الشارع التركي به، فتوجه منذ توليه نحو الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه، ولم يرفض بشكل مباشر طلب الولايات المتحدة في استخدام الأراضي التركية لضرب العراق عام 2003 فحول الأمر إلى التصويت في البرلمان الذي رفض ذلك، مما أخرج تركيا على صورة الدولة الديمقراطية، فكسبت عدم سخط الولايات المتحدة عليها.

لكن الأحداث والوقائع في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي تشير إلى حاجة الأتراك إلى تحقيق مكاسب أكبر، سواء من ناحية الدور الإقليمي أو السياسي أو المكاسب الاقتصادية، حيث لم تفتح الطريق أمامها للانضمام للاتحاد الأوروبي، ما حدا بحكومة العدالة والتنمية إلى التوجه نحو عمق استراتيجي آخر، تمثل ببعض دول وسط آسيا وبعض الدول العربية والإسلامية، وكان ذلك سببا في التأثير في العلاقات التركية-

الإسرائيلية؛ إذ إن أي تحسن في علاقات تركيا مع العرب أو إيران أو دول إسلامية سيكون على حساب علاقاتها مع إسرائيل، والعكس كذلك.

ولعل أهم المؤثرات التي أضعفت العلاقات بين تركيا وإسرائيل، أو أحدثت فجوة بينهما، استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي، وحربا لبنان وغزة، والتدخل الإسرائيلي في الملف الكردي، وبتولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002, ثم تلاقي المصالح التركية- العربية جراء الاحتلال الأمريكي للعراق والتدخل الإسرائيلي العسكري والمخابراتي في كردستان العراق, وما ترتب عليه من نتائج أمنية واقتصادية تضر بمصالح الأتراك والعرب معا بشكل مباشر، أصبحت تركيا معنية بإعادة النظر بعلاقاتها مع إسرائيل.

وتحاول هذه الدراسة تقديم تحليلات حول العلاقات التركية- الإسرائيلة، أهمها تبيان أهم دوافع تركيا وإسرائيل من إقامة العلاقات واستمرارها بينهما، وأثر المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على تلك العلاقات، وتأثير الدول العربية عليها، وتأثير العلاقات على كل من الأمن القومي العربي, والقضية الفلسطينية, وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى سعي الدراسة إلى قراءة مستقبل العلاقة بين الدولتين، وهل ستكون على شكل تنافس أو تحالف؟

إن هذه الدراسة تمثل مساهمة كبيرة وجادة في إدراك قيمة التحالفات والعلاقات الإقليمية والدولية التي تلعب دورا كبيرا في تحريك منطقة الشرق الأوسط ورسم واقعها، وتقدم تصورا واضحا عن مدى ضرورة إقامة علاقات عربية مع قوى دولية وإقليمية لتحقيق مصالح طالما سعى العرب إليها في ظل العلاقات القائمة بين قوى لا يشكل فيها العرب حضورا فاعلا ومؤثرا، بل كانت تلك العلاقات ونتائجها على حساب العرب وعلى حساب مصالحم الحقيقية.

يسعدني أن أقدم لهذه الدراسة بهذا التقديم، مقدرا للأستاذة رنا الخماش، كاتبة الدراسة، جهدها الواضح، ومتمنيا لها كل التوفيق والتقدم.

المدير العام

جواد الحمد

التمهيد

تعد العلاقات التركية- الإسرائيلية من أكثر العلاقات المثيرة للجدل في منطقة الشرق الأوسط، نظرا للعلاقات المتميزة بين الطرفين على الرغم من وجود اختلافات كبيرة ومتعددة بينهما.

إن الغالبية العظمى من سكان تركيا مسلمون، حيث تصل نسبتهم إلى 99% من الشعب التركي، ويتأثرون بما يحدث في الأراضي الفلسطينية، من احتلال إسرائيل لفلسطين عام 1948، وأجزاء من الأراضي العربية في عام 1967، والتي لا تزال بعضها تحت الاحتلال حتى وقتنا الحاضر، وتشريد الشعب الفلسطيني وإحراق المقدسات وهدمها، وسياسة الحصار والتجويع التي تتبعها لإخضاع الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى المجازر اليومية التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني.

وحيث إنه لا ينظر للمشاعر والأخلاقيات بأي منظار مهم في العلاقات الدولية إذا تعارضت مع مصالح الدول، فقد صوتت تركيا ضد قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة في 29 كانون أول/ديسمبر 1947 من ناحية، واعترفت بدولة إسرائيل بعد مرور عدة أشهر على قيامها في عام 1949 من ناحية أخرى؛ لتكون بذلك أول دولة إسلامية تعترف بالكيان الإسرائيلي الذي لم يتأخر بتطوير علاقاته بأنقرة التي زارها ديفيد بن غوريون- رئيس وزراء إسرائيل آنذاك عام 1957- سرا في أطر المساعي الأمريكية- البريطانية لتطويق المد الناصري في مصر عن طريق حلف بغداد، وقد أوصى بن غوريون بالتركيز على دول الجوار الجغرافي (تركيا، إيران، إثيوبيا) لضرب العرب، وعدّ هذه الدول الضلع الثالث في مثلث الصراع العربي- الإسرائيلي.

منذ ذلك الحين قام تعاون استراتيجي وطيد بين تركيا وإسرائيل، تدعمه وترعاه الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت إسرائيل بتنمية وتغذية خلافات تركيا مع الدول العربية لعدة اعتبارات، منها: أنهما دولتان غير عربيتين في محيط كله عرب، لا سيما في ظل تمسك تركيا بالعلمانية، بالإضافة إلى قرب كل منهما للغرب، خاصة بعد انضمام تركيا لعضوية حلف الأطلسي (الناتو) في 18 شباط/فبراير 1952.

ويمكن أن تعزى الرغبة الأمريكية في إقامة علاقات استراتيجية وتحالف وطيد بينهما لعدة أسباب، منها: أنهما الدولتان الوحيدتان اللتان تمتلكان أنظمة ديمقراطية في الشرق الأوسط، إضافة إلى ما تجسده الرؤية الأمريكية لدور كلتا الدولتين في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ لاعتقادها أن سبب الهجمات هو كره المسلمين لها، وبدعمها للنموذج التركي تظهر أنها ليست ضد الإسلام، بل هي ضد ما تسميه "الإرهاب" أو "الإسلام الأصولي"، فلا داعي لأن يتخوف منها المسلمون أو يشعرون أنها ضد الإسلام بالتحديد، ومن الأسباب كذلك قيادتهما للمنطقة، خصوصاً أن تركيا تمثل النموذج الإسلامي الذي يريد الغرب من دول المنطقة أن تحتذيه؛ فقد بدأت الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن تشير إلى تركيا كحالة لافتة للاهتمام، إذ صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن حينها أن تركيا "توفر لمسلمي العالم نموذجا ناجحا لديمقراطية حديثة وعلمانية"، ووصفت كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، تركيا بأنها "دولة مسلمة 99%، تطرح بديلا مهما للإسلام السياسي"[1].

فضلا عن ذلك، فإن واشنطن ترى في النموذج التركي قاعدة مهمة لمحاربة "الإرهاب"، ومواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، وحسب استراتيجية الأطراف الإسرائيلية (إيران، تركيا، أثيوبيا) فإن تركيا تُعدُّ المتنفس الوحيد لإسرائيل في محيط كله عرب، لا سيما بعد سقوط نظام الشاه في إيران عام 1979.

ومما زاد من اندفاع تركيا إلى المعسكر الغربي وحلفائه الخلافات التركية- العربية القديمة والجديدة: خلاف تركيا مع سوريا بسبب لواء الإسكندرية، ودعم سوريا لحزب العمال الكردستاني منذ عام 1984، وإيواؤها لعبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، عام 1998، وخلافاتها مع العراق أيضا بسبب مياه نهري الفرات ودجلة، وهجمات الأكراد من شمال العراق ضد تركيا، حيث كانت هاتان الدولتان (العراق وسوريا) في المعسكر الشرقي المعادي للحلف الأطلسي الذي كان يرى في تركيا مركزا

1. دينا شحاتة، الديمقراطية المحافظة: هل يصلح النموذج التركي لدول الشرق الأوسط الكبير، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة العاشرة، العدد 111, مارس 2004، ص 25.

متقدما لحماية المصالح الغربية أمام المد السوفييتي الشيوعي في زمن الحرب الباردة، ووقوف العرب إلى جانب قبرص- مكاريوس اليونانية في عام 1965.

ولم تتوان إسرائيل في اقتناص الفرص لتطوير التحالف مع تركيا من خلال تقديم المعلومات الاستخباريه لها، خاصة فيما يتعلق بنشاطات حزب العمال الكردستاني، وتقديم الدعم لها في الكونغرس الأمريكي من خلال اللوبي الصهيوني لتسهيل حصولها على المساعدات الاقتصادية والعسكرية، والمساندة في الخلاف التركي- اليوناني حول جزيرة قبرص أيضا، وما توج هذه العلاقة الاتفاق الاستراتيجي الذي وُقِّع عام 1996 وفتح صفحة جديدة في العلاقات الإسرائيلية- التركية، وعلى إثر ذلك استغلت تل أبيب هذه الفرصة فنجحت في إقامة علاقات وطيدة مع القيادات العسكرية التركية والحكومات المتلاحقة.

استمرت العلاقات بين البلدين في مسارها الاستراتيجي رغم أنها مرت بمنحنيات بسيطة صعودا وهبوطا، حتى دخلت في مرحلة فتور شديد لتعاقب بعض الأحداث، منها: تولي حزب العدالة والتنمية، ذي التوجهات الإسلامية، السلطة في تركيا عام 2002، والانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) عام 2000، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وتلاقي المصالح التركية- العربية جراء الاحتلال الأمريكي للعراق، وما ترتب عليه من نتائج أمنية واقتصادية تضر مصالح الأتراك والعرب بشكل مباشر، والتدخل الإسرائيلي العسكري والمخابراتي في كردستان العراق.

ولإدراك أهمية العلاقات التركية- الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة بشكل عام والقضايا العربية الإسلامية بشكل خاص، فإن الأمر يتطلب التعرف على طبيعة هذه العلاقة ودوافعها ومدى انعكاسها، وتأثيرها على المنطقة وقضاياها، وهل للدول العربية دور في التأثير على هذه العلاقة سلبا أو إيجابا، وما هو تأثير بعض الدول العظمى عليها؟

تحاول هذه الدراسة البحث في طبيعة العلاقات الإسرائيلية- التركية ومرتكزاتها وأبعادها، واستمرارها على مدار أكثر من نصف قرن، ومدى أهميتها بالنسبة للطرفين، وانعكاساتها على المنطقة العربية، خاصة الأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية، وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، والهدف هنا هو البحث عن ماهية وتطور

العلاقات التركية- الإسرائيلية والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، وأثرها على المحيط الإقليمي لها بكل مكوناته، وتهدف الدراسة أيضا إلى تتبع مراحل تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية في سياق تحليل طبيعة هذا التطور وأسبابه وتأثيراتها المختلفة، وتأثرها بما يجري من حولها داخليا وإقليميا ودوليا، وليس من باب السرد التاريخي المجرد فقط.

وتأتي أهمية الدراسة بما تحاول أن تضيفه علميا لما سبقها من دراسات تناولت الموضوع، فرغم كثرتها إلا أن أغلبها اتسم بالتركيز على بعد محدد من أبعاد هذه العلاقة سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا، والتركيز على فترات تاريخية طويلة تشتت التركيز على بعض التفاصيل الدقيقة والمهمة، أو تغفل دور الدول الكبرى والدول العربية في طبيعة هذه العلاقة، وتأثير وتأثر العلاقات التركية- الإسرائيلية بالأحداث والتطورات الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية، إضافة إلى أن هذه الدراسة تأتي بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة، وبعد الغزو الأمريكي للعراق.

وتسعى الدراسة للإجابة على عدة أسئلة، أهمها: ما هي أهم دوافع تركيا وإسرائيل من إقامة واستمرار العلاقات بينهما؟ وما أثر المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على العلاقات بين البلدين؟ وما تأثير الدول العربية على طبيعة العلاقات التركية- الإسرائيلية؟ وما تأثير العلاقات ذاتها على الأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية، وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط؟ وأخيرا ما مستقبل العلاقة بين الدولتين؟ وهل ستكون على شكل تنافس أم تحالف؟

تبدأ الدراسة من عام 1996، وهو تاريخ اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين، الذي تضمن تبادل الخبرات العسكرية، والقيام بمناورات مشتركة وتعاون استخباراتي في ظل 13 اتفاقية وقَّعها الطرفان، منها اتفاقية تحديث أسلحة تركية وإقامة صناعة مشتركة للصواريخ والطائرات وإجراء مناورات بحرية، كما امتدت هذه الاتفاقية إلى المجال الاقتصادي حيث زادت الصادرات التركية لإسرائيل بنسبة 40%، وصادرات إسرائيل لتركيا بنسبة 28%، ونظرا لأهمية هذه الاتفاقية، وتحويلها لمسار العلاقات التركية- الإسرائيلية، تم اختيار بدء الدراسة منذ توقيعها عام 1996 إلى عام 2009.

وتفترض الدراسة وجود علاقة بين مدى تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية وتحسنها، وبين تهديد الأمن والاستقرار المنطقة العربية، أي إن العلاقة بينهما عكسية،

وتشتمل الفرضية على متغيرين رئيسين: المتغير المستقل: وهو العلاقات التركية- الإسرائيلية، والمتغير التابع: وهو المنطقة العربية.

وهناك عدد من المفاهيم الواجب تعريفها وتوضيحها قبل البدء في استعراض مضمون العلاقات التركية- الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية.

حزب العدالة والتنمية

حزب سياسي تركي تم تشكيله في 14 آب/أغسطس 2001 من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صادر عن محكمة الدستور التركية في 22 حزيران 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، ويشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي البارز في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية[1]، ويقود رجب طيب أردوغان الحزب، ويتولى الحزب السلطة منذ عام 2002 حتى الآن.

مجلس الأمن القومي التركي

أنشئ مجلس الأمن القومي التركي ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي، ويتألف هذا المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة: الجيش، والبحرية، والجوية، وقائد الجندرما، إلى جانب رئيس الوزراء، ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية، وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع ويأخذ بالاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان، وأجاز الدستور دعوة الوزراء أو غيرهم إلى الاجتماع لسماع آرائهم إذا دعت الحاجة.

ووظيفة المجلس أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء الذي يعطي بدوره هذه القرارات الأولوية، والتي من المفترض أنها تتعلق بأمن تركيا ووحدتها وسلامة أراضيها، ويمارس هذا المجلس نفوذاً واسعاً في الحياة السياسية أشبه بحكومة ظل، وقد تمّ إنشاؤه بناءً على دستور عام 1982 بعدما قام العسكر بانقلاب على الحكومة[2].

1.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/17DB5CE9-300C-4140-B235 B1B2BFD8594E.htm
2.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C20026FE-193A-4810-9BBD-76E357F9BE02.htm

مشروع الشرق الأوسط الكبير

مبادرة طرحها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وهذا المسمى أطلقته وزارة الخارجية الأمريكية في بداية التسعينيات على الدول العربية، ومعها إسرائيل وتركيا وإيران وباكستان وأفغانستان، بالإضافة للدول الإسلامية الست في أواسط أسيا التي حصلت على استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، وقام بوش بعرض مبادرته على "مجموعة الثماني" لمساعدته في تنفيذها، علما أن شمعون بيرس كان قد طرح هذه الفكرة عام 1992 حين كان وزير خارجية إسرائيل آنذاك.

استراتيجية الأطراف

استراتيجية اتبعتها إسرائيل منذ عهد ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء في تاريخها عام 1948، وتهدف إلى إقامة تحالف مع الدول المحيطة بالعالم العربي أو دول الجوار الجغرافي، أي إحاطة المنطقة العربية بتحالف خارجي للالتفاف عليها، ومثال ذلك علاقة إسرائيل مع إيران زمن الشاه، أو العلاقات مع إثيوبيا في زمن هيلاسيلاسي، ومع أرتريا بعد استقلالها عام 1993، ومع تركيا من الخمسينيات إلى الوقت الحاضر.

الأمن القومي العربي

هو المحافظة على كيان جميع الدول العربية من التهديدات الخارجية، والمحافظة على استقرارها السياسي، بالإضافة إلى توفير الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن المائي (الاكتفاء الذاتي)، بما يحميها من الخضوع لغيرها من الدول، ويحقق رفاهية مواطنيها.

عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط

ظهر هذا المسمى بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، وبعد انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، الذي ضم الأطراف في الصراع العربي- الإسرائيلي، جميع الدول العربية وإسرائيل، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية كدولتين راعيتين للمؤتمر، وهدف المؤتمر إلى حل الصراع بالطرق السلمية (الأرض مقابل السلام).

الفصل الأول

التطور التاريخي للعلاقات التركية- الإسرائيلية

الدوافع والأبعاد

1.1 التطـور التاريخـي للعلاقـات

1.2 دوافــع العلاقـات وأبعادهـا

1. 2. 1 أهداف تركيا وإسرائيل من إقامة العلاقات

1. 2. 2 البعــد السياســي

1. 2. 3 البعد العسكري والأمني

1. 2. 4 البعــد الاقتصـادي

الفصل الأول

التطور التاريخي للعلاقات التركية- الإسرائيلية

(الدوافع والأبعاد)

التاريخ هو سياسة الماضي، وسياسة اليوم هـي تـاريخ الحـاضر، وعنـد دراسـة العلاقـات الدولية لا بد من التطرق للخلفية التاريخيـة لهـذه العلاقـات لمـا لهـا مـن أهميـة في توضـيح الصورة للقارئ لفهم خصائص تلك العلاقة وتداعياتها.

والأهم من ذلك هل قامت العلاقات على أساس المصلحة والمنفعة، وهدفها الاستمرارية وتحقيق الغايات والأهداف التي قامت من أجلها؟ أم إنها علاقات بنيت على أسـاس التقـارب الجغرافي أو القواسم المشتركة، وهي لا تتعدى مجرد علاقات صـورية تقـوم عـلى بروتوكـولات رسمية، والتقاط صور تذكارية لا تفضي في النهاية إلى تحقيق نتائج ملموسة تصب في مصـلحة البلدين أو تؤدي للرقي في علاقاتهما في مختلف المجالات؟

ولأهمية فهم العلاقات التركية- الإسرائيلية، خاصة بعد توقيع اتفاق التعاون بينهما عـام 1996، لا بد من عرض تاريخ العلاقات بينهما منذ نشـأتها الأولى قبـل تأسـيس دولـة إسرائيـل 1948، أي منذ بداية التفكير بإقامة وطن قـومي لليهـود وعقـد مـؤتمر بـازل في سـويسرا عـام 1897، ثـم توالـت زيـارات (ثيـودر هرتـزل) رئـيس المنظمـة الصـهيونية واتصـالاته المسـتمرة بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، سواء كان ذلـك بشـكل مبـاشر أو عـن طريـق أصـدقاء للطرفين.

وسيصار إلى تقسيم هذا الفصل على عدة مبحثين: الأول- التطـور التـاريخي للعلاقـات، والثاني- دوافع العلاقات وأبعادها.

1.1 التطور التاريخي للعلاقات

بدأت العلاقات التركية- الإسرائيلية قبل قيام الدولة القومية لـدى الطـرفين عـلى شـكلها الحالي، عندما كانت تركيا مركزا للدولة العثمانية، وكانت إسرائيل منظمة صهيونية تسـعى إلى قيام وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

لقد حاول اليهود استغلال الأوضاع المتدهورة في الدولة العثمانية للضغط عليها من أجل السماح لهم بالهجرة إلى فلسطين، وإقامة وطن قومي لهم فيها، حيث كانت الدولة العثمانية تعاني من ترد في الاقتصاد، وضعف قبضة السلطة المركزية تجاه الأقاليم، ومديونية ضخمة لصالح الدول الأوروبية، مما أدى لفرض تلك الدول مجموعة من الامتيازات على الدولة العثمانية أدت إلى زيادة ضعفها وتشتتها.

وتذكر بعض المصادر حدوث هجرات يهودية قديمة إلى الدولة العثمانية في عهد الخليفة سليم الأول ابن السلطان بايزيد الثاني ابن السلطان محمد الفاتح، إلا أن السلطان سليم أصدر قرارا يقضي بمنع هجرة اليهود الى فلسطين وسيناء عام 1517، بعدما دخلت فلسطين والمنطقة العربية في حمى الدولة العثمانية الإسلامية عام 1516[1]، والجدير بالذكر أن هذه الهجرات لم تكن رسمية وعلنية، كما صارت في عهد الخلفاء بعد السلطان سليم، الذين وافقوا على هجرة اليهود للدولة العثمانية.

كانت بداية الهجرة اليهودية العلنية للدولة العثمانية في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني ابن السلطان سليم الأول في القرن السادس عشر، بعد الاضطهاد والتعذيب الذي تعرض له اليهود في أوروبا، خاصة في إسبانيا وروسيا، فهاجروا إلى مناطق الدولة العثمانية هربا من محاكم التفتيش، باستثناء فلسطين وسيناء احتراما للقرار السابق، وقد سمح سليمان القانوني بهجرة اليهود إلى دولته بناء على طلب زوجته اليهودية والدة ولي عهده سليم الثاني، وبالفعل استقر غالبيتهم في أزمير والمناطق الشمالية والغربية من الأناضول[2].

وعاد الكره والعداوة لليهود في أوروبا بسبب بعض ممارساتهم الدموية، حيث كانوا يختطفون الأطفال ويذبحونهم ويستنزفون دماءهم ويستخدمونها في صنع الفطير الذي يأكلونه في أعيادهم الدينية[3]، وبسبب تكتلهم في أحياء خاصة بهم، بغية المحافظة على

1. عبدالعزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج2، القاهرة، 1980، ص966.
2. علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الفجر للتراث، القاهرة،2004، ص514.
3. أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، دار البشير، عمان ، 1998، ص16.

نقاء العنصر اليهودي من الاختلاط بالأجناس الأخرى، وتكريسا لاعتقادهم المزعوم "شعب الله المختار"، إضافة إلى ممارساتهم المالية الربوية التي أدت إلى استياء الأوروبيين منهم، مما أدى إلى اضطهادهم فيما بعد.

وعلى الرغم من التعاطف العثماني مع اليهود، وإعطائهم كامل الحقوق المدنية في الدولة العثمانية، وتمتعهم بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، واستقلاليتهم في شؤونهم الدينية والمدنية، إلا إنهم كانوا أول من حاول استغلال التدهور المالي والاقتصادي في الدولة العثمانية لتحقيق غاياتهم في إقامة وطن قومي لليهود.

فقد استطاع زعيم الحركة اليهودية الصهيونية، ثيودر هرتزل، الحصول على تأييد أوروبي للضغط على السلطان عبد الحميد الثاني، الرابع والثلاثين من سلاطين الدولة العثمانية 1876-1909، لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، خاصة بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدولة العثمانية، وفرض الدول الأوروبية عليها وجود بعثة مالية لمراقبة الأوضاع المالية فيها ضمانا لديونها، الأمر الذي حاول هرتزل استغلاله لتحقيق هدفه والتأثير على السلطان عبد الحميد للموافقة على مطالبه، وفي هذا الصدد يقول هرتزل في مذكراته: "علينا أن ننفق عشرين مليون ليرة تركية لإصلاح الأوضاع المالية في تركيا، مليونان منها ثمنا لفلسطين، والباقي لتحرير تركيا العثمانية بتسديد ديونها تمهيدا للتخلص من البعثة الأوروبية، ومن ثم نقوم بتمويل السلطان بعد ذلك بأي قروض جديدة يطلبها"[1].

وكانت محاولات هرتزل في الاتصال بالسلطان عبد الحميد ولقائه لإقناعه بالمطالب اليهودية قد بدأت عام 1896، عندما توجه إلى إسطنبول بواسطة الكونت فيليب دي نيولينسكي، الذي يعد أحد رجال المخابرات العثمانية في أوروبا، وقد كان أيضا صديقا للسلطان عبد الحميد[2].

وكان هرتزل قد نجح في إقناع الكونت دي نيولينسكي بالعرض اليهودي بتقديم

1. السابق: ص116.
2. ميم كمال أوكه، قضية فلسطين من الصهيونية إلى صراع الحضارات، دار نشر العرفان، إسطنبول، 1990، ص48.

عشرين مليون ليرة للدولة العثمانية، لتصويب أوضاعها المالية مقابل موافقة السلطان عبد الحميد إعطاءهم فلسطين، وفي هذه الزيارة لم يلتقِ هرتزل بالسلطان عبد الحميد لكنه التقى برئيس الوزارة العثمانية، الصدر الأعظم، خليل رفعت باشا، وفي هذه الأثناء كان دي نيولينسكي يقابل السلطان عبد الحميد لإقناعه بالعرض اليهودي الذي يعتقد أنه مغرٍ ويجب القبول به، ولكن رد السلطان عبد الحميد جاء قاطعا وحاسما، حيث قال له: "إذا كان هرتزل يُكِنُّ لك الصداقة كما أُكِنّها لك، فمن المناسب أن تبلغه أن يقف عند هذا الحد، وألا يخطو خطوة أخرى، إن ملكية هذه الأرض لا تعود لي شخصيا، ولا إلى الحكومة العثمانية، إنها ملك للشعب المسلم الذي قدّم دمه دفاعا عن هذه الأراضي، فإذا كان لا بد لنا من ترك هذه الأرض فلن يكون ذلك إلا بإهدار الدم، إن الروح ما تزال تخفق في جسد الإمبراطورية العثمانية، وأنا أرفض إجراء أي عملية بتر أي جزء من أجزاء الإمبراطورية الحية، فمتى ما سلخوا عنها الروح أصبحت هذه الإمبراطورية جسدا ميتا، آنذاك بإمكانكم أن تستقطعوا أجزاء عديدة منها دون أي مقابل من المال، لذا أوصيكم بالاحتفاظ بأموالكم"[1].

وبعد هذه الزيارة توالت العروض اليهودية، ولم تقتصر على المال، بل تعدت إلى الدعم السياسي والإعلامي للدولة العثمانية داخل أوروبا، ثم قام هرتزل بعدة محاولات لزيارة إسطنبول عن طريق ملك ألمانيا "وليم الثاني" لمقابلة السلطان عبد الحميد، لكن جميع محاولاته باءت بالفشل إلى أن نجح في مقابلة السلطان عام 1901، بمساعدة إبراهيم بك، رئيس ديوان التشريفات في قصر يلدز، واستمرت المقابلة ساعتين، وقام هرتزل بشكر السلطان على المعاملة الحسنة التي يلقاها الرعايا اليهود في الدولة العثمانية، ولكنه أبدى استياءه أيضا من الظلم والاضطهاد الذي يتعرض له اليهود في أوروبا، فكان رد السلطان العثماني: "إن أبواب الدولة العثمانية غير مغلقة أمام اليهود المهاجرين هربا من الظلم والطغيان"[2].

ولم تسفر هذه المقابلة عن أي شيء، وفي عام 1902 أرسل قصر يلدز برقية عاجلة

1. السابق: ص49-50.
2. السابق: ص51.

إلى هرتزل للحضور إلى إسطنبول، وهناك أُبْلِغ بموافقة السلطان عبد الحميد على هجرة اليهود إلى الدولة العثمانية بكافة أرجائها ما عدا فلسطين، مقابل التزامهم بالوعود التي قطعوها بتقديم أموال للدولة العثمانية[1].

رأى اليهود أن هذه الامتيازات غير كافية دون إعطائهم فلسطين، الأمر الذي أدى إلى عدم التوصل لاتفاق بين السلطان عبد الحميد وهرتزل.

بعد ذلك قام اليهود بتشويه سمعة السلطان العثماني في وسائل الإعلام التي يمتلكونها في أوروبا والغرب، للضغط عليه وإثارة عداء أوروبا ضده، وقد وصل حد هذا التشويه إلى داخل الدولة العثمانية، خاصة في تركيا والأقطار العربية، مما أدى إلى تشكل صورة نمطية سيئة عن السلطان عبد الحميد لدى هذه الشعوب، لكن جميع محاولاتهم لم تؤثر على صلابة موقف السلطان، وفي هذا السياق يقول عبد الحميد في مذكراته: "ومن المناسب أن نقوم باستغلال الأراضي الخالية في الدولة، وهذا يعني من جانب أنه كان علينا أن ننهج اتباع سياسة تهجير خاصة، ولكننا لا نجد أن هجرة اليهود مناسبة؛ لأن غايتنا هي استيطان عناصر تنتمي إلى دين أسلافنا وتقاليدنا، حتى لا يستطيعوا الهيمنة على زمام الأمور في الدولة"[2].

وفي ضوء ما ورد، يسجل التاريخ للسلطان عبد الحميد الثاني موقفه التاريخي الرافض لأي وجود يهودي داخل فلسطين، لكن هذا الموقف أدى إلى تكاتف جهود المنظمات التركية: الاتحاد والترقي والمنظمات اليهودية ويهود الدونمة، بمساعدة الدول الأوروبية، لإسقاط حكم السلطان عبد الحميد، فقد كان لليهود اليد الطولى في مساعدة المعارضة ضد السلطان عبد الحميد، وعلى رأس هذه المعارضة جمعية الاتحاد والترقي، وما يدل على ذلك قول هرتزل: "إني أفقد الأمل في تحقيق أماني اليهود في فلسطين، وأن اليهود لن يستطيعوا دخول الأرض الموعودة ما دام السلطان عبد الحميد قائماً في الحكم ومستمرا فيه"[3].

وقد اعترف بعض المفكرين الأتراك بالدور الذي لعبه اليهود في جمعية الاتحاد

1. الصلابي، الدولة العثمانية، ص522.
2. نفسه: ص 522.
3. النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص 158.

والترقي، وفي هذا الصدد يقول الكاتب تركي نيـازي بـركس في كتابـه (المعـاصرة في تركيـا): "إن لليهود الأوروبيين واليهود المحلين في الدولة العثمانية في القرنين التاسـع عشر والعشريـن دورا ضخما في إرساء تيار القومية الطورانية؛ فالعلماء اليهود في الغرب مثل لوملي دافيـد، واليهـود المحليون في الدولة العثمانية مثل كراسسوا، وموئيز كوهين، كان لهم ضلع في جمعيـة الاتحـاد والترقي، وبمجرد أن نجحت هذه الجمعية في الإطاحة بحكم عبد الحميـد، ثـم الاسـتيلاء عـلى السلطة تقدم الصهاينة إلى الاتحاديين برغبتهم في أن تعترف الجمعيـة بفلسـطين وطنـا قوميـاً لليهود"[1].

بل إن بعض المفكرين يؤكدون أن أقطاب الاتحاد والترقـي كـانوا مـن يهـود الدونمـة، أو تلاميذهم، أو حملـة آرائهـم المنفـذين لمخططـاتهم، ويؤكـد سـيتون واتسـون هـذه الحقيقـة بقوله:"إن أصحاب العقول لحركة الاتحاد والترقي عـام 1908، كـانوا يهـودا مـن الدونمـة، أمـا المساعدات المالية فإنها كانت تصل إليهم عن طريق الدونمة ويهود سلانيك المتسولين"[2].

بعد تغلل جمعية الاتحاد والترقي في الجيش وأجهزة الدولة ووسائل الإعلام "الصـحف"، نجحت بالانقلاب على السلطان عبد الحميد عام 1908، ثـم الـتخلص منـه نهائيـاً عـام 1909 بنفيه خارج تركيا بعد إثارة عدد من الاضطرابات التي أدت إلى مقتل الآلاف، وفي ظل جمعية الاتحاد والترقي زادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل إن الجمعيـة سـهلت لهـم الهجـرة إلى فلسطين وشراء الأراضي، خاصة بعد تولي يهود الجمعيـة مناصـب حساسـة ومهمـة في الدولـة العثمانية، وخاصة في ظل التعصب للعنصر التركي واضطهاد العنصر العربي والأقليات الأخـرى، مما أدى لإهمال المخاطر من وراء الهجرة اليهودية وأطماعها في فلسطين من قبل الأتراك.

وهنا يرى بعض أعضاء جمعية الاتحاد والترقي الوطنيين أنهـم وقعـوا تحـت التـأثير الماسوني الصهيوني دون أن يشعروا بتحقيق أهداف الصهيونية، فمن خلال المـال والإعـلام قام الصهاينة بالتأثير على الشعب التركي وأعضـاء جمعيـة الاتحـاد والترقـي باسـم الحريـة

1. نفسه: 166-167.
2. الصلابي، الدولة العثمانية 541.

والدستور، فهذا أنور باشا، الذي لعب دورا مهما في انقلاب عام 1908، يقول في حديث له مع جمال باشا، أحد أركان جمعية الاتحاد والترقي:"أتعرف يا جمال ما هو ذنبنا؟" وبعد تحسر عميق قال:"نحن لم نعرف السلطان عبد الحميد، فأصبحنا آلة بيد الصهيونية، واستثمرتنا الماسونية العالمية، نحن بذلنا جهودنا للصهيونية، فهذا ذنبنا الحقيقي"[1].

وبعد إبعاد السلطان عبد الحميد الثاني من السلطة عبرت الصحف اليهودية في السيلانيك عن غبطتها في الخلاص من"مضطهد إسرائيل" كما وصفته هذه الصحف، وفي هذا الصدد يقول لوثر:"وبعد إبعاد عبد الحميد من السلطة عبرت الصحف اليهودية في سلانيك عن غبطتها، وأخذت تزف البشائر بالخلاص من مضطهد إسرائيل الذي رفض استجابة طلب هرتزل لمرتين، والذي وضع جواز السفر الأحمر الذي يقابل عندنا قانون الأجانب"[2].

استطاع اليهود استغلال الظروف المستجدة بعد انقلاب عام 1908 في أقصر فترة زمنية، فأسسوا شركة تطوير أراضي فلسطين، برئاسة الاقتصاد الألماني آرثر روبن، وكانت مهمتها إدارة مزارع جديدة ومراكز سكانية متطورة، كما سهلت وساندت موجات الهجرة، وبلغت هذه الشركة ذروتها في وضع أول حجر أساس لمدينة يهودية في فلسطين سمتها تل أفيف، أي تلة الربيع، وشكلت جيشاً صغيراً لحماية هذه المدن والمستوطنات على شكل ميليشيات سميت بالدوريات الليلية (هاشومر)، وأسسوا مدارس تعتمد اللغة العبرية في تدريسها[3].

وبعد اتباع جمعية الاتحاد والترقي لسياسة التتريك للشعوب الأخرى وإيمانها بأفضلية العنصر التركي على باقي العناصر المكونة للأمة العثمانية، ظهرت أحزاب قومية أخرى تنادي بالتحرر والثورة على الدولة التركية، فقامت جمعية الاتحاد بالبطش بالأقليات في الدولة العثمانية، ومنهم العرب، ومن هنا بدأ تشتت الدولة العثمانية، وتدخلت الدول الكبرى، بريطانيا وفرنسا، في شؤونها الداخلية، وساهمت هذه الدول بإظهار الدولة التركية بمظهر سيء أمام العرب والقوميات الأخرى في الدولة العثمانية.

1. النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، ص228.
2. الصلابي، الدولة العثمانية، ص542.
3. أوكه، قضية فلسطين من الصهيونية، ص124.

قامت القوى الكبرى بخداع العرب بتقديم وعود لهم بالاستقلال، لإقناعهم بالثورة على الدولة العثمانية، مما أدى إلى تمزقها إلى مجموعة من الدوليات بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918 التي دخلها الأتراك إلى جانب دول المحور ألمانيا والنمسا، في حين دخلها العرب إلى جانب دول الحلفاء بريطانيا وفرنسا وروسيا.

فقد أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تقسيم الوطن العربي بين الانتداب البريطاني والفرنسي حسب اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، وإعطاء فلسطين لليهود حسب وعد بلفور، وزير خارجية بريطانيا، عام 1917، واحتلال أجزاء كبيرة من الدولة العثمانية، وإعلانها دولا أوروبية مستقلة، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى إعلان الجمهورية التركية عام 1923، برئاسة كمال أتاتورك، أول رئيس جمهورية لتركيا، وإنهاء الخلافة الإسلامية عام 1924 على يد أتاتورك الذي وقّع على معاهدة لوزان عام 1923، وقبل بشروط اللورد جورج كرزون وزير الخارجية البريطاني السابق ورئيس الوفد الإنجليزي في مؤتمر لوزان، والشروط هي[1]:

1- عدم مطالبة تركيا بالأملاك السابقة، أي الأراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى.
2- قطع كل صلة لتركيا بالإسلام.
3- إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاء تاما.
4- إخراج الخليفة عبد المجيد الثاني آخر الخلفاء العثمانيين وأنصار الخلافة والإسلام من البلاد ومصادرة أموال الخليفة.
5- اتخاذ دستور مدني بدلا من دستور تركيا القديم.

بعد تولي كمال أتاتورك السلطات وتأسيسه حزب الشعب الجمهوري، قام بالقضاء على جميع المظاهر الإسلامية في تركيا، وأعلن العلمانية، وأبعد تركيا عن محيطها الإسلامي، واتجه نحو الغرب، وحاول إخماد أي بشائر إسلامية داخل تركيا عن طريق القتل لقادتها أو النفي، ومن هنا اتخذ أتاتورك سياسة داخلية منعزلة لإعادة بناء تركيا على المبادئ التركية العلمانية الجديدة، وانقطعت أي صلة لتركيا بفلسطين.

1. الصلابي، الدولة العثمانية، ص551.

وبعد وفاة أتاتورك عام 1938، استمر رفيق دربه عصمت أينونو الرئيس الثاني لتركيا على نهجه، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، تقاربت تركيا مع أمريكا، ودخلت في معاهدات معها، وأقامت أمريكا على الأراضي التركية قواعد عسكرية، ودخلت تركيا حلف الناتو عام 1952.

تزايدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد وعد بلفور، مما أدى إلى زيادة أعداد اليهود فيها وتشكيلهم لجماعات إرهابية مثل: اشتيرن، والهاجانا؛ لتهجير أبنائها العرب، الأمر الذي أدى إلى حدوث مصادمات بين العرب واليهود، وأعلنت بريطانيا انسحابها من فلسطين عام 1947، وأحالت القضية إلى الأمم المتحدة، وبعد مداولات الأمم المتحدة صدر قرار التقسيم عام 1947 الذي رفضه العرب ورفضته تركيا أيضا.

ورغم ذلك إلا أن تركيا كانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل اعترافاً واقعياً عام 1949م بعد قيامها عام 1948، وكانت بذلك أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل، ومن ثم اعترفت بها قانونياً عام 1950، وقد أشار الرئيس التركي آنذاك عصمت أينونو في 1950 إلى الاعتراف بإسرائيل بقوله:"تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل التي ولدت حديثا، ونأمل أن تصبح هذه الدولة عنصر سلام واستقرار في الشرق الأوسط"[1]، وتم تبادل السفراء بينهما عام 1952، وقامت بينهما علاقات سرية، وسعت تركيا المتوجهة إلى الغرب إلى معرفة مدى أهمية إسرائيل عند الغرب.

ومنذ تلك الفترة استمرت العلاقات التركية- الإسرائيلية بالتحسن التدريجي السري، في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وكانت تطرأ عليه في بعض الأحيان منحنيات صعود وهبوط وفقا للظروف الإقليمية والدولية التي كان أهمها الأوضاع في المناطق الفلسطينية، واتجاه تركيا نحو تحسين علاقاتها مع جيرانها العرب، خاصة في ظل تردي أوضاعها الاقتصادية، وحاجتها الملحة للنفط العربي، لا سيما في ظل تحولها الصناعي الواسع.

وقد ظهر في فترة الخمسينيات مدى اهتمام المسؤولين في البلدين بتعزيز العلاقات

1. وصال نجيب العزاوي، أبعاد التعاون العسكري التركي الإسرائيلي- دراسة في الدوافع والأهداف، مركز الدراسات الدولية، العدد 5، 1998، ص353.

التركية- الإسرائيلية، وخاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري؛ ففي فترة نشاط حلف بغداد، أدلى القنصل الإسرائيلي في إسطنبول بتصريح في 24 كانون أول/ديسمبر 1954 تحدث فيه عن زيادة التبادل التجاري بين البلدين من 13 مليون ليرة تركية عام 1952 إلى 65 مليون ليرة عام 1953، وفي عام 1955 صدّرت تركيا إلى إسرائيل 50 ألف طن من القمح، واستوردت منها صفقة سكر تبلغ قيمتها 871.360 ألف ليرة، وفي نيسان/أبريل من عام 1956 أرسلت تركيا 25 طائرة عسكرية من طراز "داكوتا" إلى إسرائيل بغرض إصلاحها، وفي آذار/مارس 1960 أبرم البلدان اتفاقية تجارية لتطوير حجم التجارة بينهما[1].

وبناء على ما سبق، تظهر الطبيعة اليهودية الصهيونية، حيث إن إسرائيل تحاول منذ بدء إقامة علاقاتها مع أي طرف أن تربطه معها بشبكة من المصالح الاقتصادية والعسكرية حتى تضمن عدم تحول هذا الطرف عن العلاقات معها في المستقبل، ويعد هذا هو البناء الصحيح للعلاقات في السياسة الدولية، على غرار ما حدث في الاتحاد الأوروبي، وعلى عكس العرب الذين يبدأون بإقامة العلاقات السياسية التي تتغير وتتبدل وفقا للمصالح والاقتصاد وغيرهما.

وفي عام 1958 أقامت إسرائيل وتركيا تحالفا عسكريا تحت ما سمي (الاتفاق الطارئ) في أعقاب قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وتضمن بنودا للتعاون العسكري وتبادل المعلومات والتدريب المشترك، ومساهمة الإسرائيليين في بناء بعض المطارات التركية، وفي العام نفسه، وقعت اتفاقية للتعاون الأمني بين إسرائيل وتركيا وإيران الشاه، سميت (الرمح الثلاثي) نصت على تبادل المعلومات الأمنية، وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء الأجهزة الاستخباراتية الثلاث، وبموجبها أسس جهاز الموساد الإسرائيلي مركزا استخباريا في تركيا مقابل التقنية الاستخباراتية التي قدمتها لتركيا[2].

1. جلال عبد الله معوض، العلاقات التركية- الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، مجلة شؤون عربية، عدد 88، 1996، ص128.
2. جهاد عودة، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، ع 153، مجلد 38، يوليو 2003، ص325.

وتمت زيارات ولقاءات رفيعة المستوى على مستوى القمة بين قادة البلدين تدل على جدية وإصرار كلا الطرفين على تطوير وتحسين العلاقات بينهما، وكان أهمها في 29 آب/أغسطس عام 1958، اللقاء السري بين ديفيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل وعدنان مندريس رئيس الوزراء التركي في تلك الفترة، وتم في اللقاء الاتفاق على القواعد الأساسية للشراكة بين الدولتين، والقيام بحملات علاقات عامة للتأثير على مواطني الدولتين لقبول العلاقات بينهما، والاتفاق على تبادل المعلومات الاستخباراتية والدعم العسكري، وإقامة شراكة بين القطاع العام في كلتا الدولتين، وفي 25 أيلول/سبتمبر 1969 عارضت تركيا قرار مؤتمر العالم الإسلامي الذي عقد في الرباط وتضمن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وجاء ردا على حرق إسرائيل للمسجد الأقصى المبارك عام 1969[1].

وبعد ذلك بدأت العلاقات التركية- الإسرائيلية بتطور جذري ومهم في ثمانينيات القرن الماضي، وتتميز هذه المرحلة عن المراحل التي سبقتها بسرعة وتيرتها، حيث كانت الزيارات المتبادلة بين الطرفين متلاحقة وذات طابع دبلوماسي وعسكري، ومن أبرز تلك الزيارات[2]:

1. زيارة سرية، قام بها وفد إسرائيلي رفيع المستوى يضم مسؤولين من وزارتي الخارجية والحرب في آب/أغسطس 1980 إلى العاصمة التركية أنقرة لإجراء محادثات مع وزير الخارجية التركي آنذاك بشأن التعاون بين البلدين.
2. زيارة وزير الحرب الإسرائيلي السابق أرئيل شارون إلى إسطنبول عام 1984 للتباحث مع المسؤولين الأتراك بشان رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين.
3. زيارة وفد تركي غير رسمي لإسرائيل في أيلول/سبتمبر 1984، والالتقاء بوزير الخارجية الإسرائيلي إسحاق شامير الذي عبر بدوره عن أمله في أن تؤدي الزيارة إلى تعزيز العلاقات بين البلدين، وكان يضم الوفد أربعة من نواب الحزب الشعبي المعارض.

---

1. Brock Dahl and Danielle Slutzky، (2006) The Washington Iustitute for Near East policy.

2. عبد الفتاح علي الرشدان، العلاقات العربية- التركية في عالم متغير، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 26، عدد 3، 1998، ص37.

وكانت الحكومة التركية قد أعطت عام 1986 الضوء الأخضر للصحفيين والنواب والشخصيات السياسية والحزبية والثقافية والفنية التركية لتلبية أية دعوة يتلقونها لزيارة إسرائيل.

ويمكن القول: إن فترة الثمانينيات شهدت تحولا في موقف المعارضة التركية من العلاقات مع إسرائيل، فكما ذكر سابقا أن إحدى الوفود ضم عدداً من نواب حزب معارض في زيارة لإسرائيل، حينما كانت المعارضة عام 1980 سببا رئيسا في استقالة وزير الخارجية التركي خير الدين أربكان بسبب زيارة وفد إسرائيلي له في أنقرة لبحث التعاون بين البلدين، الأمر الذي أثار حفيظة المعارضة التي دعت للتصويت على سحب الثقة من الوزير التركي، مما اضطره للاستقالة بسبب ذلك [1].

وتم بين البلدين تعاون أمني استخباراتي بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، لمراقبة الأوضاع في لبنان؛ حيث قدمت إسرائيل لتركيا وثائق سرية تشير لوجود تعاون عسكري بين منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات تركية يسارية وأرمينية وكردية، بالإضافة إلى تسليمها لتركيا ناشطين أتراكا موجودين في مخيمات فلسطينية داخل لبنان[2].

وقد شهدت مرحلة التسعينيات كذلك تطورا ملحوظا في تبادل الزيارات وتفعيل التعاون وتوقيع الاتفاقيات بين البلدين، ففي عام 1991 تم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لمستوى السفراء، وفي نيسان/أبريل من عام 1992 تم التوقيع على وثيقة بشأن مبادئ للتعاون بين وزارة الدفاع التركية ووزارة الحرب الإسرائيلية، وفي العام نفسه أقيم احتفال الدولتين بذكرى مرور 500 عام على الهجرة اليهودية للدولة العثمانية هربا من التعذيب والقتل في أوروبا، وفي آذار/ مارس 1993 تم إنشاء مجلس الأعمال التركي- الإسرائيلي، وفي تشرين أول/أكتوبر من العام نفسه قامت الدولتان بتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة لكبار المسؤولين للتعامل مع التهديدات الإقليمية مثل "الإرهاب والأصولية"، وموافقتهما على التعاون في مجال جمع المعلومات الاستخبارية عن سوريا وإيران والعراق، والاجتماع بانتظام لتبادل التقييمات المتعلقة

1. معوض، العلاقات التركية- الإسرائيلية، ص138.
2. عودة، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، ص325.

بـ"الإرهاب"، وتعزيز قدراتهما العسـكرية في وجـه البلـدان الثلاثـة، وقـد شـهد شـهر تشريـن ثاني/نوفمبر 1993 زيارة أول وزير خارجية تركي "حكمت تشيتين" لإسرائيل[1].

ثم استمر التعاون التركي- الإسرائيلي في المجالات الأمنية والعسكرية، وتبادل المعلومـات، حتى توج هذا التعاون بزيارة رئيسة الـوزراء التركيـة تانسـو تشـيللر في تشريـن ثـاني/نـوفمبر 1994، وهي أول زيارة يقوم بها مسؤول تركي عـلى مسـتوى رئـيس الـوزراء إلى إسرائيـل منـذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949[2].

وقد أفضت هذه الزيارة لعدة اتفاقيات بين البلدين، ومهـدت لتوقيـع اتفاقيـة التعـاون الاستراتيجي في 23 شباط/فبراير 1996 الذي تبدأ منه هذه الدراسة، ويعد هذا الاتفاق نقطـة تحول جذرية في العلاقات التركية- الإسرائيلية نحو الأفضل، خاصة أنه جاء في مرحلة اتسـمت بعلنية العلاقات بينهما نتيجة لتغير الظروف الإقليميـة والدوليـة، وأهمهـا الشروع في تسـوية سياسية للصراع العربي- الإسرائيلي الذي كان حائلا دون علنية العلاقات بين البلدين وتعزيزها؛ حيث حررت هذه التسوية تركيا من محاولاتها في المحافظة على توازن علاقاتها مـع كـل مـن العرب وإسرائيل، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الزيارات الرسمية العلنية بـين البلـدين اعتياديـة وعلى جميع المسـتويات، خاصـة عـلى مسـتوى القمـة، وتتنـاول جميـع المجـالات العسـكرية والاقتصادية والسياسية، وقد اشتمل هذا الاتفاق عدة بنود، أهمها[3]:

1- قيام إسرائيل بتحديث وتطوير مقاتلات تركية من طراز (فانتوم F4).
2- السماح للطائرات الإسرائيلية بالقيام بطلعات تدريبية في سماء تركيا لمدة أسـبوع أربـع مرات سنويا.
3- إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين ليشمل نشاطه مجـالات

1. Brock Dahl and Danielle Slutzky ، (2006)The Washington Iustitute for Near East policy.
2. الرشدان، العلاقات العربية- التركية، ص126.
3. أشرف عبد الحميد كشك، الاتفاق التركي- الإسرائيلي وأثره في الأمن القومي العربي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 52، 1996، ص 66.

استخباراتية واستقبال السفن الحربية لكل من البلدين في موانئ البلد الآخر.

4- إقامة إسرائيل أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات في سوريا وإيران، وجمع المعلومات عنهما، واستخدام الأفلام الوثائقية لكل دولة.

5- تقدم إسرائيل للقيادة التركية صورا للأقمار الاصطناعية التجسسية لتكون في تصرف الجيش التركي في مواجهة الأكراد في شمال العراق وشرق الأناضول.

6- منح أنقرة إسرائيل جزءا من قاعدة (أنجرليك) الجوية التركية لتتصرف بها كما تشاء.

وفي المجال الاقتصادي تم التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين في 14 آذار/مارس 1996، ثم المصادقة عليها وإقرارها في نيسان/أبريل 1997، الأمر الذي مهّد لرفع الحواجز والتعرفات الجمركية عن معظم السلع بين الدولتين، وأدى لمضاعفة التبادل التجاري بينهما من 500 مليون دولار في 1996 إلى ملياري دولار 2000[1].

واستمرت العلاقات التركية- الإسرائيلية في التعاون والتقدم حتى وصل الأمر إلى محاولة تركيا اختراق جدار الحصار الإسلامي ضد إسرائيل باستخدام علاقاتها مع الدول الإسلامية، لتقريب وجهات النظر بين تلك الدول وإسرائيل، والدفع باتجاه اعتراف الدول الإسلامية بإسرائيل وإقامة علاقات معها، ومن ذلك الدور الذي لعبته تركيا في ترتيب لقاء في إسطنبول بين وزيري الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم، والباكستاني خورشيد قاصوري في أيلول/سبتمبر 2005 ورأى شالوم بعد هذا اللقاء أن باكستان اجتازت مرحلة حاسمة نحو علاقات مع إسرائيل، وقال: "هذا اللقاء يكتسي أهمية بالغة، ونأمل أن يكون مقدمة لإقامة علاقات مع باكستان تشبه تلك التي نقيمها مع الهند وعلى المستوى نفسه، أي السفراء"[2].

ومن ملامح تطور العلاقات بين البلدين إقامة مشاريع اقتصادية ضخمة، سواء على

1. هاكان يافوز، العلاقات التركية- الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص17- 24.
2. الرشيد، علي، صحيفة الشرق القطرية، التطبيع مكافأة المحتل بعد اندحاره عن غزة! صحيفة الشرق القطرية 2005/9/5.

المستوى الثنائي أو على مستوى ثلاثي يضم أطرافاً أخرى، ومن تلك المشاريع المشروع المشترك بين تركيا وإسرائيل والهند، والذي يتضمن مدّ خطي أنابيب لنقل النفط والغاز من تركيا إلى إسرائيل، ثم شحنه من موانئ إسرائيل إلى الهند، وتنقل المرحلة الأولى من المشروع النفط من حقول بحر قزوين إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وبعد وصول النفط إلى ميناء جيهان يتم نقله من خلال خط أنابيب تحت مياه البحر إلى إسرائيل، حيث ينقل عبر خط أنابيب آخر إلى ميناء إيلات على البحر الأحمر ليشحن من هناك إلى الهند دون المرور بقناة السويس، وظهرت فكرة المشروع في أعقاب فشل إنجاز مشروع خط الأنابيب الثلاثي الذي يربط بين الهند وباكستان وإيران بسبب المعارضة الأمريكية له، وقال وزير الطاقة التركي حلمي جولير لصحيفة (مينت الاقتصادية اليومية): "ليس هذا مشروعا بسيطا ... خلال شهر سيكون هناك اجتماع ثلاثي بين الهند وإسرائيل وتركيا، ومن المحتمل عقد هذا الاجتماع في تركيا"[1].

ومن هنا يلاحظ أن العلاقات التركية- الإسرائيلية متجذرة في جميع المجالات، خاصة الاقتصادية والعسكرية منها، الأمر الذي يؤدي لزيادة الروابط بين البلدين لارتباطها بمسائل حيوية ومهمة للشعبين والحكومتين، تتعلق بالأمن وبمستوى المعيشة.

2.1 دوافع العلاقات وأبعادها

تعّد المصالح العليا للدول أحد أهم المداخل لفهم مجريات العلاقات بينها، والدارسون للعلاقات الدولية قادرون على فهم تحول العلاقات بين الدول من علاقات وطيدة إلى علاقات هشة قد تؤدي إلى حروب دولية وفقا لتغير المصالح والأولويات لديها.

وعند قيام العلاقات بين الدول في السياسة الدولية يكون لكل دولة أهداف وغايات من، وهنالك أيضا دوافع لكلا البلدين تؤدي إلى إقامة العلاقات سواء أكانت هذه الدوافع سياسية بحتة أم اقتصادية أم عسكرية، أم خليطا بين كل ذلك، وفي هذه الحالة نرى أن العلاقات التركية- الإسرائيلية هي خليط بين كل ذلك؛ فللعلاقات بين الدولتين أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية، وسيحاول هذا المبحث عرض الدوافع التي أدت إلى

1. http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=11322

قيام العلاقات بين البلدين وتوضيحها، والأبعاد من تلك العلاقات بهدف فهم العلاقات بينهما والحكم عليها، وسيتم تقسيم المبحث على عدة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: أهداف كلا الطرفين من إقامة العلاقات.

المطلب الثاني: البعد السياسي.

المطلب الثالث: البعد العسكري والأمني.

المطلب الرابع: البعد الاقتصادي.

1.2.1 أهداف كلا الطرفين من إقامة العلاقات

هنالك عدة أهداف لكل من تركيا وإسرائيل لإقامة العلاقات بينهما، وكل طرف منهما يحتاج للآخر من أجل تكامل مصالحه، فكل منهما وجد ضالته في الآخر، في ظل وجودهما في منطقة تموج بالاختلاف والتناقض مع أنظمتهما وأيدلوجيتهما، فهما على خلاف مع العديد من دول المنطقة في عدة قضايا حول المياه والأراضي المحتلة، وبسبب التوجهات الخارجية (الغربية) لتركيا أيضا.

أ- أهداف تركيا

ترى تركيا في علاقاتها مع إسرائيل الدعامة أو الركيزة الأساسية التي تستطيع من خلالها مواجهة خصومها العرب في خلافاتها معهم والتضييق عليهم، وأنها من خلال ذلك تطلب ود واشنطن والغرب، خصوصا في ظل توجهاتها العلمانية الغربية، والحصول على كسب تأييد اللوبي الصهيوني في أوروبا وأمريكا لتحقيق مصالحها من خلال تقديمه الدعم لتركيا داخل مؤسسات صنع القرار الغربية، وكسب تعاطف الرأي العام الغربي تجاه قضاياها من خلال امتلاكه لأكبر وسائل الإعلام الغربية وتأثيره عليها، خاصة في القضايا التركية الشائكة، مثل قضية إبادة الأرمن وجزيرة قبرص واليونان والانضمام للاتحاد الأوروبي، ويمكن القول: إن تركيا وجدت في إسرائيل الحليف الذي يستطيع أن يفي بمتطلباتها الاستراتيجية.

ويرى بعض المفكرين الأتراك أن موقع تركيا الجغرافي كان يضعها في موقع خاص بالنسبة لعلاقاتها بإسرائيل، فهي في فترة اعترافها بإسرائيل عام 1949 كانت في بداية مرحلة مهمة وحرجة، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، وبروز الاتحاد

السوفييتي العدو لتركيا كقوة دولية عظمى، وبداية الحرب الباردة، ففي تلك الفترة واجهت تركيا التهديدات المتمثلة في مطالب ستالين رئيس الاتحاد السوفييتي آنذاك بالمضائق التركية وبمحافظتين في شمال شرق البلاد[1].

وكانت تركيا في تلك الفترة بحاجة إلى أن تكون تحت حماية المظلة الأمنية الغربية لمواجهة المد الشيوعي والأطماع السوفييتية في أراضيها، وربما يكون اعترافها بإسرائيل وإقامة علاقات معها هو أحد أسباب قبول انضمامها لحلف الناتو الغربي، بالإضافة إلى دورها المهم في الحرب الكورية عام 1950، خاصة أن العام الذي قُبِلت فيه تركيا في الحلف 1952 هو العام نفسه الذي تمت فيه إقامة علاقات مع إسرائيل وتبادل السفراء.

ويضاف إلى ذلك بعض العوامل الداخلية في تركيا، ومن أهمها التوجه العلماني لقيادات الدولة في تلك الفترة، فكانت تركيا من أبرز الدول المؤيدة لقيام دولة إسرائيل في الشرق الأوسط، ويعود ذلك الى الارتباطات الأيدلوجية والفكرية بين المؤسسة العلمانية في تركيا وإسرائيل، إضافة للمصالح المشتركة بين الطرفين.

ويبدو أيضا أنه من أسباب إقامة تركيا لعلاقات مع إسرائيل، وجود عداء مشترك بينها وبين العرب، فالأتراك العلمانيون يُحمِّلون العرب مسؤولية هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى عام 1918، بسبب تعاون العرب مع البريطانيين، وإطلاق الثورة العربية الكبرى عام 1916؛ مما أدى إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية، إضافة إلى تأثير الجالية اليهودية في تركيا لما لها من هيمنة على المرافق والجمعيات السياسية والاقتصادية والإعلامية والمالية، وارتباطهم بالصهيونية العالمية والحركة الماسونية، مما خلق لهم مركزا اجتماعيا واقتصاديا، وسياسيا رفيعا ومؤثرا؛ الأمر الذي جعلهم قادرين على التأثير في قرار القيادة السياسية بالاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقة معها[2].

ومن هنا لا بد من توضيح مجمل الأهداف التي دعت تركيا للتحالف مع إسرائيل:

1. جنكيز تشاندرا، التقارب التركي- الإسرائيلي، مجلة شؤون الأوسط، ترجمة:غسان رملاوي، عدد 51، 1996، ص34.
2. علي عبد الهادي الدليمي، العلاقات الاقتصادية التركية- الإسرائيلية وأثرها في الأمن الاقتصادي العربي، مجلة الحكمة، مجلد 2، عدد 6، 1999، ص33.

1. الحصول على باب خلفي موصل إلى واشنطن من خلال استغلال نفوذ اللوبي الصهيوني في مراكز صنع القرار الأمريكية في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرمني، خاصة في الكونجرس الأمريكي[1]، ويأتي ذلك في ظل المحاولات المستمرة من قبل اللوبيين اليوناني والأرمني لدفع الكونجرس الأمريكي بتبني قوانين وقرارات تدين تركيا بتهمة الإبادة الجماعية للأرمن إبان فترة الحكم العثماني عام 1915، وسعي اللوبي اليوناني لتبني الكونجرس قرارات تهدف إلى تخفيض المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن تركيا، والضغط عليها لقبول الشروط اليونانية في تسوية المسألة القبرصية.
2. المشكلات الداخلية في تركيا، خاصة بين التيارات العلمانية (المؤسسة العسكرية، والأحزاب العلمانية، والمحكمة الدستورية) والإسلامية (الأحزاب الإسلامية، والمدارس الدينية)، حيث تعدّ المؤسسة العسكرية أن التحالف مع إسرائيل، حليفة الولايات المتحدة، يؤكد الطابع العلماني للدولة ويجعل من الصعوبة في المستقبل على أي حزب أن يغير هذا الطابع، سواء كان حزبا إسلاميا أو غير ذلك، وأن هذا التوجه سيدفع تركيا مستقبلا لمزيد من التعاون وتطوير العلاقة مع كل من إسرائيل وأمريكا[2].
3. الرغبة التركية في الحصول على أسلحة من إسرائيل والاستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي في مختلف المجالات (العسكرية والأمنية والزراعية والعلمية)، خاصة في ظل الحظر الذي تعاني منه من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بسبب حقوق الإنسان والأقليات العرقية.
4. المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تركيا، فمنذ التسعينيات وتركيا تعاني من مشاكل اقتصادية خطيرة بسبب حرب الخليج الثانية عام 1991، ثم ما تلاها من حصار على العراق حتى عام 2003؛ الأمر الذي كبّد تركيا خسائر تقدر بـ 60 مليار دولار، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في تركيا بنسبة 100% خلال عام 1996 فقط، وللخروج من هذه الأزمة وجدت تركيا في إسرائيل مدخلا لتحسين أدائها الاقتصادي بإقامة منطقة

1. يافوز، العلاقات التركية - الإسرئيلية، ص 15.
2. عبد الفتاح الرشدان، التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، مجلة شؤون عربية، عدد 106، ص129.

للتجارة الحرة، وتنفيذ مشاريع بيع المياه لإسرائيل، بالإضافة إلى طلب ودّ الغرب من إقامة العلاقات مع إسرائيل، مما يعزز موقف تركيا بدرجة كبيرة في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية[1].

5. تهدف تركيا من وراء هذا الاتفاق إلى كسب إسرائيل لجانبها في صراعها مع إيران في المنطقة، ولقد دل على ذلك تصريح السفير التركي في القاهرة: إن "بلاده تؤيد العمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، وإن الأعمال التي يقوم بها حزب الله خارج حدود لبنان تعتبر إرهابا"[2]، ويتأرجح هذا الهدف صعودا وهبوطا وفقا للمتغيرات السياسية داخل تركيا وتبعا للتوجه السياسي للحكومات التركية وفقا لعلاقاتها بإيران.
6. سعي تركيا للتأكيد على توجهها الغربي في أعقاب صد الاتحاد الأوروبي ورفضه لها في عدة محاولات، كان أولها قرار المفوضية الأوروبية عام 1989 في الرد على طلب تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي بأن تركيا تعاني نقصا في الديمقراطية، وبسبب دور العسكر المحوري في الحياة السياسية، كما نددت المفوضية بالقمع الثقافي الذي يعانيه الأكراد في شرق البلاد، فضلا عن انتهاك حقوق الإنسان فيها، ثم تم في عام 1997 استبعادها من قائمة الدول المرشحة لبدء المفاوضات للانضمام للاتحاد الأوروبي[3].
7. بحث السياسة التركية عن دور إقليمي مؤثر يستمد مقوماته من المنطقة نفسها، وليس من خارجها[4]، ومن ذلك قيامها بالوساطة بين سوريا وإسرائيل، وترتيبها للقاء بين وزير خارجية إسرائيل، ووزير خارجية باكستان.
8. ممارسة تركيا دورا في الضغط على جيرانها العرب، وهي على خلاف معهم بتحالفها

---

1. العزاوي، أبعاد التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي، ص372.
2. كشك، الاتفاق التركي- الإسرائيلي، ص 69.
3. لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص22- 30.
4. كشك، الاتفاق التركي- الإسرائيلي، ص 68.

مع إسرائيل، من أجل تقديم تنـازلات في القضـايا محـل النـزاع، وبـالأخص سـوريا والعـراق، ونزاعهما مع تركيـا حـول عـدة قضـايا، منهـا توزيـع ميـاه نهـري دجلـة والفـرات، ونشـاط المتمـردين الأكـراد في شـمال العـراق، وانطلاقهـم مـن أراضـيه لشـن هجـمات عـلى تركيـا، والمطالبة السورية بإقليم الإسكندرونة، والاتهام التركي لسوريا في السابق بدعم حزب العمال الكردستاني، وإيواء زعيمه عبد اللـه أوجلان.

9. تبادل المعلومات الاستخباراتية مع إسرائيل، والحصول عـلى صـور مـن الأقـمار الصـناعية الإسرائيلية حول تحركات ونشاطات حزب العمال الكردستاني، ومن ثمار هذا التعـاون إلقـاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني المتمرد عبد اللـه أوجلان في كينيا عام 1999.
10. التصدي للدعم الإقليمي، وعلى الأخص من إيران وسـوريا، للجماعـات الإسـلامية المحليـة داخل تركيا، والدعم لحزب العمال الكردستاني[1].
11. إيجاد نوع من التحالف التركي- الإسرائيلي من أجل تحقيق التوازن الإقليمـي في مواجهـة التعاون السوري- الإيـراني المتنـامي[2]؛ فتركيـا تـخشى أن يـؤدي تحـالف سـوري وإيـران إلى تحجيم نفوذ تركيا في المنطقة، وإطلاق يد إيران فيها، وسحب البسـاط مـن تحـت أقـدامها كقوة مؤثرة في المنطقة، وبالتالي تراجـع أهميتهـا الاسـتراتيجية، الأمـر الـذي قـد يقلـل مـن أهميتها لدى الغرب، فأرادت مواجهة ذلك التحالف بتحالف مضاد مـع إسرائيـل المدعومـة غربيا، ويدعم هذا التحالف شعور كلتا الـدولتين (تركيـا، إسرائيـل) بالعـداء تجـاه كـل مـن سوريا وإيران.

ب- أهداف إسرائيل

وجدت إسرائيل في تحالفها مع تركيا الورقة الرابحة والأمثل لتغيير الهوية العربيـة الإسلامية للمنطقة ذات الغالبية العربية، عن طريق تركيـا التـي كانـت مركـزا للخلافـة الإسلامية لأربعة قرون مضت، ومحاولة منها لتطويق الوطن العربي بتحالفات مع دول

1. يافوز، العلاقات التركية - الإسرائيلية، ص 16.
2. عبد الرحمن رشدي الهواري، المحور الإسرائيلي التركي والتطلعات التركية في شمال العراق، مجلة الدفاع، عدد 133، يوليو 1997، ص35.

محيطة به حسب استراتيجية الأطراف التي نادى بها بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي، خاصة بعد سقوط نظام الشاه في إيران، فتركيا أضحت المتنفس الوحيد لإسرائيل في بحر كله عداء وكراهية لها من قبل العرب.

ويمكن إيجاز الدوافع الإسرائيلية لإقامة العلاقات والتحالف مع تركيا بما يلي:

1- توسيع دائرة عمقها الاستراتيجي عبر التفافها على سوريا ووصولها إلى حدود العراق وإيران[1]؛ فمساحة دولة إسرائيل صغيرة جدا، ما يجعلها دون عمق جغرافي واستراتيجي في المنظور العسكري، الأمر الذي يحرمها من إمكانية إعادة ترتيب صفوفها والانسحاب داخل أراضيها في حال وقوع أي هزيمة عسكرية، وليس لها حدود مع عدوين رئيسين لها في المنطقة، هما إيران والعراق، وتحالفها مع تركيا يكسبها عمقا استراتيجيا من خلال ضرب عدويها انطلاقا من الأراضي التركية وليس من أراضيها، وإن حشد قوات تركية على حدود البلدين، إضافة إلى حدود سوريا، في حال نشوب أي نزاع مع إسرائيل، سيضعف من قدرات هذه الدول، ويشتت تركيزها على عدة جبهات.

2- إقامة علاقات مع تركيا وفقا لنمط حلف بغداد السابق لتخفيف المسؤوليات الأمنية الملقاة على كاهل الولايات المتحدة، ومنها تزايد القوة الإيرانية، ومن ثم فإن دور تركيا مهم للغاية، ويتحقق هذا الهدف من حيث ضبط التوازنات الإقليمية من ناحية، وموازنة الإسلام الأصولي في إيران وفي باقي المنطقة العربية من ناحية أخرى[2].

3- تشكيل قوة ردع إقليمية حقيقية في مواجهة أي عدوان خارجي ضدها، وما يدل على ذلك تصريح وزير حربها إسحاق مردخاي:"إن الاتفاقية يمكن أن تكون قوة ردع لمواجهة أي هجوم قد تفكر في شنه دولة مثل إيران أو العراق أو سوريا، وإن هدفها الحقيقي ليس استخدام القوة، بل إيجاد قوة موحدة لردع الآخرين عن استخدام القوة"، واعتباره أي هجوم بالصواريخ على تركيا هو بمثابة هجوم على إسرائيل[3].

---

1. عودة، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، ص326.
2. كشك، الاتفاق التركي- الإسرائيلي، ص 67.
3. محمد فوده، اتفاق التعاون العسكري المشترك التركي الإسرائيلي، مجلة الدفاع، مج164، 2000، ص59.

4- عرقلة تطور الوطن العربي نحو التنمية الشاملة بالتنسيق مع الدول المحيطة فيه، وتسمى هذه الاستراتيجية استراتيجية (شد الأطراف)، بمعنى إشغال أو إنهاك الجسد العربي لإبعاده عن قضاياه المصيرية عن طريق خلق وسائل شد على حدوده بالصدامات المسلحة أو بالتسلل إلى داخله لإثارة وتعميق الصراعات الداخلية أو التنسيق مع دول الجوار العربي في مشاريع اقتصادية واتفاقيات أمنية وعسكرية (ونموذج ذلك التعاون والتحالف الإسرائيلي- التركي)[1]، مما يجعل الدول العربية تهمل قضاياها الأساسية والتنموية بالانشغال بالتسلح، والتحالفات الإقليمية، مما يستنزف مواردها، وقد ربط مدير معهد موشي ديان في تل أبيب بين الاتفاقية التركية- الإسرائيلية وبين احتلال أرتريا لجزيرة حنيش اليمنية في البحر الأحمر، وقال: إن ما يحدث في تركيا (الاتفاقية بين الطرفين) وما حدث في البحر الأحمر هما وجهان لعملة واحدة[2].

5- الحصول على سوق جديدة لمنتجاتها، خصوصا الصناعات العسكرية، حيث أدى هذا الاتفاق إلى إدخال مردود مالي ضخم عليها بسبب تحديثها للأسلحة التركية، وبيع تركيا أسلحة إسرائيلية، ومن تلك الاتفاقيات[3] مشروع في عام 1996 مدته 5 سنوات لتحديث 54 طائرة تركية من طراز (F4) بتكلفة 600 مليون دولار، ومشروع آخر مشترك تم الاتفاق عليه عام 1997 بتكلفة 500 مليون دولار.

6- إقدام إسرائيل على عقد هذا الاتفاق وتزامنه مع احتلال القوات الأرترية لجزيرة حنيش في اليمن بمساعدات إسرائيلية، ويأتي ضمن استراتيجية إسرائيل لتطويق المنطقة العربية، في ظل تفكك وحصار العراق وليبيا والسودان آنذاك[4].

7- حصول إسرائيل على امتيازات عسكرية من تركيا باستخدامها للقواعد العسكرية

1. عبد الناصر محمد سرور، التعاون الإسرائيلي- التركي، السياسة المائية خلال عقد التسعينات، مجلد 16، عدد1، يناير 2008، ص192.
2. هيثم الكيلاني، الاتفاق التركي-الإسرائيلي، الحرس الوطني، مجلد 20، عدد 208، 1999، ص33.
3. مأمون كيوان، التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمني إقليمي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 76 ، 1999، ص21.
4. كشك، الاتفاق التركي - الإسرائيلي، ص 67.

التركية بشكل دائم (قاعدة أكينجي) في أنقرة، مما يعطي سلاح الجو الإسرائيلي فرصة للتعرف على طبيعة الأرض، وكيفية التعامل مع أهداف فيها، ويعطيها إمكانية شن غارات مفاجئة على أهداف في عمق سوريا أو إيران أو العراق[1]، وهذا ما حدث مع سوريا مؤخراً عندما شن سلاح الجو الإسرائيلي غارة على ما أسماه منشأة نووية سورية، مستخدما الأجواء التركية.

8- شراء المياه الفائضة عن حاجة تركيا، حيث إن إسرائيل تعاني من شح متزايد في المياه، خاصة في ظل تقدمها التكنولوجي والزراعي، إضافة إلى احتمال خسارتها جزءا من حصصها في المياه في حال تم اتفاق نهائي مع الفلسطينيين والسوريين، فضلا عما خسرته من حصصها جراء اتفاقية السلام مع الأردن.

9- الحاجة إلى دعم أو مساندة خارجية ميدانياً، لمواجهة أي حرب شاملة على طول حدودها مع الدول العربية، وأشارت دراسة أعدتها مؤسسة (جينش) الأمريكية للدراسات الاستراتيجية قالت فيها:"إن العقيدة العسكرية الجديدة للقوات الإسرائيلية لا تزال تعتبر معظم الدول العربية، ومن ضمنها مصر والأردن، مصدر تهديد لأمنها، وهكذا سيؤمِّن التحالف العسكري مع تركيا ضمانا لها في حال تحققت أسوأ سيناريوهات إسرائيل، وهو توحد العرب ضدها"[2].

10- الوصول إلى دول آسيا الوسطى الإسلامية ومنطقة قزوين عن طريق تركيا، لما لهذه الدول من علاقات متميزة مع تركيا، حيث إن بعضها يتحدث اللغة التركية، ولها علاقات ودية مع تركيا لقيامها بتقديم مساعدات لتلك الدول أثناء استقلالها عن الاتحاد السوفييتي سابقا عام 1991، فضلا عن الروابط الإسلامية التي تربطها معها، إضافة إلى تمتع هذه الدول بموارد طبيعة مهمة مثل النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي سيغني إسرائيل عن الدول النفطية الأخرى التي هي في حالات عدائية معها، والجدير بالذكر أن أذربيجان وإيران وكازاخستان وأوزبكستان والاتحاد الروسي وتركمانستان التي تقع في منطقة قزوين تعتبر من أكبر الدول المنتجة للطاقة في العالم، وعلى الرغم

---

1. عودة، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، ص326.
2. المرجع السابق: ص 326.

من ذلك فإنه لم يتم بعد تطوير قسم كبير من احتياطي النفط والغاز، ولم يكتمل تحديد الاحتياطي في جزء مهم من المنطقة بعد[1]، الأمر الذي سيوفر لإسرائيل مردودا ماليا كبيرا في حال تولت شركاتها التنقيب عن النفط في دول آسيا الوسطى، وإن المشاريع الاقتصادية بين شركات البلدين أخذت تبدو مفيدة؛ فتركيا شريك جيد للعمل في أسواق آسيا الوسطى والقوقاز، وإسرائيل كذلك شريك ممتاز لوصول الشركات التركية إلى منطقة التجارة الحرة الأطلسية (NAFTA)[2].

11- كسر الحصار المفروض عليها من الدول العربية والإسلامية للقضاء على المشاعر الإسلامية المناهضة لها، وهذا قبل التوقيع على اتفاقيات السلام مع بعض الدول العربية، والجدير بالذكر أن مستوى العلاقات والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية بعد عملية السلام لم يصل إلى ما تتمناه إسرائيل وترجوه، حيث تحاول إسرائيل إعادة تغليف منتجاتها لإعادة تسويقها في الوطن العربي عن طريق شركات تركيا لكسر الحصار المفروض على منتجاتها من قبل العرب[3].

12- التشابه بين النخبة التركية والنخبة الصهيونية؛ إذ من شأن ذلك أن يشد تركيا باتجاه الكيان الصهيوني، خاصة في إقامة علاقات استراتيجية، فهناك نظرة إيجابية في الأوساط الصهيونية لتركيا، حيث إن بن غوريون درس في تركيا، وأتاتورك شخصية لا تزال تنتزع بعض الإعجاب في الكيان الصهيوني، ووفق رأي دبلوماسي تركي كبير سابق فإن"البلاد الوحيدة المماثلة لنا في الشرق الأوسط هي إسرائيل"[4]، ويرى الطرفان أن هناك تشابها بين نظاميهما، وأنهما دول غربية داخل المنطقة.

---

1. جانك بالا، تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قزوين، مجلة شؤون الأوسط، ع 109، شتاء2004، ص79.
2. إرسين كالايسي أوغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية- التركية، إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، مجلد 242، عدد 21، 1999، ص45.
3. الدليمي، العلاقات الاقتصادية التركية- الإسرائيلية، ص35.
4. قيس محمد نوري، الدور الإقليمي التركي وتأثيره على الأمن القومي العربي: التعاون التركي-الإسرائيلي أنموذجا، دراسات اجتماعية، مجلد 2، عدد 8، 2000، ص73.

2.2.1 البعد السياسي

لقد كان للبعد السياسي أكبر الأثر في إقامة العلاقات والتحالفات التركية- الإسرائيلية؛ فكلا الطرفين كان يهدف إلى إرسال إشارات ورسالات واضحة لأعدائه، ولكل دول المنطقة، بل تعدى ذلك بإرسال إشارات ورسائل لبعض القوى الكبرى.

نجحت إسرائيل جراء هذه الاتفاقية بإقامة تحالف مع كبرى الدول الإسلامية المجاورة للوطن العربي، وبذلك تكون وسعت عمقها الاستراتيجي الذي كان يمثل نقطة ضعفها استراتيجية على مدى تاريخها منذ تأسيسها عام 1948، وإزالة الطابع الديني عن صراعها في فلسطين.

وبالتالي عدّت إسرائيل التحالف مع تركيا ورقة ضغط على سوريا للحصول على تنازلات مهمة في العملية السلمية، وخلق نوع من التهديد الدائم لها بوقوعها بين فكي كماشة إسرائيل على حدودها الجنوبية وتركيا على حدودها الشمالية، مما يجعلها في استنفار دائم يستنزف مواردها.

ومن ثم سيؤدي هذا التحالف إلى عزل إيران، وهو أيضا محاولة لردعها من خلال استخدام تركيا كموطئ قدم لضرب المفاعل النووي في بوشهر، وإبعاد شبح أي تقارب تركي- إيراني محتمل جراء مساعي نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي آنذاك، الذي كان يحاول تقريب وجهات النظر التركية- الإيرانية- العربية.

وصلت إسرائيل للجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى (كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وقرغيزستان وطاجيكستان) بإقامة علاقات سياسية واقتصادية واستثمارية مع هذه الدول لتوافر الثروات الطبيعية فيها وتمتعها بالموقع الاستراتيجي، فهي تحاول كسب هذه الدول إلى جانبها في مواجهة الدول العربية، وخشية منها من تحول تلك الجمهوريات إلى نظام مماثل للنظام السائد في باكستان وقتها، الذي يقوم على أساس أيديولوجي[1].

وهذا ما حدث بالفعل، فهي على الأقل عملت على تحييدهم في مواجهتها مع

1. كشك، الاتفاق التركي - الإسرائيلي ص 68.

العرب من خلال الارتباط معهم باتفاقيات استثمارية واقتصادية، وبيعهم أسلحة إسرائيلية، تم الاعتراف المتبادل بين جميع الأطراف ما بين عامي 1992-1993، وتم بينهم تبادل دبلوماسي، وفي هذه الأثناء اتهمت إيران تركيا في المساعدة على بناء تلك العلاقات، ووقعت إسرائيل معهم عدة اتفاقيات حول عمل الشركات الإسرائيلية على نقل التكنولوجيا الزراعية، واستغلال النفط الخام في هذه الدول[1].

ويعدّ الاستراتيجيون الأتراك اليونان وسوريا- الدولتين اللتين تتنازعان مع تركيا على أراضي إقليم الإسكندرونة المتنازع عليها مع سوريا، وجزيرة قبرص المتنازع عليها مع القبارصة اليونان- هما المصدر الأساس للتهديد الخارجي[2].

لذلك استغلت تركيا تحالفها مع إسرائيل بالضغط على العراق وسوريا، لوقف دعم الأخيرة لحزب العمال الكردستاني ووقف المطالبة بإقليم الإسكندرونة المحتل من قبل تركيا؛ فقد صرح نائب رئيس الوزراء التركي ناهيت منتشه في البرلمان التركي في حزيران/يونيو 1996 بعد مطالبة سوريا باسترداد الإقليم قائلا:"إن لدى دمشق طموحات لإقامة سوريا الكبرى وإن هذه الطموحات ستحبط، وإذا ما سمحت الظروف فإننا سنلقن سوريا درسا"[3]، وطالب العراق وسوريا بوقف مطالبتهما من تركيا حل مشكلة المياه بينهم جراء إقامة تركيا سدودا ضخمة على الأنهار المشتركة داخل أراضيها، وكانت سوريا قد استجابت كذلك للإعلان عن حظر حزب العمال الكردستاني بعد الأزمة التي نشبت بينها وبين تركيا عام 1998، وكادت تتطور إلى حرب بينهما جراء إيواء سوريا لعبد الله أوجلان زعيم الحزب، فاضطرت سوريا لطرده لإبعاد شبح الحرب عنها، ويقول أفرايم عنبار رئيس مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية في إسرائيل:"طوال أعوام استخدمت تركيا علاقاتها الاستراتيجية الجديدة مع إسرائيل من

1. بعباع، خالد، إسرائيل والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، صحيفة الدستور الأردنية، 2007/8/7، العدد 14078.
2. مالك مفتي، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 1998، ص 9.
3. فوده، اتفاق التعاون العسكري المشترك، ص 60.

أجل ردع الأطراف التي وقفت ضدها في المنطقة، وهكذا استطاعت أن تجبر سوريا عام 1998 على طرد عبد الله أوجلان من دمشق، وكان يقود التمرد الكردي ضد تركيا، وفي العام عينه حالت تركيا، بمساعدة الولايات المتحدة، دون نشر صواريخ جوية من نوع أس-300 من صنع روسي في قبرص وكانت تشكل تهديدا لمجالها الجوي"، وفي عام 2001 وقفت تركيا ضد إيران، بدعم صامت من إسرائيل والولايات المتحدة، عندما هددتها بوقف تدفق نفط أذربيجان عبر البحر الأسود، كما منعت تركيا تهريب السلاح من إيران إلى حزب الله عبر الأجواء التركية"[1].

والجدير بالذكر أن الأزمة التركية- السورية امتداد لأزمات عديدة سابقة بين البلدين، ولكنها المرة الوحيدة التي يصل فيها الأمر إلى حد التصعيد العسكري وحشد تركيا لقواتها على الحدود مع سوريا، ويرجع ذلك إلى اطمئنان تركيا إلى أن تحالفها العسكري مع إسرائيل سيوفر عامل ضغط على سوريا، مما يجعل سوريا مضطرة لتنفيذ الشروط التركية بطرد عبد الله أوجلان، ووقف دعمها للحزب الكردي دون تردد، ومما زاد الضغط على سوريا قرب الموقف الأمريكي من الموقف التركي في الأزمة، ولولا الوساطة المصرية التي نجحت في جمع الطرفين على طاولة الحوار لنشبت حرب بينهما، وقد أفضى الحوار إلى اتفاق أضنه في 21 تشرين أول/أكتوبر 1998 الذي قضى بوقف سوريا دعمها لحزب العمال الكردستاني وترحيل قادة الحزب من أراضيها[2].

لقد استفادت تركيا، جراء التحالف مع إسرائيل، في استرداد دورها في المنطقة وأهميتها لدى الغرب، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تراجع أهميتها في المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفييتي رسميا عام 1991، والحصول على الدعم الأمريكي في موقفها أمام أوروبا في الصراع على جزيرة قبرص[3]، وضمنت أيضا استمرارية المساعدات الأمريكية بواسطة دعم اللوبي الصهيوني في الكونجرس

1. حيدر، رندة، مستقبل العلاقات بين تركيا والدولة العبرية، صحيفة النهار اللبنانية، 2008/9/4.
2. أحمد دياب، الأزمة التركية- السورية: المحددات والقيود، مجلة السياسة الدولية، مجلد 35، عدد 135، 1999، ص205.
3. عودة، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، ص326.

الأمريكي، حيث تقدر المساعدات التي تتلقاها تركيا من أمريكا بمليار دولار سنويا، وبذلك أصبحت ثالث أكبر مستفيد من المساعدات الأمريكية بعد إسرائيل ومصر[1].

ومن خلال تحالفها مع إسرائيل وجهت تركيا رسالة للوبي الأرمني الذي يحاول إقناع أعضاء الكونجرس الأمريكي بإصدار قرار يصف أن ما حصل للأرمن عام 1915 على أيدي الأتراك بأنه إبادة جماعية، لكنه لم ينجح بذلك بفضل دعم اللوبي الصهيوني لموقف تركيا، وفي نفس السياق استغلت أنقرة سيطرة اللوبي الصهيوني اليهودي على غالبية وسائل الإعلام الغربية للتقليل من الحملات الإعلامية ضدها في مجال حقوق الإنسان، ولتحسين صورتها دوليا أمام الرأي العام العالمي، والغربي بشكل خاص.

ولإزالة مخاوف أوروبا من إسلامية تركيا، تحاول تركيا إبراز اعتدالها بإقامة تحالف مع إسرائيل، فهي دولة إسلامية تقيم تحالفا مع دولة يهودية، ويأتي هذا لإقناع أوروبا بأن انضمامها لها لن يهدد مسيحيتها أو يعرض أمنها للخطر من قبل منظمات إسلامية.

ومنذ تولي حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية للسلطة في تركيا يحاول أن يظهر للغرب، وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، أنه حزب ديمقراطي غير أصولي، ولا يرفض الطرف الآخر، ويسعى للحوار معه بدل العنف، لذلك حاول التقرب من إسرائيل وتحسين العلاقات معها رغم بعض التوترات حتى لا يفقد مصداقيته لدى ناخبيه والحركات الإسلامية الأخرى؛ ففي عهده تم ترتيب لقاء بين وزيري خارجية إسرائيل وباكستان الدولة الإسلامية لأول مرة عام 2005[2]، وقامت حكومته بالوساطة بين سوريا وإسرائيل لاستئناف المفاوضات بينهما لحل الصراع في المنطقة[3]، الأمر الذي يضمن لتركيا استعادة دورها في المنطقة، وبالتالي اهتمام الغرب بها كما كان الأمر إبان الحرب الباردة، إضافة لإقامة مشاريع ضخمة مع إسرائيل بمليارات الدولارات، كما هو الحال في مشروع نقل النفط والغاز إلى الهند عبر تركيا وإسرائيل[4].

---

1. محمد كامل، ونبيل محمد سليم، العلاقات التركية- الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 2004، ص13.
2. صحيفة الشرق الأوسط، 2005/9/1.
3. http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=15228
4. http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=11322

ومما يذكر هنا على صعيد إثبات القدرة في لعب دو إقليمي تركي الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في كلا البلدين على مختلف المستويات وفي جميع المجالات، وربما تسعى محاولات تقارب حكومة حزب العدالة والتنمية مع إسرائيل إلى كسب ود الغرب ضد المؤسسة العسكرية التركية في حال حاولت الأخيرة الإطاحة بالحزب، وربما تكون إسرائيل تحاول التقارب مع حكومة حزب العدالة والتنمية لتظهر للعالم أنها ليست ضد الإسلام، ولكن المسلمين هم ضدها، ويسعون لمسحها عن خارطة العالم.

3.2.1 البعد العسكري والأمني

يعد التعاون العسكري والأمني من أهم مجالات التعاون والتحالف العسكري التركي- الإسرائيلي على الإطلاق، وتعد الاتفاقية العسكرية بين إسرائيل وتركيا أكبر اتفاقية عسكرية في المنطقة؛ فهي بين بلدين يملكان أكبر جيشين في المنطقة من حيث العدة والعتاد والتطور، بل من الممكن أن يكون انضمام تركيا لحلف الناتو عام 1952 مكافأة لها لاعترافها بإسرائيل عام 1949، خاصة في ظل السعي التركي في تلك الفترة إبان الحرب الباردة لمواجهة التهديدات السوفييتية.

فمن الناحية العسكرية استطاعت إسرائيل أن تعوض تركيا عن الحظر الذي تفرضه بعض الدول الأوروبية على بيع الأسلحة لأنقرة بسبب حملتها ضد الانفصاليين الأكراد، وإحجام أمريكي عن نقل أنظمة الأسلحة الحساسة إلى أنقرة، وتم أيضا التعاون في مجال الفضاء بحيث تحصل تركيا على صور من الأقمار الصناعية الإسرائيلية لمناطق في الدول المجاورة بجانب إطلاق قمر صناعي مشترك للأغراض العسكرية، ومراقبة الأجواء السورية والإيرانية والعراقية[1].

الفائدة في مجال بيع إسرائيل الأسلحة إلى تركيا متبادلة، تركيا بحصولها على الأسلحة، وإسرائيل بإيجاد سوق لمنتجاتها العسكرية والعوائد المالية الضخمة، وهناك اتفاقية لبيع أسلحة إسرائيلية إلى تركيا تتجاوز قيمتها ملياري دولار، ومن بينها تحديث 170 دبابة تركية من طراز إم 60، وتصنيع طائرة للتجسس دون طيار، وبيع صواريخ مضادة للدبابات، وبيع قمر اصطناعي للتجسس، فضلا عن تصنيع صواريخ أرو- تو

1. عودة، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، ص326.

الإسرائيلية التي تنوي إسرائيل نشر بطارياتها وراداراتها في جنوب شرق تركيا للتصدي للصواريخ الإيرانية حسب ما هو معلن[1].

ومن أبرز جوانب التعاون- التركي الإسرائيلي التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات بينهما[2]، والذي أثبت نجاحه بتقديم المخابرات الإسرائيلية معلومات لتركيا أسفرت في النهاية إلى إلقاء القبض على أوجلان- المطلوب لتركيا- في نيروبي عام 1999، ولم يكن الدور الإسرائيلي الذي قام به الخبراء العسكريون الإسرائيليون عن القوات السورية المحتشدة على الحدود السورية- التركية خافيا؛ فقد أرسل وزير الحرب الإسرائيلي آنذاك إسحاق مردخاي إلى أنقرة مسؤولا عسكريا إسرائيليا يحمل صور التقطها القمر الصناعي الإسرائيلي (أفق 4) للقوات السورية الموجودة على الحدود[3]، فضلا عن الزيارات المتبادلة والمستمرة بين العسكريين الأتراك والإسرائيليين، مما يدل على مدى عمق التعاون وجديته بينهما.

ويعّد هذا التحالف تحذيراً مباشراً للدول الأعداء اهما في المنطقة (سوريا والعراق وإيران)، والمتفحص لبنود هذا الاتفاق يستطيع أن يرى أنه موجه ضد دول بعينها في المنطقة، وهي سوريا والعراق قبل الغزو الأمريكي عام 2003، وضد إيران بعده، أو على الأقل هو موجه لردعها، خاصة في بنود الاتفاقية المتعلقة بالسماح للطائرات الإسرائيلية التحليق في أجواء تركيا على مقربة من تلك الدول، والسماح لها أيضا باستخدام القواعد العسكرية التركية، الأمر الذي يسمح لها بضرب تلك الدول بسهولة وبصورة مباغتة ومفاجئة، ويؤكد ذلك ما ذكرته صحيفة تشرين السورية إلى أن الاتفاقية العسكرية التركية- الإسرائيلية تستهدف البلاد العربية مثلما تستهدف الأقطار الإسلامية، لا سيما أن إذاعة القوات المسلحة الإسرائيلية قد أكدت أن إسرائيل ستستطيع من خلال التسهيلات التركية مراقبة الأجواء الإيرانية والسورية إلكترونيا، وأن رئيس هيئة الأركان الجنرال التركي جوبك بير طلب من إسرائيل منح أولوية المراقبة للأجواء السورية ثم الأجواء الإيرانية[4].

---

1. http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=13051
2. كامل، عثمان، تركيا والشرق الأوسط الفرص والمخاطر، مجلة الدفاع، ع133، أغسطس 1997، ص22.
3. عودة، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، ص326.
4. العزاوي، أبعاد التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي، ص384.

ومما زاد من توضيح الصورة لسوريا بأنها إحدى الدول المستهدفة مـن الاتفـاق تصريحُ وزير الدفاع التركي أثناء جولة مع مسؤولين إسرائيليين في الجولان السـوري المحتـل بقولـه:"إن سوريا هي المقر العام للإرهاب الذي يمارس ضد تركيا وضد إسرائيل في آن واحد"[(1)]، إضافة إلى ما أشار إليه رئيس لجنة الخارجيـة والأمـن في الكنيسـت عضـو حـزب الليكـود عـوزي لانـدوا بقوله:"إذا وقعت حرب بين تركيا وإسرائيل، فهناك أشياء عدة يمكـن أن تفعلهـا إسرائيـل دون الدخول في مواجهة مع سوريا ... والتعاون القائم بيننا وبين تركيا يجـب أن يسـتثمر في الشرق الأوسط على صعيد أمننا نحن كإسرائيل وتركيا لمواجهة دول أخـرى في المنطقـة، وعـلى سـبيل المثال إزاء إيران والوضع القائم بينهـا وبـين تركيـا أيضـا"[(2)]، ويؤكـد ذلـك أيضـا تصريـح وزيـر الخارجية السوري فاروق الشرع في 1997/9/18:"إن هذه المناورات يمكن أن تعتـبر مـن أجـل الارتقاء والأبحاث، لكنها يمكن أن تتحول إلى عمليـات عسـكرية تهـدد أمـن المنطقـة، وتهـدد أطرافها في أي لحظة مناسبة"، وأضاف الشرع أن هذه المناورات "تشكل تهديداً للأمن القومي العربي"[(3)].

ولم يكن هذا موقف سوريا فقط، بل هو موقف العراق وإيران ومعظم دول المنطقة مـن التعـاون والتحـالف الـتركي- الإسرائـيلي، فقـد عـبّر منـدوب العـراق لـدى الأمـم المتحـدة في 16 نيسان/أبريل 1996 عن رفض بلاده للاتفاق، وقال:"إن الإجراء الذي اتخذتـه تركيـا بـإبرام اتفـاق مع إسرائيل ليس له ما يبرره؛ لأن تركيـا جـزء مـن منطقـة إقليميـة، ولم تـراع الـرفض الإقليمـي الشامل لهذا الاتفاق، ولم تراع حساسيات جيرانها من الدول العربية"[(4)].

وبالنسبة لإيران فقد أعلن وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أثناء زيارته لأنقرة في 18 كانون ثاني/يناير 2000 قلق بلاده من التعاون الإسرائيلي- التركي، ومن التأثير المشـؤوم للدولـة اليهودية في المنطقة[(5)].

إضافة إلى موقف الـرئيس الإيـراني السـابق محمـد خـاتمي بانتقـاده المنـاورات التركيـة-

1. فوده، اتفاق التعاون العسكري المشترك، ص 59.
2. كيوان، التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي، ص21.
3. عودة، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، ص328.
4. الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات التركية- الإسرائيلية والتوازن الإقليمي، سلسلة دراسات دولية معاصرة، رقم 114، ديسمبر 1997، ص25.
5. صحيفة الحياة اللندنية، 2000/1/19.

الإسرائيلية- الأمريكية في عام 1997، حيث قال: "إن أنقرة انحازت إلى ذلك بضغط من الأمريكيين رغم سخط العالم العربي والإسلامي في المنطقة، وأن المناورات المعلنة تشكل تهديدا للمنطقة"[1].

وفي السياق ذاته وصفت صحيفة جمهوري إسلامي الإيرانية الموقف التركي بالخيانة وقالت:"إن خيانة تركيا الكبرى أدت إلى أن تكون إسرائيل جارة لنا"[2].

في حين أنه كان هناك نفي تركي- إسرائيلي لتلك الاتهامات؛ فقد صرح رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ في زيارة له للقدس في أيلول/سبتمبر 1998 بالقول:"إن التعاون التركي- الإسرائيلي لا يستهدف أي طرف ثالث في منطقة الشرق الأوسط، بل يصب في خانة بناء الاستقرار الإقليمي فيها"، وفي السياق ذاته وصف رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك بنيامين نتنياهو طبيعة العلاقة بين تل أبيب وأنقرة بـ"تعاون طبيعي إلى أقصى حد بين دولتين تريدان الإسهام في استقرار المنطقة، وإذا تشكل هكذا تحالف فإنه تحالف يمكن أن يوسع، وهو ليس محظورا على أحد"[3].

أما على الصعيد العملي لتلك الاتفاقيات فقد تم إجراء مناورات مشتركة سنويا بين تركيا وإسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، وعرفت المناورات باسم عروس البحر، وشاركت فيها قوات بحرية وجوية، واشترت تركيا في نيسان/أبريل 2005م من إسرائيل ثلاث طائرات دون طيار، واشترت نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (صناعات الطيران الإسرائيلية) بتكلفة 183 مليون دولار، وبموجب الاتفاق ستحصل تركيا على عشر محطات أرضية، ولكل منها ثلاث طائرات أو أربع[4].

4.2.1 البعد الاقتصادي

منحت العلاقات الاقتصادية الجارية في تسعينيات القرن الماضي حياة مستقلة

1. الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات التركية- الإسرائيلية والتوازن الإقليمي، سلسلة دراسات دولية معاصرة، ديسمبر 1997، رقم 114، ص26.
2. العزاوي، أبعاد التعاون العسكري، ص386.
3. كيوان، التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي، ص16.
4. Brock Dahl and Danielle Slutzky ، (2006)The Washington Iustitute for Near East policy

للعلاقات التركية- الإسرائيلية، فازدادت التجارة الثنائية عدا مبيعات الأسلحة، حيث كانت سنة 1987 بمقدار 54 مليون دولار، ولكنها وصلت عام 1996م إلى450 مليون دولار، ثم إلى ملياري دولار عام 2004م[1]، وهذا يدل على النقلة الهائلة التي أسفرت عنها اتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقعة عام 1996 بين البلدين على كافة المجالات والأبعاد، وخاصة الاقتصادية منها، وخلق هذا الازدهار لوبيات أعمال في كلا البلدين للضغط من أجل روابط أقوى.

وقد عززت السياحة أيضا من ديناميكية هذا النمو مع زيارات مجموعات كبيرة من أفراد الطبقة المتوسطة الإسرائيلية الناشئة إلى تركيا خلال التسعينيات، وكان المجموع الكلي للسياح الإسرائيليين بين عامي 1990- 2004 (3.298.000) سائحاً، وهو رقم كبير جدا، باعتبار أن عدد سكان إسرائيل أقل من 7 ملايين، وكان هؤلاء قد سافروا إلى تركيا وصرفوا ما يقارب 4،2 مليار دولار في عام 2002[2].

وكشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن ارتفاع معدلات التعاون والتجارة بين تركيا وإسرائيل خلال عام 2002، بزيادة تقدر بـ 19.5% مقابل عام 2001، وأن قيمة حجم التبادل التجاري بين الدولتين بلغ عام 2002 (1.2 مليار دولار)، مشيرة إلى أن إسرائيل تولي أهمية استراتيجية كبرى لتركيا بسبب قربها من سوريا، وأنها مستعدة للتنازل لها في الخلافات التجارية من أجل الحفاظ على العلاقة معها، وقالت الصحيفة في عددها الصادر في 2003/11/16:"إن تركيا تعد شريكا تجاريا مهما لإسرائيل بسبب العلاقات التجارية معها، وكذلك لعلاقاتها في العالم الإسلامي، إضافة لإمكانية أن تنضم في المستقبل إلى الاتحاد الأوروبي"، وأشارت الصحيفة إلى أن حجم التصدير الإسرائيلي إلى تركيا بلغ عام 2002 (378) مليون دولار، بارتفاع بمعدل 15% مقابل 2001، ودللت الصحيفة على الأهمية التي توليها إسرائيل لتركيا بأنها استجابت في السنوات الأخيرة إلى مطالب تركيا في محاولة للتوصل إلى تفاهم معها حول الرسوم التجارية على استيراد الحديد والإسمنت، رغم أن صناعيين إسرائيليين أكدوا أنها تتعارض وقوانين

1. http://www.alarabiya.net/writers/warchive.php?writer=1020

2. نور الدين، محمد، تركيا وإسرائيل وتضاد المصالح، صحيفة الشرق القطرية، 2005/5/11.

التجارة الدولية، ووعدت تركيا إسرائيل بمشاريع بحجم يتجاوز مليار دولار، وبإعادة تنظيم منظومة تسيير المياه جنوب شرق تركيا[1].

ومن الجدير ذكره أن حجم الواردات الإسرائيلية من تركيا خلال عام 2006م قد بلغ نحو 1.4 مليار دولار، في حين بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا حوالي 800 مليون دولار، ويذكر أن الصادرات الإسرائيلية الرئيسة إلى تركيا كانت في مجال الكيماويات والمكنة، أما الواردات الرئيسة من تركيا فهي في مجال الأنسجة والمعادن المختلفة، وتجدر الإشارة إلى أنه منذ دخول اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا إلى حيز التنفيذ عام 1997م وحتى اليوم ازداد التبادل التجاري بين الدولتين خمسة أضعاف، كما يحتوي اتفاق التجارة الحرة بين الجانبين على البنود التالية:

- إزالة الحواجز الجمركية بين الجانبين.
- أن يصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى ملياري دولار عام 2000.
- تمنح إسرائيل بموجبها تركيا جزءاً من حصتها في أسواق الولايات المتحدة في مجال صناعة النسيج، وهي نسبة 35 %، بعد أن تعمد الشركات الإسرائيلية إلى تصنيع الأنسجة في تركيا من أجل تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار هذا التبادل، بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا عام 2006 نحو 800 مليون دولار، مما يشكل زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف ونصف، مقارنة مع عام 1997[2].

إضافة إلى ذلك تم إنشاء شركات تركية- إسرائيلية مشتركة للقيام بمشاريع داخل الدولتين، والمساهمة الإسرائيلية بنقل التكنولوجيا المتطورة لكافة المجالات في الجانب التركي، وخاصة الصناعية والزراعية منها.

وفي زيارة لوزير البنية التحتية الإسرائيلي جوزيف باريتزكي إلى تركيا في أيار/مايو

1. صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 2003/11/16.

2.http://www.altawasul.com/MFAAR/bilateral+relations/latest+developements/israel+turkey+increase+economic+cooperation+07032007.htm?DisplayMode=print

2004 تم توقيع صفقة تبلغ قيمتها 800 مليون دولار لبناء ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعي في إسرائيل (في عسقلان والمنطقة الصناعية مجدال) بين شركتي (دور- عاد) الإسرائيلية (وزولو) التركية[1]، وتأتي هذه الصفقة في أعقاب اتفاق تبيع تركيا بموجبه المياه لإسرائيل، وتأتي الصفقة أيضا لتلطيف الأجواء التركية- الإسرائيلية بعد الانتقادات التركية لإسرائيل بشأن ممارساتها الوحشية في الأراضي الفلسطينية وسياسة الاغتيالات التي تتبعها ضد القيادات الفلسطينية، وقد علق على ذلك جاي بيتشور الكاتب في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية بقوله:"وقعت إسرائيل اتفاقا بشراء المياه من تركيا بضعف سعر تحلية المياه لمجرد الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية الدافئة مع أنقرة، والأكثر من هذا أن إسرائيل وجماعات ضغطها يحمون المصالح التركية في واشنطن بولاء، ويجب أن تعرف تركيا أنه لا يمكنها تعريض جزء من هذه الإنجازات الاستراتيجية للخطر"، فيما يرى الكاتب إبراهيم كاراجول في صحيفة ينـي سافاك التركية:"إنه مع اقتراب تركيا من الاتحاد الأوروبي، يضمحل اعتمادها على السياسات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية في المنطقة، وهذا هو ما يجب أن يحدث"[2].

وعلى الرغم من أجواء التوتر في العلاقات التركية- الإسرائيلية بسبب ما يجري من انتهاكات إسرائيلية على الساحة الفلسطينية، وخاصة بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في كانون أول/ديسمبر 2008، إلا أن العلاقات التجارية لم تتأثر بذلك؛ إذ بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين 3 مليارات دولار في نفس العام دون حساب الفرع العسكري أو فرع المجوهرات، وفي الجانب السياحي يسافر نصف مليون إسرائيلي للاستجمام في تركيا كل سنة[3].

ويظهر من الاتفاقية أن التحالف التركي- الإسرائيلي والعلاقات المتينة بين البلدين يعودان لعدة أسباب، أهمها:

1. محمد عبد القادر، الثابت والمتغير في العلاقات التركية الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، مجلد 10، عدد 115، 2004، ص141.

2.http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3755000/3755731.stm

3. صحيفة الشرق الأوسط، 2009/2/4.

1- أن كلتا الدولتين لديها نظام ديمقراطي ونظام اقتصادي متطور.

2- أن للدولتين علاقات قوية مع الغرب، وتعتبران من حلفاء الولايات المتحدة الرئيسين في المنطقة.

3- أن كلا منهما تعد دولة غربية بأيدلوجيتها (تركيا دولة علمانية، وإسرائيل دولة عنصرية يهودية) في منطقة يغلب عليها الطابع العربي.

4- عداء كل منهما للعرب بسبب تنازعه معهما، تركيا بسبب العداء التاريخي للعرب جراء وقوفهم ضد الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وإسرائيل بسبب الصراع العربي- الإسرائيلي.

5- كلتا الدولتين تحتل أراض عربية، فتركيا تحتل لواء الإسكندرونة من سوريا، وإسرائيل تحتل فلسطين ومزارع شبعا من لبنان والجولان من سوريا.

6- رغبة الدول الغربية للتحالف معهما ودعمهما، من خلال تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لكلتا الدولتين.

7- معارضتهما للسياسة السورية والإيرانية.

8- مخاوف كل منهما من الأصولية الإسلامية، وبالأخص المؤسسة العسكرية في تركيا التي تخشى تلاشي العلمانية جراء تنامي الشعور الديني والإسلامي في تركيا.

الخاتمة

يبدو أن كلتا الدولتين تحاول تحقيق أهدافها ومصالحها، دون النظر إلى الدين أو الأيدلوجية؛ فعلى الرغم من الاختلافات الدينية ومعارضة القوى الشعبية في تركيا للعلاقات بينهما إلا أنهما أهملتا كل الاختلاف، وقامتا بالتركيز على القواسم المشتركة لتحقيق ما تهدفان إليه، والعلاقات التاريخية بين البلدين يمكن أن تسهل التقارب بينهما، لكن هذا لا يعني أن غاية السياسة التركية هي إقامة علاقات مع إسرائيل فقط، إنما هي قد تكون وسيلة للوصول إلى المحور الغربي، فكل السياسات التركية تصب في هذا الاتجاه من أجل حماية المصالح التركية، حيث إنها أصبحت غير قادرة على إقامة أي علاقات منسجمة مع دول المنطقة.

وكذلك الأمر بالنسبة لإسرائيل، فهي تحاول من إقامة هذه العلاقة تحقيق المصالح

العليا لإسرائيل، مما أثبت أن صناع القـرار في تركيـا يتبعـون الواقعيـة السياسـية في سياسـتهم الخارجية بصرف النظر عن ميولهم الدينيـة أو الأيدلوجيـة، فكلتـا الـدولتين (تركيـا، إسرائيـل) تعرف مقدار حاجتها للأخرى، فتركيا بحاجة إلى إسرائيل من أجل طلب ود الغـرب والحصـول على دعمها داخل الكونغرس الأمريكي، وإسرائيل لا تريـد أن تـخسر تركيـا كدولـة إقليميـة في الشرق الأوسط تشترك معها بعدة مقومات.

الفصل الثاني

تأثير البيئة الخارجية على طبيعة العلاقات التركية- الإسرائيلية

2. 1 دور الــدول الكبـرى

2. 1. 1 الدور الأمريكي

2. 1. 2 الدور الأوروبي

2. 2 دور الـدول الإقليميـة

2. 2. 1 الدور السوري

2. 2. 2 الدور العراقي

2. 2. 3 الدور الإيراني

الفصل الثاني

تأثير البيئة الخارجية على طبيعة العلاقات التركية- الإسرائيلية

تتأثر العلاقات التركية- الإسرائيلية وتؤثر بمحيطها وبيئتها الإقليمية والدولية كسائر العلاقات الدولية، خاصة أنها ليست علاقات تقليدية بين جارتين فحسب، إنما هي علاقات تتسم بتعدد أوجه التشابه والاختلاف، إضافة لوجودهما في محيط إقليمي غير منسجم مع أيدلوجياتهما الدينية والسياسية، ويؤثر في علاقاتهما إيجاباً وسلباً، وفقاً لتطورات العلاقات التركية- العربية، وتتأثر العلاقات بينهما كذلك في ظل منظومة إقليمية (النظام الغربي) تدفع باتجاه تعزيز العلاقات رغم الاختلافات والتحديات التي تواجه علاقاتهما.

ولأهمية العلاقات التركية- الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، لا بد من معرفة الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة على طبيعة العلاقات، سواء كان ذلك باتجاه تعزيز العلاقات، أو تراجعها، أو الاثنين معا، وفقا للظروف الإقليمية والدولية السائدة، ولارتباطات هذه الأطراف ومصالحها وعدائها مع كل من تركيا وإسرائيل.

لذلك تم اختيار (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي) من البيئة الدولية، وكل من (سوريا والعراق وإيران) من البيئة الإقليمية، وقد تم اختيار إيران رغم أنها دولة غير عربية؛ لدورها السياسي في المنطقة وامتلاكها تأثيرا فعالا على قضايا المنطقة المختلفة، بحكم علاقاتها الوثيقة مع القوى الأطراف (سوريا، وحزب الله، وحماس، والقيادات العراقية الجديدة) في أهم القضايا، وتم اختيار الدول من البيئة الدولية وفقا لمكانتها الدولية وتأثيرها على العالم بأسره، وليس على العلاقات التركية- الإسرائيلية فقط، إضافة إلى دورها ومصالحها في المنطقة العربية، ولتأثيرها القوي على سائر دول المنطقة لحماية مصالحها وتغيير ملامح المنطقة العربية، ولا يكون ذلك بالشكل المرغوب إلا بتحالف تركي- إسرائيلي وثيق في مواجهة الدول العربية المعارضة لمشروع الشرق الأوسط الكبير؛ ليضمن لها السيطرة والهيمنة الكاملة عليه، وتم اختيار بعض الدول من

البيئة الإقليمية لقربها الجغرافي من البلدين، ولاختلافات هذه الدول مع تركيا وعدائها لإسرائيل، ولتلاقي مصالح هذه الدول مع مصالح تركية، فيما بعد، في مواجهة إسرائيل بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وتولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002، خاصة في الوضع في العراق، والملف النووي الإيراني، والأوضاع في الأراضي المحتلة، وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط.

وسيقسم الفصل على مبحثين: **الأول** دور الدول الكبرى (الدور الأمريكي- الدور الأوروبي)، و**الثاني** دور الدول الإقليمية (الدور السوري- الدور العراقي- الدور الإيراني).

1.2 دور الدول الكبرى

كان للدول الكبرى الدور الأكبر والمؤثر في دفع وتيرة العلاقات بين البلدين للأمام، بل إن المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية استغل خوف تركيا من مطامع الاتحاد السوفييتي سابقا في أراضيها والتوجه الأتاتوركي للغرب، وانسلاخه عن الشرق، ودفعها للاعتراف بإسرائيل عام 1949م مقابل الانضمام للمعسكر الغربي، بل من الممكن أن يكون انضمام تركيا لحلف الأطلسي عام 1952 مكافأة لها لاعترافها بإسرائيل، ولحمايتها من المد الشيوعي آنذاك.

1.1.2 الدور الأمريكي

لقد بدأت العلاقات التركية- الأمريكية الفعلية والتقليدية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، ومنذ نشأتها في أربعينيات القرن الماضي قامت على تعاون وثيق في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، بسبب إدراك الولايات المتحدة الأهمية الاستراتيجية لتركيا في المنطقة؛ حيث أصبحت تركيا، إضافة إلى اسرائيل، أكبر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وركيزتها الأمنية الأولى فيه، لحماية مصالحها، والخط الأول لمواجهة المد الشيوعي من الاتحاد السوفييتي آنذاك.

وتجد أسباب هذا التحالف تفسيراتها في دعوة الرئيس الأمريكي هاري ترومان في كانون ثاني/يناير 1949 حين قال: "إذا لم يقابَل السوفييت بقبضة من حديد فإن العالم

سيكون في طريقه إلى حرب عالمية ثالثة"، ولذلك تمحورت أهداف العلاقات حول ما يلي[1]:

- الخشية من مساعي السوفييت لتحقيق تطلعات القياصرة للوصول إلى المياه الدافئة.
- إنشاء خط دفاع متقدم في مواجهة الاتحاد السوفييتي.
- الإدراك المبكر لأهمية دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط.
- رغبة تركيا في المحافظة على الأوضاع الدولية التي استقرت بعد الحرب العالمية الثانية.
- رغبة الأتراك في الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبدأ ترومان، والاتفاقيات اللاحقة التي يمكن الوصول إليها.

وكان شعور الطرفين بالحاجة إلى التحالف متبادلاً؛ إذ ترى تركيا في تحالفها مع الولايات المتحدة حاجة ملحة لعدة أسباب، منها: مواجهة الخطر الروسي المتمثل بالوصول للمياه الدافئة، والحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة خاصة في ظل تردي أوضاعها الاقتصادية، وحاجتها لإنشاء جيش قوي معد ومدرب جيداً لمواجهة الأخطار الخارجية لتنازع تركيا مع عدد من دول الجوار (روسيا، واليونان، وأرمينيا، وسوريا، والأكراد، وحزب العمال الكردستاني).

وهدفت تركيا من العلاقات إلى التأثير على أمريكا لتدعم توجهها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث وضعت الولايات المتحدة بكل ثقلها لدعم تركيا، رغبة منها في أن يكون ذلك مكافأة لتركيا على ولائها للغرب ومصالحه، ولإبعادها عن أي توجه أو تقارب شرقي إسلامي؛ فالولايات المتحدة تؤمن بأن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي هي الطريقة المثلى لضمان بقائها دولة مستقرة، وتحسين أدائها الاقتصادي[2]، وكذلك لدعم التطلعات التركية بلعب دور قيادي وإقليمي في المنطقة يحقق مصالح الولايات المتحدة، ورغبت تركيا أيضا في الحصول على الدعم الأمريكي في قضايا سياسية تخصها،

1. محمد كامل، ونبيل محمد سليم، العلاقات التركية- الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص10-11.
2. فكري محمد علي، بمناسبة مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي القرار التاريخي وأثره على العالمين المسيحي والإسلامي، مجلة الحرس الوطني، نوفمبر 2005، ص46.

مثل: قضية إبادة الأرمن، والقضية القبرصية.

ورغم الأسباب السابقة التي دعت للتحالف بين البلدين، إلا أن العلاقات التركية- الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت نمطين من التطور[1]:

النمط الأول: اتسم بالإيجابية، واستمر خلال الفترة 1945م- 1960، وفي هذه الحقبة كانت محاور العلاقات قائمة، وتوحي بآفاق واسعة من التطور، وفي ظروف سادها التفهم والتوسع دون حدوث أي معضلات، وقد مثّل موضوع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المرحلة عنصراً مهماً وأسبقية أولى في أولويات السياسة الخارجية التركية.

النمط الثاني: اتسم بالتقلب وغلبة التوتر على العلاقة بين البلدين، واستمر خلال الفترة 1960م- 1980؛ حيث تخللت العلاقات الثنائية حالات من التحسن تارة، والتناقض أو الخلاف تارة أخرى، وبشكل خاص بعد أزمة الصواريخ في كوبا عام 1962، وصواريخ جوبتر المنصوبة في تركيا، والقضية القبرصية عام 1974.

وبالنسبة لإسرائيل، فإن تحالفها مع الولايات المتحدة قديم، ويزداد صلابة وقوة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، حيث اتخذت هذه الإدارات على اختلاف برامجها موقف المساند لإسرائيل منذ لحظة ميلادها، غير أن ذلك التحالف ظل مموها، حتى حققت إسرائيل انتصارها في حرب حزيران/يونيو 1967، فخرج التحالف بين البلدين إلى النور، ووقعا اتفاقية عام 1970، تعهدت الولايات المتحدة بموجبها أن تدعم الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وأن تمدها بكافة التفاصيل والمخططات والمواد لإحداث نقلة حضارية بتلك الصناعات، ثم جاءت فكرة التعاون الاستراتيجي بينهما عام 1981، وشجعت صقور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في تلك الفترة على اجتياح لبنان عام 1982[2].

ورغم بعض أجواء التوتر في العلاقات بين البلدين نتيجة الأسباب السابقة، إلا أن

1. كامل، وسليم، العلاقات التركية- الإسرائيلية، ص11.
2. عبد الرحمن رشدي الهواري، التحالف الاستراتيجي والعسكري بين إسرائيل وكل من أميركا وتركيا، مجلة الدفاع، العدد 119، يونيو 1996، ص 53.

الأهمية الاستراتيجية لتركيا ازدادت في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، لعدة أسباب، أهمها:

- الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه فيها عام 1979، وانتشار مفهوم تصدير الثورة الإسلامية لدول الجوار (دول الخليج)، مما سيؤدي إلى تهديد المصالح الأمريكية (الحصول على الطاقة) بشكل مباشر.
- الغزو السوفييتي لأفغانستان في كانون أول/ديسمبر 1979، الأمر الذي آثار مخاوف أمريكا من اندفاع السوفييت نحو الخليج وغيره من المناطق الموالية للغرب في حال نجاحه في أفغانستان.
- اندلاع الحرب الإيرانية- العراقية عام 1980 (حرب الخليج الأولى).
- الغزو العراقي للكويت عام 1990، وتدخل دول الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت (حرب الخليج الثانية)، وتم ذلك من خلال استخدام القواعد الأمريكية في تركيا، والحصول على الدعم اللوجستي من الأراضي التركية.

أدت هذه الأسباب إلى زيادة اقتناع الولايات المتحدة بمدى أهمية الموقع التركي في المنطقة، واستحالة الاستغناء عنه، مما أدى إلى زيادة المساعدات الأمريكية لتركيا لتصبح ثالث مستفيد من المساعدات الأمريكية في المنطقة بعد إسرائيل ومصر على التوالي، وأصبح الدعم التركي للولايات المتحدة الأمريكية الآن في العراق وأفغانستان حاجة ملحة للنجاح الأمريكي في البلدين المذكورين، وأهمية تركيا كممر آمن لنقل النفط العراقي والأذربيجاني لأوروبا.

لقد تحركت تركيا لخدمة الأهداف الاستراتيجية في المنطقة التي تتمحور حول ضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة (البترول، والغاز الطبيعي) وضمان تجنب الصراعات في المنطقة التي من شأنها أن تهدد المصالح الأمريكية[1].

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى نفسها حليفاً أساسياً لتركيا، فإنها تنظر إلى علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بوصفها علاقات استراتيجية لا تقل أهمية عن علاقاتها معها؛ فمن وجهة نظر الولايات المتحدة فإن المؤسسة العسكرية التركية المؤيدة

1. عثمان كامل، تركيا والشرق الأوسط الفرص والمخاطر، مجلة الدفاع ، عدد 133، 1997، ص22.

للغرب قد أسندت سمعتها إلى القبول في الاتحاد الأوروبي، وإن رفض عضوية تركيا من قبله سيفضي إلى رد فعل تركي معاد للغرب، وبالتالي فإن المصالح الأمريكية والأوروبية، الأمنية والاستراتيجية، قد تتعرض للخطر، ولذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض بقوة أن يكون الاتحاد الأوروبي (مشروعا مسيحيا)؛ لأنها لا تريد أن تقوم علاقات تركيا مع أوروبا على أساس ديني أو عرقي، وإنما على أساس المصالح[1].

والولايات المتحدة الأمريكية بموقفها هذا تخشى من تحول تركيا عن الغرب باتجاه الشرق، الأمر الذي يهدد مصالحها، ويهدد وجود إسرائيل في المنطقة.

وقد ذهب هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق إلى القول:"إن تركيا قوة رئيسة في استراتيجيتنا إزاء الخليج، وكانت المعتمد لسياستنا في البحر المتوسط، لكنها شعرت بأنها مرفوضة خلال عقود من الضغوط الأمريكية والأوروبية على سياستها المتعلقة بقبرص والأكراد ... ومع ذلك ليس ممكناً المحافظة على مصالحنا في الخليج دون الدعم الفعال لتركيا، ودونها لا يمكن الإبقاء على الدعم الدولي للعقوبات المفروضة على العراق في القرن القادم ... ولحسن الحظ لا توجد عوائق في التعامل مع تركيا على نحو بنّاء، إن الوقت مناسب جداً لمعاملة تركيا بأسلوب يتناسب مع أهميتها الاستراتيجية، وتوجد حاجة ملحة لمثل هذا التأكيد قبل أن يُزيل احتمال تقدم الأصولية في تركيا هذا الخيار"[2]، وقال أيضا:"لا يمكن الإبقاء على العقوبات الدولية السابقة على العراق دون الدعم التركي".

يمكن القول: لا يمكن إحكام سيطرة الولايات المتحدة على العراق وأفغانستان وتحقيق الأمن والاستقرار فيهما دون الدعم التركي، خاصة في شمال العراق (الأكراد) وما يتعلق بوضع التركمان في المدن العراقية وموافقتهم مع تركيا على ما يجري داخل العراق.

وبما أن إسرائيل وجدت في المنطقة أداة لتمزيق العرب، وأداة لتحقيق المصالح الغربية، فإنه كان من الطبيعي أن يسعى الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، لإنشاء علاقات وتحالف وثيق بين الدولتين الحليفتين لها في المنطقة (تركيا، وإسرائيل)؛

---

1. لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، (2007)،ص 59-60.
2. كامل، وسليم، العلاقات التركية – الإسرائيلية والشرق الأوسط، ص 44.

لتحقيق غاياتها ولإيجادها متنفساً لإسرائيل في منطقة تعج بالعداء والتناقض معها.

وترتّب على ذلك أن انصراف التصورات الأمريكية، بشأن إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية بعد تدخلاتها العسكرية في حرب الخليج الثانية، إلى الاهتمام بدور الأطراف غير العربية، وخاصة تركيا والكيان الإسرائيلي، في صياغة البنى الأمنية للمنطقة وتنفيذها[1].

يقول عمر تاسبينار، مدير برنامج تركيا بمعهد بروكنجز بواشنطن: "كانت تركيا تمثل أهمية كبرى في الحرب الباردة بسبب موقعها، أما الآن فهي مهمة لما هي عليه الآن"، وأضاف:"تقود تركيا في الوقت الراهن حكومة إسلامية معتدلة موالية للغرب إلى حد كبير، وتعتقد الولايات المتحدة أن تركيا هي النموذج الأمثل لمشروع الشرق الأوسط الذي تسعى لتطبيقه، ولن تكون تركيا دولة إسلامية، فلن يسمح الجيش بذلك، فما زالت أفكار أتاتورك تعيش في البلاد"[2].

ويصعب فصل الاتفاق العسكري التركي عن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وسعيها، خصوصا في إطار التحالف الاستراتيجي الأمريكي- الإسرائيلي إلى فرض ترتيبات أمنية إقليمية فعلية، ويلاحظ في هذا السياق أن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة قائمة على مبادئ الدفاع الوقائي والردع والهيمنة، وفقا لتعبير مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية، فهي تحاول وتخطط منذ نهاية حرب الخليج الثانية لإقامة منظومة أمنية في المنطقة، ووضعها في يد أمينة، بمعنى قوى حليفة يمكن الوثوق بها كإسرائيل وتركيا، للحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية في مواجهة دول الأزمات (العراق سابقا في عهد صدام حسين، وإيران، واليمن، والسودان، وليبيا)[3].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية دائما الداعم الأكبر والرئيس لإقامة واستمرار العلاقات التركية- الإسرائيلية ودعمها بمختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، والجدير بالذكر أن اللوبي الصهيوني المسيطر على الأوساط السياسية

1. المرجع السابق: ص 53.

2. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4096000/4096851.stm

3. جلال عبد الله معوض، التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مجلد 21، عدد 237 ، 1998، ص 8-9.

الأمريكيـة، وخصوصـا التشريعيـة بحكـم امتلاكـه لأهـم وسـائل الإعـلام ولكـبرى الشركـات الأمريكية، يعدّ أكبر محرك لدعم هذه العلاقات داخل الولايات المتحدة، وهو أيضاً محدد من محددات تحسن العلاقات التركية- الأمريكية وفقاً لتحسن علاقـات تركيـا مـع إسرائيـل؛ فهـو يدعم تركيا لتعزيز العلاقات تارة بالترغيب عن طريق حشد التأييـد لتقـديم المسـاعدات لهـا ودعم قضاياها، وتـارة أخـرى بالترهيـب عـن طريـق خفـض المسـاعدات والـتخلي عـن دعـم المواقف التركية في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرمني، حيث تمثل هذه القضايا أهميـة قصـوى في أولويات السياسة الخارجية التركية.

كان تأثير الولايات المتحدة على العلاقات التركية- الإسرائيلية إيجابيا دائماً، ولصالح استمرار هذه العلاقات، وكان هذا الأمر واضحا وجليا في عدة مناسبات، أهمها:

- مع الإعلان عن الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل عام 1996، والبدء بإجراء المنـاورات المشتركة بينهما، أكد متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية أن واشنطن تعتزم المشاركة في المناورات التي ستجري بين البلدين، وقالت صـحيفة (ينـى شـفق التركيـة): "إنّ الولايـات المتحدة التي قررت قطع مسـاعداتها العسـكرية عـن كـل مـن تركيـا واليونـان تـدريجياً، بدعوى تخفيض النفقات، تخطط لملء العجز الناجم عن هذا التخفيض بشـكل مختلـف، حيث تحاول الآن القيام بالوساطة بين تركيـا وإسرائيـل، لحصـول أنقـرة عـلى مسـاعدات عسكرية من الدولة العبرية بعد أن توقفت مساعدات واشنطن لها عند حد 150 مليـون دولار في الآونة الأخيرة"، ويقول أحد خبراء الاستراتيجية الأمريكيين:"إن هذه الجهـود مـن جانب الولايات المتحدة ترمي إلى إلقاء تركيا كليـة في أحضـان إسرائيـل بحجـة الحـد مـن المساعدات الخارجية"، وبذلك تحقـق واشـنطن رغبتهـا في وجـود تكامـل تـام بـين تركيـا وإسرائيـل عـلى حسـاب مصـالح تركيـا في العـالم العـربي، وفي أيـار/مـايو 1997 انخرطـت الولايات المتحدة الأمريكية للمـرة الأولى بشـكل مبـاشر في جلسـات الحـوار الاسـتراتيجي التركي- الإسرائيلي بمشـاركة ضـباط أمـريكيين في المحادثـات بـين وزيـر الحـرب الإسرائـيلي ونائب رئيس هيئة الأركان التركي، وتم الاتفاق على إنتاج مشترك لصواريخ جو- أرض مـن طراز (بوباي2)[1].

1. جهاد عودة، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، مجلـد 38، يوليـو 2003، ص 325- ص 329.

وربما يكون القرار الأمريكي بخفض المساعدات العسكرية أيضاً للالتفاف على إصرار اللوبي اليوناني في أمريكا بتوازن الدعم العسكري بين تركيا واليونان للحفاظ على توازن القوى بينهما.

- تمويل الولايات المتحدة الأمريكية لجزء كبير من تكلفة تحديث إسرائيل لطائرات (F4) التركية، وتوقيعها مع إسرائيل في 1996/4/28 لاتفاقيات جديدة ترفع مستوى التعاون الاستراتيجي بينهما، والتزام واشنطن بالسعي لكي تحقق لإسرائيل كافة متطلباتها الدفاعية، في إطار وضع مماثل تماما لدول حلف الأطلسي، والسعي لقيام علاقات وثيقة بين إسرائيل وباقي دول الحلف، ومن ناحية أخرى يقضي هذا الاتفاق "بأن يبدأ الجانبان، الأمريكي والإسرائيلي، بإنشاء مخازن لذخائر وأسلحة أمريكية متطورة، في المناطق الاستراتيجية المهمة، بما يتيح القيام بعمليات عسكرية سريعة في المنطقة"، ويُبْرِز هذا الأمر تشابُهَ وضعَيْ إسرائيل وتركيا في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة، كما حدث في حرب الخليج الثانية عندما قامت أمريكا بتخزين ذخائر في تركيا وإسرائيل، لإمكانية استخدامها مستقبلا في مواجهة أي أزمة تهدد مصالحها في المنطقة[1].
- اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في عدة مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين، منها مناورات عام 1999 قبالة السواحل التركية على البحر المتوسط، ومناورات في كانون ثاني/يناير 2001 شرق البحر المتوسط تشمل أعمال البحث والإنقاذ في البحر، وشاركت فيها سفن حربية، إضافة لمناورات طيران وقوات بحرية مشتركة للدول الثلاث في حزيران/يونيو 2001[2]، كما شهد البحر الأبيض المتوسط في 21 آب/أغسطس 2007 ما وصفته مصادر إسرائيلية بـ "إحدى أضخم المناورات البحرية والجوية المشتركة في المنطقة بين إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة الأميركية"، وأكد خبير عسكري إسرائيلي، رفض نشر اسمه، لصحيفة يديعوت أحرونوت في آب/أغسطس 2007م أن هذه المناورات تكتسب أهمية كبرى نظراً

1. هيثم الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية- التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 1996، ص51-52.
2. عودة، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، ص 329.

لتغير ميزان القوى في المنطقة بعد تطوير سوريا ترسانتها من الصواريخ ذاتية الدفع وشبكة الدفاع الجوي[1].

- اعتياد واشنطن في الفترة الأخيرة من تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية أن يكون السفير الأمريكي المعين لدى أنقرة يهوديا؛ بغية توثيق عرى التعاون بين البلدين، ولقدرة السفير اليهودي على تفهم حاجات إسرائيل من أنقرة، ومن السفراء الأمريكيين مورتون أبروموفيتز ومارك غروسمان، وأريك أديلمان الذي قدّم استقالته في آذار/مارس 2005 بعد الضجة الإعلامية والدبلوماسية التي أثارها بسبب اعتراضه علناً على زيارة الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزار لسوريا، وتعرضه آنذاك لانتقادات عنيفة من الأوساط الحكومية ووسائل الإعلام التركية التي اتهمته بالتدخل في الشؤون التركية، وطالب كثيرون بطرده من أنقرة[2].

ومن الواضح أن علاقات تركيا بإسرائيل تأثرت بالدور الأمريكي الداعم باتجاه تعزيز العلاقات بينهما، وكانت علاقات تركيا بالولايات المتحدة تشهد تحسناً واضحا في حال تحسنت علاقاتها بإسرائيل، وتشهد توتراً في حال توترت علاقاتها بإسرائيل، ويعود السبب في ذلك إلى تأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى العلاقات الاستراتيجية وترابط المصالح بين أمريكا وإسرائيل.

ومنذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002، بدأت تركيا بانتهاج سياسة جديدة تحاول فيها الخروج من عباءة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، لتنفيذ استراتيجية تركية تخدم مصالح تركيا في المقام الأول، ودعم مكانتها ونفوذها في المنطقة؛ فبعد طرح الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير في 28 كانون ثاني/يناير 2004 أثناء لقاء الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في البيت الأبيض، حاولت تركيا طرح مشروع بديل له هو الاتحاد الشرق أوسطي، وكان عبد الله غول وزير خارجية تركيا قد طرح المشروع آنذاك في اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي في الكويت في 14 شباط/فبراير 2004،

1. http://www.voltairenet.org/article150928.html

2. محلي، حسني، أمريكا تبحث عن يهودي يصلح سفيراً لدى تركيا، صحيفة الخليج الإماراتية، 2005/5/14.

وكانت مفاجأة المؤتمر التي لم تحظ باهتمام الحضور والإعلاميين دعوة عبد الله غول المجتمعين إلى أن يكونوا أصحاب منطقتهم، وأن يشكلوا منظومة أمنية واقتصادية وسياسية على غرار الاتحاد الأوروبي تضم معظم دول منطقة الشرق الأوسط في إطار الاتحاد الشرق أوسطي، محذرا من أنه إذا لم تقم هذه الدول بعملية التغيير بنفسها وعن قناعة فإنها قد تتعرض لعملية تغيير (إملائية) من الخارج[1].

والجدير بالذكر، أن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو أداة لتشكيل حدود جغرافية جديدة منسجمة مع ظروف المرحلة الجديدة، وتابعة للولايات المتحدة وسيطرتها[2].

وقد ظهرت عدة أزمات في علاقات تركيا مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بسبب اختلاف الرأي والمصالح في عدد من القضايا، أهمها رفض تركيا لاستخدام الولايات المتحدة أراضيها خلال غزو العراق عام 2003، حيث وصف رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان التركي محمد القتميس الوجود الأمريكي في العراق بقوله: "لقد تحول الاحتلال الأمريكي لإبادة جماعية للعراقيين"[3].

ومن أسباب الأزمات أن لإسرائيل غايات في العراق تختلف عن غايات تركيا، فإسرائيل هي أكبر مستفيد من تدمير العراق وإشاعة عدم الاستقرار فيه والقضاء على قوته العسكرية، وإقامة نظام موال لأمريكا والغرب داخله، وتقسيمه إلى عدة دويلات متناحرة (كردية في الشمال الغني بالنفط، وشيعية في الجنوب، وسنية في الوسط لا حول لها ولا قوة ومحاطة من جميع الجهات) الأمر الذي يهدد الأمن القومي التركي لوجود دولة كردية على حدوده الجنوبية، وهو ما ترفضه تركيا، إضافة إلى التقارب التركي مع كل من سوريا وإيران، حيث ازداد توتر العلاقات التركية- الإسرائيلية والتركية- الأمريكية بسبب التقارب التركي مع كل من سوريا وإيران، أعداء إسرائيل والولايات المتحدة.

وقد بدا حديث بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق لإحدى شبكات التلفزيون التركية في أيار/مايو 2003 الذي اعتبر فيه أن تركيا ارتكبت خطأ كبيرا بعدم

1. نور الدين، محمد، تركيا والشرق الأوسط الكبير، مجلة شؤون الأوسط، عدد 114 ، ربيع 2004، ص 147.

2. ياشار حجي أوغلو، تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة شؤون الأوسط، عدد 116، خريف 2004، ص133.

3. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4096000/4096851.stm

تقديمها الدعم الكافي للولايات المتحدة في الحرب ضد العراق، بدا أشبه بقنبلة انفجرت فجأة في الأوساط السياسية التركية، وربما جاءت حدة ردود الأفعال التركية بسبب مطالبة وولفويتز تركيا بالاعتراف بخطئها حتى يتم فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين بعد أن عبّر عن خيبة أمل الولايات المتحدة تجاه رفض البرلمان التركي السماح بنشر قوات أمريكية في الأراضي التركية تمهيدا لفتح ما يسمى بالجبهة الشمالية في العراق، والمشكلة بالنسبة لتركيا أن وولفويتز لم يشترط لإعادة العلاقات الاستراتيجية إلى سابق عهدها الاعتراف بالخطأ أو الاعتذار فقط، ولكنه وضع خريطة طريق لها تتمثل في اتباع سياسة خارجية تنسجم مع مواقف واشنطن، خصوصا تجاه سوريا وإيران بممارسة ضغوط عليهما، وهذا هو التكفير الحقيقي عن الذنب والخطيئة في نظر صقر البنتاغون السابق وأحد رموز اليمين المحافظ الذي يضع الخطوط العريضة لسياسة إدارة الرئيس السابق جورج بوش. ثم إن حديث وولفويتز شمل أيضا ورقتي ضغط على تركيا: الأولى أن واشنطن في طريقها لإغلاق قاعدة إنجرليك الجوية، مما يعني تقليل الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لتركيا بالنسبة لها، والثانية رفض مشاركة تركيا في قوة حفظ السلام في العراق التي يجري الإعداد لتشكيلها، وهذه رسالة تهميش أخرى[1].

ومما زاد الأمور سوءاً بين واشنطن وأنقرة التزام تركيا الصمت وعدم التأييد للضغوط الدولية والإقليمية بقيادة واشنطن ضد سوريا في ربيع 2003 كي تسحب قواتها من لبنان، ثم كان عدم رضا واشنطن عن العلاقة التي بدأت تتوطد وتترسخ بين أنقرة ودمشق، بعد الزيارة الأولى التي قام بها رئيس الوزراء التركي أردوغان لدمشق عام 2004[2].

بالإضافة لذلك المخططات الأمريكية- الإسرائيلية الداعية لتقسيم العراق، الأمر الذي تعارضه تركيا بشدة، لما يترتب عليه من مخاطر أمنية قد تودي بوحدة تركيا واستقرارها، إذا ما أقيمت دولة كردية على حدودها الجنوبية، ومما يزيد من المخاوف التركية في هذا السياق ما يعلنه المسؤولون الأمريكيون بين الحين والآخر حول ذلك؛ فقد أعلن الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية أن تقسيم العراق يعد

1. غزالي، صحيفة الأهرام المصرية،2003/5/24.

2. http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=20581

تصحيحا للخل التاريخي الذي ارتكبه البريطانيون بإقامة عراق موحد[1].

ويضاف إلى ذلك التدخل الإسرائيلي في شمال العراق، ومحاباة الأمريكان للأكراد فيه، ومقتل تركمان على أيدي القوات الأمريكية، وقد ركزت أجهزة الإعلام التركية في أيلول/سبتمبر 2004 على إظهار مدى غضب الشعب التركي واستيائه مما يمارس من انتهاكات ضد إخوانهم التركمان في العراق، وعرض التلفزيون التركي لمشاهد مطولة عن الهجوم الأمريكي على "تل عفار" الذي اعتبره كثير من الأتراك جزءاً من حملة تطهير المنطقة من التركمان وتدعيم السيطرة الكردية عليها، واتهموا القوات الأمريكية بمساندة الأكراد في مواجهاتهم مع التركمان، وهو ما أنكره المسؤولون الأكراد بشدة ونفوا وجود أي محاولة لتغيير التوازن العرقي في المنطقة، وقد حذّر وزير الخارجية عبد الله جول آنذاك في حديث للتلفزيون التركي من أنه إذا لم تتوقّف الولايات المتّحدة عن هجماتها على مدينة "تل عفار" التركمانية فإن أنقرة قد تسحب دعمها للولايات المتّحدة في العراق، وقد علق السفير الأمريكي الأسبق في تركيا إيريك إدلمان قائلاً:"إنها مجرد عملية عسكرية محدودة لمطاردة فلول الإرهابيين، ونحن نحاول تقليل الخسائر المدنية إلى الحد الأدنى، حيث إن كل عمل عسكري لا بد أن يكون له ضحايا مدنيون، وقد تم تنفيذ هذه العملية بعناية فائقة، ومنذ تلقينا مذكرة الاحتجاج من المسؤولين الأتراك على قصف "تل عفار" لم نقم بأي هجمات تالية بالمدينة"[2].

وقد أدى ازدياد هجمات حزب العمال الكردستاني على الجنود الأتراك تحت أعين ومسامع الولايات المتحدة وحلفائها الأكراد في العراق انطلاقا من الأراضي الكردية في شمال العراق، ثم معارضة الولايات المتحدة لعمل عسكري تركي واسع النطاق في شمال العراق رداً على الهجمات، وللقضاء على حزب العمال الكردستاني، وطلب أمريكا لاحقا من تركيا حل الأزمة دبلوماسيا، أدى ذلك إلى دخول العلاقات التركية مع كل من أمريكا وإسرائيل مرحلة جديدة من مراحل التوتر بسبب دعم إسرائيل للأكراد،

1. أشرف محمد كشك، رؤية أمريكية لتقسيم العراق، مجلة الساسة الدولية، مجلد 42، عدد 170، أكتوبر 2007، ص 189.
2. عبد اللـه صالح، العلاقات الأمريكية التركية إلى أين؟ مجلة العصر، 2004/9/25، ص 15.

وإمدادهم بالعدة والعتاد، وللتغاضي الأمريكي عـن الأكـراد في شـمال العـراق، حتـى لا تفقـد مناطق شمال العراق أجواءها الآمنة نسبيا مقارنة مع المناطق العراقية الأخرى.

وكان الرئيس الأميركي السابق جورج بوش قد طالب تركيا بضبط الـنفس، وعـدم إرسـال مزيد من القوات لمطاردة متمردي حـزب العـمال الكردسـتاني في شـمال العـراق، وذلـك بعـد تصـويت البرلمـان الـتركي عـلى قـرار في تشريـن أول/أكتـوبر 2007 يتـيح مهـاجمتهم، وقـال بوش:"نقول لتركيا بوضوح إنه ليس من صالحها إرسال مزيد من القوات إلى العراق باعتبار أن لديها قوات موجودة فعلياً على أرض هذا البلد"[1].

كما دعت وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك كوندليزا رايس في 13 تشرين أول/نوفمبر 2007 تركيا لضبط النفس، وعدم شن أي عملية عسكرية على قواعد متمردي حزب العمال الكردستاني شمال العراق، وقالت رايس للصحفيين على هامش زيارتها لموسكو:"إنها قـدمت هـذه المناشـدة أثناء محادثات تلفونية أجرتها مع الرئيس التركي عبد اللـه غـول، ورئـيس الـوزراء رجـب طيـب أردوغان، ونظيرها التركي علي باباجان"[2].

وكما لا يخفى عـلى أي متـابع لهـذه الأزمـة، فـإن إطـلاق تركيـا لحملـة عسـكرية، ولـو محدودة، في شمال العراق يعني مواجهة بين حلفاء الولايات المتحدة الأكـثر تـأثيراً في المحـيط العراقي: تركيا والأكراد، وفتح ساحة مواجهة عسكرية وفوضى سياسية في شمال العـراق التـي تعد المنطقة الوحيدة التي تنعم باستقرار أمني وسياسي واقتصادي إلى درجة تحسـدها عليهـا باقي الأقاليم العراقية[3].

وقد شكلت الولايات المتحدة عامل ضغط على تركيـا للتراجـع عـن أي تصـعيد أو مواجهة إعلاميـة ضـد إسرائيـل، وكـان ذلـك بتـدخل الإدارة الأمريكيـة مبـاشرة في حـل الخلافات السياسية بين حكومتي تركيا وإسرائيل، مطالبـة الطـرفين بوقـف التصريحـات تجاه بعضهما، وجاء الطلب الأمريكي بعد التصريحات التي أطلقها رئيس الوزراء الـتركي

1.http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7050000/7050135.stm

2. http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1071697

3. يسرا الشرقاوي، تركيا- أمريكا سياسة خارجيـة بملامـح جديـدة، مجلـة السياسـة الدوليـة، المجلـد 43، العـدد 171، 2008، ص108.

رجب طيب أردوغان للمرة الثانية خلال أسبوع في أيار/مايو 2004، وهاجم فيها إسرائيل وردد فيها الاتهام بأنها دولة إرهاب[1]، وكان ذلك جليا أيضا في آخر التوصيات التي اتخذتها لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي تتعلق بإدانة إبادة الأرمن في عهد السلطنة العثمانية، وهي توصية ستُرفع عاجلاً أو آجلاً إلى مجلسي النواب والشيوخ للتصويت عليها واعتمادها كقرار.

وبحسب ما نقلته صحيفة (حريت) التركية في 10 شباط/فبراير 2009 عن سوات كينيك أوغلو النائب عن حزب العدالة في لجنة العلاقات الخارجية، فإن أربعة نواب من أصل أرمني سيطرحون المشروع على الكونجرس نهاية شباط/فبراير 2009، وأن داعميهم من اللوبي الأرمني واليهودي يبذلون جهداً حثيثا على مسارين لحشد أكبر تأييد ممكن له: المسار الأول يستهدف الرئيس الأمريكي أوباما ونائبه بايدن، والمسار الثاني يستهدف الوسط التشريعي بالكونجرس، وكان اللوبي اليهودي في السنوات الماضية حائلا دون تحركات الأرمن لتمرير القانون، إلا أن موقف أردوغان من العدوان الإسرائيلي على غزة دفع أربع منظمات يهودية في الولايات المتحدة إلى إرسال خطاب شديد اللهجة إلى أردوغان يحذره من ثورة مشاعره الغاضبة تجاه إسرائيل، ومن ضمن تلك المنظمات اللجنة اليهودية الأمريكية، التي قال مديرها التنفيذي ديفيد هاريس في الرسالة:"إن شعبيتك في بلدك قد تزداد، لكن موقفك الخاطئ لن يخدم مصالح بلدك"[2].

لعل في هذا مؤشرا على الاتجاه نحو زيادة التوتر في العلاقة بين واشنطن وأنقرة، مما ينعكس سلباً على مجمل القضايا التي تعنيان بها، وعلى الدور الإقليمي الذي تسعى تركيا للقيام به في المنطقة، لكن على الرغم من ذلك يبدو أن الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة أوباما غير مستعدة لخسارة تركيا، وأنها تحاول تجاهل الماضي، وتريد فتح صفحة جديدة مع تركيا لاستعادة العلاقات التقليدية مع أنقرة.

لقد قدمت الجمهورية التركية تضحيات لا حدود لها في بناء أمن أوروبا، وما ترتب عليها من مسؤوليات في الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة دون نقصان من

1. صحيفة الشرق الأوسط، 2004/3/22.

2.http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleAC&cid=1232976588144&pagename =Zone-Arabic-News%2FNWALayout

جهة، وأثبتت نفسها من خلال مواقفها في حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، وحسب جورج سورس المشهور عالميا كمستثمر للأموال غير المنقولة الأمريكية، فإن أهم منتج يمكن أن تصدره تركيا لمناطق تدخل حلف شمال الأطلسي التي تتسع رقعتها باستمرار هو الأمن، وضمن هذا الإطار، فإن تركيا تمتلك قوات عسكرية أثبتت نفسها في البلقان وأفغانستان، وبشكل خاص في عمليات الأمن الداخلي التي يرى بوضوح أن الولايات المتحدة لم ولن تنجح في تحقيقها[1]، مما يبرهن استحالة الاستغناء الأمريكي عن الدور التركي في عدة مناطق ساخنة في العالم.

وقد أعلن البيت الأبيض في بيان أن الرئيس الأميركي باراك أوباما اتصل الإثنين 16 شباط/فبراير 2009 بالرئيس التركي عبد اللـه غول، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، وأجرى محادثتين مثمرتين ووديتين، وقال:"إن أوباما والمسؤولين التركيين ناقشوا الوضع في العراق وضرورة العمل سوية من أجل التوصل إلى السلام في الشرق الأوسط، وإعادة النظر في الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان وباكستان، وإن الرئيس شدد على ضرورة التحالف بين الولايات المتحدة وتركيا، وأكد أن من الملح العمل مع الرئيس غول، ورئيس الوزراء أردوغان، حول مجموعة واسعة من المصالح الاستراتيجية المتبادلة ... وشدد على رغبته في تعزيز العلاقات التركية- الأمريكية والعمل معا بفاعلية في إطار الحلف الأطلسي".

ويأتي اتصال أوباما بغول بعد زيارة الأخير إلى موسكو لتوثيق العلاقات مع موسكو رغم التنافس التاريخي بين البلدين[2].

وفي المقابل حذر المسؤولون الأتراك أوباما من عواقب الاعتراف بالإبادة الأرمينية، ووفقا لصحيفة (زمان) فإن غول وأردوغان أبلغا أوباما رسالة مفادها أنه لكي لا تتأذى العلاقات بين البلدين من المهم أن يكون موقف واشنطن عادلا ومحايدا في المسألة الأرمينية، ويرى الباحث التركي في العلاقات الدولية أرسين أونولدوران أن اتصال أوباما

1. أسد أرسلان، حلف شمال الأطلسي وموقع تركيا المستقبلي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 116، خريف 2004، ص127-128.
2. صحيفة البعث السورية، 2009/2/18.

مؤشر على أنه لن يعترف بالإبادة الأرمينية في 24 نيسان/أبريل 2009.

واعتبرت صحيفة (ينى شفق) أن اتصال أوباما يدحض كل الآراء التي ذهبت إلى القول: إن تركيا أصبحت في عزلة بعد مواقفها من العدوان على غزة، موضحة أن الاتصال قد كسر هذه الدعاية، وتقول الصحيفة إن هذا الاتصال بعد المناخ الذي ساد بعد منتدى دافوس لم يكن متوقعا، وبالتالي يدحض كل الشائعات عن تراجع أهمية أنقرة[1]؛ فالإدارة الأمريكية الجديدة تعي جيدا مدى أهمية مكانة تركيا ودورها في الملفات المهمة في السياسة الخارجية الأمريكية (العراق وأفغانستان والقوقاز وآسيا الوسطى، ومواجهة الأصولية الإسلامية، أو ما تسميه واشنطن"الإرهاب"، وقضايا الشرق الأوسط- الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وعملية التسوية السياسية-).

فكما يقول الكاتب الأمريكي أنتوني اتش كوردسمان فإن من أهم الخدمات التركية للولايات المتحدة، توفير قاعدة إنجرليك التي تستضيف ست مقاتلات أمريكية، وتشكل البوابة الرئيسة التي ينفذ من خلالها 70% من الإمدادات الجوية للولايات المتحدة وحلفائها في كل من العراق وأفغانستان، والتي سوف ترتفع تكلفة نقلها بقيمة 160 مليون دولار سنويا في حال إغلاق القاعدة التركية في وجه الأمريكيين واضطرارهم إلى اللجوء إلى طريق بديل عبر ألمانيا لتسليم الإمدادات الجوية المطلوبة، كما أن القاعدة التركية نفسها تمثل المصدر الأول لملايين (جالونات) الوقود التي تتزود بها مقاتلات وطائرات أمريكا في بغداد وكابل، وأن أنقرة هي المورد لنحو 19% من المواد الغذائية التي يستهلكها العراقيون والجيش الأمريكي، وهي مصدر الكهرباء الأول في شمال العراق[2].

ورغم الاستياء الأمريكي من السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل، خاصة بعد العدوان الإسرائيلي على غزة والانتقادات الحادة التي وجهتها أنقرة لتل أبيب، إلا أن الأمريكان ما زالوا حريصين على إبقاء التحالف مع تركيا، ويؤكد هذا ما قالته رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عند زيارتها لأنقرة في 7 آذار/مارس 2009:"إن تركيا صديق في كل الأوقات"، ووجهت الشكر لها لإسهامها العسكري في مهمة الناتو في أفغانستان،

1. http://ar.dunyabulteni.net/news_detail.php?id=20780

2. الشرقاوي، تركيا- أمريكا سياسة خارجية، ص109.

ولاستثماراتها الاقتصادية في العراق، وأيضا لدور أنقرة في عملية السلام السورية- الإسرائيلية المعلقة في الوقت الراهن[1].

مما سبق يظهر أن تركيا حليف لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال، ولكن تبقى الولايات المتحدة أكبر الداعمين والمؤيدين للعلاقات التركية- الإسرائيلية على مختلف مستوياتها ومجالاتها، وتبقى أيضا طبيعة العلاقات التركية- الإسرائيلية عاملاً مؤثراً ومهماً في طبيعة تحسن وتطور العلاقات التركية- الأمريكية.

2.1.2 الدور الأوروبي

ضغطت الدول الأوروبية جاهدة منذ القرن التاسع عشر على الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني من أجل الموافقة على اقتراح هرتزل بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتعود الضغوط الأوروبية لعدة أسباب، أهمها الرغبة الأوروبية في التخلص من اليهود وإخراجهم من أوروبا، حيث إنهم شعب غير مرغوب فيهما، ونجاح اليهود المعهود في تنظيم جماعات ضغط تعمل لصالح تبني توجهاتهم في مختلف دول العالم، لا سيما أوروبا، عن طريق المال ووسائل الإعلام التي يمتلكونها، والرغبة الأوروبية في زرع اليهود في جسد الدولة الإسلامية لتفتيتها وإضعافها من أجل الانقضاض عليها وتقسيم تركة ما كانوا يسمونه بالرجل المريض أي (الدولة العثمانية) بين الدول الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا)، وشعور أوروبا بمدى أهمية سيطرة اليهود على المنطقة العربية تجاريا واقتصاديا وعسكريا للتحكم بالعالم.

وكان للدول الأوربية ما أرادت؛ حيث لعبت دوراً مهماً وفعّالاً بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بإصدار بريطانيا وعد بلفور عام 1917، وباتفاقية سايكس بيكو عام 1916 التي قسمت الوطن العربي- الذي تم سلخه عن الدولة العثمانية- بين فرنسا وبريطانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918، واستمرت أوروبا في نهجها بإبعاد تركيا عن العرب بعقد عدة اتفاقيات مع أتاتورك الذي شكل توليه للسلطة في تركيا الضربة القاتلة للترابط التركي- العربي الإسلامي.

ومن أهم هذه الاتفاقيات معاهدة لوزان عام 1923 التي وافقت فيها تركيا على

---

1. صحيفة الدستور الأردنية، 2009/3/8.

إلغاء الخلافة الإسلامية، وعدم مطالبة تركيا بالأراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية، والرغبة المحمومة لدى أتاتورك بالتوجه للغرب والابتعاد عن الشرق أدت إلى رمي تركيا في أحضان الغرب، وبالتالي أصبحت تركيا جزءاً من مخططاتهم الأمنية والاقتصادية في المنطقة، ولأهمية تركيا للمصالح الأوروبية كان لا بد من محاولة ربطها بتلك المصالح والاستراتيجيات الأوروبية.

وكانت أولى هذه الخطوات للسيطرة على المنطقة اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949، ثم إقامة تحالف وثيق بين الدولتين يقوم على المصالح المشتركة حتى يصعب فيما بعد التخلي عنه في حالة أي صحوة إسلامية من قبل تركيا، وقد تتوج هذا التحالف باتفاق التعاون الاستراتيجي عام 1996 بين تركيا وإسرائيل الذي أسفر عنه توقيع 22 اتفاقية أفضت لإقامة شراكة استراتيجية بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية.

وقد سعت أوروبا إلى تسهيل التعاون التركي- الإسرائيلي بشتى القنوات الاقتصادية والعسكرية، وسعت أيضا إلى دمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط من خلال إقامة مشاريع شراكة حيوية تتضمن إسرائيل ودول المنطقة، وبالأخص تركيا، ومن هذه المشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية التي بدأت الدعوة لها بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 رغبة من أوروبا بإيجاد موطئ قدم لها في الشرق الأوسط، خاصة بعد التجاهل الأمريكي لها في مؤتمر مدريد في ظل نظام عالمي أحادي القطبية، ولحرص أوروبا كذلك على تحقيق مصالحها لتسهيل حصولها على الطاقة (النفط)، والاستحواذ على الأسواق العربية لتسويق منتجاتها الغذائية والتقنية والعسكرية والاستهلاكية بشكل عام، ولحماية أمنها، خاصة في ظل تزايد الهجرة غير الشرعية لأوروبا، وتزايد "الأصولية" التي قد تهدد أمنها واستقرارها في عقر دارها، ولدمج إسرائيل في المنطقة لتحقيق هيمنة غربية عليها من خلال ربط دول المنطقة مع إسرائيل اقتصاديا، وكان ذلك بإقامة عدة مشاريع ومدن صناعية بين دول المنطقة وإسرائيل بدعم مالي أوروبي، وكان ذروة هذا المشروع انعقاد مؤتمر برشلونة عام 1995.

وقد جاء انعقاد مؤتمر برشلونة في نهاية تشرين ثاني/نوفمبر 1995 بمبادرة انطلقت من الاتحاد الأوروبي، وحضرته 27 دولة مشاطئة على ضفتي المتوسط، شملت دول

الاتحاد الخمس عشرة، وثماني دول عربية، وتركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل، وبحضور موريتانيا وجامعة الدول العربية والاتحاد المغربي بصفة ضيف خاص، وقامت فكرة المؤتمر على أساس أن هذه الدول تطل على البحر الأبيض المتوسط جميعا، رغم ما بينها من اختلافات وتناقضات، وما تواجهه من أزمات وصراعات، والضرورة تقتضي البحث عن سبل للتعاون بينها، والعمل على رأب الصدع فيها، وتعزيز الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة ذات البعد الحضاري العريق، والذي يشكل حوض المتوسط مركزها، بقصد إعلاء كلمة أوروبا في المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط، وهي المنطقة التي تجثم على أكبر احتياطي للنفط[1].

واستند إعلان برشلونة الذي أقرته الدول المجتمعة على مستوى وزراء الخارجية على ثلاثة جوانب أساسية، هي:

أ- الشراكة السياسية والأمنية.

ب- الشراكة الاقتصادية والمالية.

ت- الشراكة في الأمور الثقافية والاجتماعية والإنسانية.

ويمكن القول إن أوروبا كانت تهدف، إضافة إلى تحقيق مصالحها، إلى دمج إسرائيل سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً مع كافة دول المنطقة بما فيها تركيا، وبذلك يتم حل الصراع العربي- الإسرائيلي وإنهاؤه، وتطبيع العلاقات الإسرائيلية مع كافة الدول العربية.

ووفقا لهذا الاتجاه فقد أشار تقرير أذاعته القناة السابعة الإسرائيلية في 10 كانون أول/يناير عام 2008 إلى أن الاتحاد الأوروبي بادر بمشروع لتطوير التكنولوجيا في مجال النسيج والغذاء في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك في إطار مشروع (MEDIBTIKAR) الأوروبي للتكنولوجيا، وأشار تقرير القناة الإسرائيلية إلى أن تكلفة المشروع 7.3 مليار يورو، ويستمر لثلاثة أعوام، وتشارك فيه كل من إسرائيل وتركيا

1. عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص57.

ومصر والأردن وسوريا ولبنان والمغرب وتونس والجزائر والسلطة الفلسطينية[1].

وقد فشل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية لعدة أسباب، منها: الفرق الهائل بين دول ضفتي المتوسط في جميع المجالات، وتدهور عملية السلام، وعدم الرغبة الأمريكية في تحقيق التعاون الأوروبي المتوسطي، إذ إن ذلك يفقدها هيمنتها وسيطرتها على المنطقة.

وبعد فشل المشروع ظهر من جديد ما يسمى بالاتحاد من أجل المتوسط، ويقف وراء المشروع الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي الذي يعرف بتأييده المطلق لإسرائيل، وتحيزه لمصالحها وتأييده السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل في المنطقة، حيث عقدت القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط في 13 تموز/يوليو 2008 في باريس بمشاركة 43 رئيس دولة وحكومة، يمثلون الاتحاد الأوروبي والبلدان المطلة على حوض البحر المتوسط، إضافة إلى الأردن وموريتانيا، وقد أعلن الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي، الذي كان وراء هذا المشروع رسميا، ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط، وأنه سيتولى رئاسة دورته الأولى على مدى عامين بشكل مشترك مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك، ويحول ساركوزي جعل المشروع أحد أكبر أهدافه الرئاسية بعدما بدأ الدعاية له في خضم السباق الرئاسي نحو الإليزيه، ويمكن القول:"إن هذا المشروع لاقى تحفظات من الدول العربية، خاصة بشأن موقع إسرائيل فيه؛ إذ ترفض الدول العربية أن يكون هذا إطارا جديدا للتطبيع مع إسرائيل، في حين لم يتم التوصل بعد إلى تسوية نهائية وعادلة للقضية الفلسطينية، وفي مقابل التحفظات تشكل إسرائيل أكبر طرف عبّر عن تأييده للمشروع؛ إذ يرى المسؤولون الإسرائيليون في هذا الإطار الجديد ملتقى للدفع بالتطبيع مع الدول العربية بعدما فشل مسار برشلونة في تحقيق هذا الهدف، أما الرفض التام فقد جاء من تركيا التي تسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي؛ إذ ترى أنقرة في المشروع الفرنسي محاولة لإفشال انضمامها للاتحاد الأوروبي، وتؤكد أن هدفها الانضمام للاتحاد الأوروبي، وليس الاتحاد من أجل المتوسط"[2].

---

1. عطية، محمد، تقرير استراتيجي يؤكد اتفاق مصر وتركيا وإسرائيل على مشروع لتطوير النسيج والغذاء بمنحة أوروبية، صحيفة الدستور المصرية، 2008/12/11، العدد 654.

2.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F517323-4116-4A1D-99FD-A905B3BDA9AE.htm

من خلال ما سبق يمكن القول: إن أهداف الاتحاد من أجل المتوسط هي أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية نفسها، ولكن بعد فشل الأخيرة حاول الأوروبيون إحياءها بثوب وشكل جديدين، وإن الاتحاد من أجل المتوسط يسعى لتحقيق المصالح الأوروبية فقط، وإلا بماذا يفسر أن تكون جميع الدول الأوروبية الأعضاء في هذا الاتحاد الأوروبي مشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط على الرغم أنها ليست دولا مطلة على البحر المتوسط، في حين لم تدع جميع الدول العربية المطلة وغير المطلّة على البحر المتوسط على غرار الدول الأوروبية؟

ويتبين أيضا أن هذا المشروع يهدف لدمج إسرائيل في المنطقة وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية دون مقابل، أي دون تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، ويبدو أيضا أن المشروع سيواجه الفشل كالشراكة الأوروبية المتوسطية، وللأسباب نفسها، وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة في كانون أول/ديسمبر 2008 الذي استمر 22 يوما.

ويرى بعض المراقبين أن للمشروع الأوروبي أهدافا مركزية تتمحور في ضم إسرائيل إلى المشروع بوصفها دولة متوسطية ولها علاقات مميزة مع دول الاتحاد الأوروبي، فضلا عن اتفاقات الشراكة الاقتصادية معها وعلاقتها العسكرية بحلف شمال الأطلسي، وهو أمر لا ترتقي إليه أي دول عربية، وبالتالي فإن ضم إسرائيل إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يفضي إلى الالتفاف على القضية الفلسطينية وقبول الاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية، ومحاولة للتطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي قبل إنهاء الاحتلال وحل القضية الفلسطينية من خلال التوصل إلى السلام الشامل والعادل في المنطقة[1].

ومما يبرهن على ذلك تصريح رئيس وزراء فرنسا فرانسوا فيون الذي يقول فيه: "لا يمكن للاتحاد أن يرى النور دون مصر وإسرائيل"، ويرى رشيد خشانة رئيس تحرير صحيفة الموقف التونسية أن المشروع في الأصل هو رغبة فرنسية من ساركوزي تحديدا

1. أشرف عبد العزيز، 12 عاما على الشراكة الاورو- متوسطية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 45، خريف 2008، ص39-40.

للالتفاف على إدخال تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[1].

ونتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة لتركيا، ولازدياد معدلات البطالة والفقر في تركيا، ووفقا للمبادئ الأتاتوركية التي تسعى نحو "أوربة تركيا"، فإن تركيا تسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي منذ عقود، لكنها وجدت الرفض دائما أمامها، وفي ظل ذلك يعتقد الأتراك أن تعزيز علاقاتهم مع إسرائيل سيساهم في موافقة أوروبا على انضمام تركيا لها، وإن ذلك يثبت علمانيتها وعدم تعصبهم؛ فها هي دولة مسلمة تقيم علاقات طيبة مع دولة يهودية، فالأتراك يريدون بتلك العلاقات إرسال رسالة لأوروبا بأن انضمامهم إليها لن يهدد ناديهم المسيحي، إلا أن بابا الفاتيكان بنديكت السادس عشر كان قد دعا تركيا إلى الانسجام مع محيطها الثقافي بدلا من السعي الدؤب للانخراط في أوروبا، وكان كلامه هذا يحمل في طياته موقفا دينيا متعصبا، في حين عبّر المفكر التركي جميل ميريتش عن الرفض الأوروبي بقوله:"لو حرقنا كل المصاحف، وهدمنا كل الجوامع، فسنبقى في أعين أوروبا عثمانيين، والعثماني يعني الإسلام"[2].

لكن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لن يهدد استقراره وأمنه، بل سيعطي أوروبا دوراً أكبر في الشرق الوسط بسبب العلاقات الطيبة التي تربط تركيا بأطراف النزاع (العرب وإسرائيل)، وأيضا لرغبة الأتراك في أن تساعدهم إسرائيل بالحصول على الدعم الأمريكي للانضمام للاتحاد الأوروبي من خلال ضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية على السلطات الأمريكية بهذا الاتجاه.

ويجدر بالذكر أن الاحتجاج العنيف في أوروبا على انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان- فيما يتعلق بالقضية الكردية- دفع كلا من بلجيكا وألمانيا والنرويج ودول أوروبية أخرى إلى الرضوخ للضغوط الشعبية، وإلغاء مبيعات الأسلحة إلى تركيا، ما كان حافزا لتركيا لتطوير صناعة الأسلحة الوطنية فيها، ومشجعا لها على البحث عن مساعدة

1.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F517323-4116-4A1D-99FD-A905B3BDA9AE.htm

2. محمد خواجة، المثلث العربي- الإيراني- التركي واقع وآفاق، مجلة شؤون الأوسط، عدد 119 ، صيف 2005، ص 163- ص164.

من إسرائيل التي لا ترتبط مبيعات الأسلحة فيها بشروط حقوق الإنسان[1].

لذلك يمكن القول: كان للاتحاد الأوروبي أثر باتجاه تدعيم وتعزيز العلاقات التركية- الإسرائيلية، فإذا كانت المشكلة القبرصية عائقا أمام انضمام تركيا للاتحاد، فإن تركيا تحاول أن تجعل من علاقاتها مع إسرائيل بديلا عن ذلك ومحاولة لإبداء حسن النوايا، ولكن يبدو أنه نتيجة للرفض الأوروبي المتكرر لانضمام تركيا بدأت تتشكل في تركيا رؤية جديدة منذ تولى مسعود يلماظ رئاسة الوزراء في تركيا عام 1997، وهذه الرؤية تؤكد أن مستقبل تركيا لم يعد يعتمد على اعتناق الهوية الأوروبية على نحو شامل، وهو المبدأ الذي اعتنقه أتراك كثيرون لأجيال طويلة، وجاهدت تركيا في ظل حكم يلماظ من أجل أن يكون لها مكان في العالم من خلال ربط مستقبلها بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإسرائيل ودول القوقاز ووسط آسيا والبلقان[2]، وقد يعزز الرفض الأوروبي لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إلى تعزيز علاقات تركيا مع إسرائيل ودول أخرى (دول آسيا الوسطى وروسيا) لتعويض احتياجاتها (الاقتصادية والعسكرية) من سعيها للانضمام للاتحاد، وفي السياق ذاته فضلت تركيا في كانون أول/ديسمبر 1997 إسرائيل على فرنسا في تحديث طائراتها رداً على رفض الاتحاد الأوروبي قبول عضويتها[3].

2.2 دور الدول الإقليمية

تأثرت العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ نشأتها بالمتغيرات الإقليمية المحيطة بها؛ فقد مرت العلاقات بين الطرفين بمنحنيات هبوط وصعود، وفقا للعلاقات التركية مع الأطراف الإقليمية، خاصة العربية منها، التي ترتبط مع تركيا (الجوار الجغرافي، والموروث الديني الثقافي الواحد، وأهمية الطرفين الاستراتيجية للغرب وخصوصا الدول الكبرى)،

---

1. هاكان يافوز، العلاقات التركية- الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 2000، ص15.
2. ستيفن كينزر، تركيا تتجه نحو علاقات استراتيجية بعيدا عن أوروبا، مجلة الحرس الوطني، ترجمة: علي محمد رجب، السنة التاسعة، العدد 193، أغسطس 1998، ص19.
3. أدجار أوبالانس، الارتباط الإسرائيلي التركي، مجلة الحرس الوطني،السنة العشرون، العدد 197، ديسمبر 1998، ص60.

واتسمت العلاقات التركية- العربية بالتوتر وإطلاق الاتهامات المتبادلة بالخيانة بين الطرفين، فالأتراك يتهمون العرب بالخيانة بسبب تحالفهم مع بريطانيا ضد الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى وثورتهم على الأتراك مطالبين بالاستقلال، والعرب يتهمون الأتراك بالخيانة بسبب سياسة التمييز والتتريك التي اتبعتها حكومة الاتحاد والترقي ضد العرب، ثم الخيانة الكبرى باعتراف الأتراك بإسرائيل عام 1949.

وقد استطاع اليهود، بمساعدة الغرب ومنذ عهد الدولة العثمانية، إيجاد خلافات بين الأتراك والعرب وتكريسها لتحقيق مصالحهم بتمزيق الدولة العثمانية، وقامت وسائل إعلامهم بتشويه صورة كل طرف عند الآخر، وأصبح تشويه الصورة بينهما أحد أهم أهدافهم لتقسيم أوصال الدولة العثمانية بدعوة العرب للثورة عليها، وأصبحت البعثات التعليمية العربية في الخارج أهم الوسائل لتحقيق هدفهم المنشود من خلال غرس النزعة القومية لديهم، لإنشاء أحزاب ذات بعد قومي (جمعية العربية الفتاة) والدعوة للانفصال عن الدولة العثمانية التي وصفوها بالتخلف والرجعية.

وما أن تحقق لهم ذلك حتى وقّعوا مع أتاتورك معاهدة لوزان التي اشترطت إلغاء الخلافة الإسلامية، وتغيير دستور البلاد، والتخلي عن الأراضي التابعة للدولة العثمانية، إضافة إلى سياساتٍ شجَّعَ الغربُ أتاتورك عليها لسلخ تركيا من موروثها الثقافي والديني وفصلها عن محيطها الإقليمي، وإلحاقها بركب الغرب، ثم ربطوا تركيا بمجموعة من الأحلاف (حلف بغداد عام 1955 الذي أنشئ لاحتواء معاهدة الدفاع العربي المشترك عام 1952، وحلف الأطلنطي- الناتو)، والاتفاقيات التي جعلتها تبتعد عن العرب، بل وصل الأمر إلى حد معاداة كل طرف للآخر بسبب المواقف التركية المعادية للعرب كما ذكر سابقا، واعترافهم بإسرائيل العدو اللدود للعرب في منطقتهم.

وبالنسبة لإيران فقد كان هناك توافق وتعاون تركي- إيراني- إسرائيلي في الماضي للتحالف ضد دول المنطقة وفقا للمصالح الغربية؛ حيث كانت إيران تُعدُّ في زمن الشاه شُرطِيَّ الخليج، وتقوم بالنيابة عن الدول الغربية في إنجاز مصالحها، لكن الثورة الإسلامية عام 1979 حولت الظروف وحولت التحالف إلى عداء، وأصبحت إيران تشكل أكبر تهديد للمصالح الغربية والإسرائيلية.

وستتم دراسة العلاقات التركية مع الدول الإقليمية، وأثرها على العلاقات التركية- الإسرائيلية، وكيفية تأثير تلك العلاقات على علاقات تركيا- الإقليمية.

1.2.2 الدور السوري

شهدت العلاقات التركية- العربية تحولا بعد الحرب العالمية الأولى، ووصل الأمر إلى حد العداء بين الطرفين، خاصة مع دول الجوار، ومنها سوريا والعراق، حتى إن تركيا لم تستطع أن توجد نوعاً من التفاهم مع دول الجوار العربي أو حتى أن تطمئن لهم؛ فقد أكد الرئيس التركي السابق جلال بايار من 1950-1960 بقوله:"نحن غير مستعدين لإعادة إنشاء علاقة وثيقة مع أمة- هي العرب- طعنت الأمة التركية في الظهر"[1].

وشهدت العلاقات التركية- السورية توتراً منذ استقلال البلدين؛ حيث قامت تركيا عام 1938 بضم إقليم الأسكندرونة السوري إليها بموجب اتفاق مع فرنسا التي كانت سوريا تحت انتدابها بموجب صك الانتداب (المادة الرابعة) مقابل عدم انضمام تركيا إلى معسكر الألمان في الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أطلق الأتراك عليه اسم هاتاي[2].

ثم انضمام تركيا لحلف بغداد الذي ضم كذلك باكستان والعراق وبريطانيا وإيران عام 1955، حيث عدّت الدول العربية التقدمية، والأقل توجها نحو الغرب ومن بينها سوريا، أن التحالف موجه ضدها، وفي سياق ذلك كانت تصر تركيا على أن حلف بغداد غير موجه ضد جامعة الدول العربية، أو ضد أي مجموعة من المجموعات السياسية في المنطقة وأن هدفه الوحيد "ردع معتد محتمل"؛ لأن تركيا كانت تخشى من تقارب بعض الدول العربية من الاتحاد السوفييتي، مما جعلها قلقة على مصالحها، خصوصا في ظل الحرب الباردة والتنافس الغربي مع السوفييت، ولتخوف تركيا من حصار الاتحاد السوفييتي لها من جميع الاتجاهات عبر إيجاد أنظمة عربية موالية له على حدودها الجنوبية مع العرب، غير أن هذا التحرك زاد التقارب بين الدول العربية والاتحاد السوفييتي بشكل ملحوظ بعد حلف بغداد[3].

---

1. فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم، ط1، دار قرطبة، 1993، ص 27.
2. عبد الفتاح علي الرشدان، العلاقات العربية-التركية، ص 25.
3. فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص 35- ص 36.

ومما زاد التخوف العربي من تركيا اعترافها بإسرائيل وإقامة علاقات معها، وهي التي خاض العرب ضدها عدة حروب أدت إلى احتلال كامل فلسطين، واحتلال الجولان السوري، وسيناء المصرية في حرب حزيران/يونيو عام 1967، ومعارضة تركيا تأميم مصر لقناة السويس عام 1956، ووقوف تركيا ضد الثورة الجزائرية عندما عُرِضت قضيتها في الأمم المتحدة عام 1958، وسماح تركيا للولايات المتحدة استخدام قاعدة إنجرليك لنقل قواتها للبنان عام 1982، وكان من نتيجة تراكم هذه الأحداث والمواقف التركية أن وقفت معظم الدول العربية، أثناء حوادث قبرص الدامية في عامي 1962- 1963، إلى جانب سياسة الرئيس القبرصي مكاريوس[1].

ويذكر هنا أن العلاقات التركية- السورية مرت بعدة نزاعات وصراعات، أهمها:

1. **أزمة نهر الفرات**

وهي مشكلة قائمة منذ عام 1962 بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، وهي مشكلة بلغت حد الأزمة، ومرشحة لمزيد من التأزم والتعقيد، وتتمثل المشكلة في مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب)، الذي تقيمه تركيا على منابع ومجاري نهري دجلة والفرات، وجوهرها أن تركيا تنوي تعزيز سيادتها على مياه النهرين رغم أنها ثروة مائية مشتركة مع سوريا والعراق، وتريد الانفراد الكلي باستثمارها، أي ممارسة السيادة المطلقة التي عبّر عنها رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ بقوله:"إذا كان هذا المورد الطبيعي في بلادنا، فإننا نملك كل الحق في استعماله بالطريقة التي نراها مناسبة ... ليس لسوريا أو العراق أي حق بالمياه التي تنبع من تركيا"[2].

وهذا يعني بوضوح تشكيل تهديد جدي وخطير على مشاريع التنمية السورية في مجالي الزراعة، وتوليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى نقص شديد في حاجات سوريا المائية، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد من جميع دول العالم بموارد المياه في ظل ظروف مناخية وطبيعية تنذر باحتمال وقوع حرب على المياه بسبب نقص المياه المتزايد سنويا، ولا نستطيع أن نعزل القرار التركي عن تأثير العلاقات التركية- الإسرائيلية في سلوك تركيا

1. هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، ص 26.
2. نفسه: ص 65.

تجاه جيرانها العرب، ومن بين الأدلة على ذلك تصريح السفير الإسرائيلي في واشنطن في 1996/1/19 بأنّ هناك بعداً تركياً للسلام مع سوريا، وأن تركيا ذات أهمية بالنسبة إلى موارد المياه في المنطقة[1].

وربما تكون تركيا تستخدم سلاح المياه لتهديد الأمن السوري بالمفهوم الواسع، أي الأمن الغذائي والمائي والاقتصادي، من أجل الضغط على سوريا في مفاوضاتها مع إسرائيل، خاصة في ظل طرح مشروع أنابيب السلام الذي يمهد لنقل المياه التركية لعدة دول منها إسرائيل، مما يعطي إسرائيل سبباً آخر لتعنتها في المفاوضات مع العرب، حيث يوفر المشروع لإسرائيل فتح أبواب التنمية في شتى المجالات دون الحاجة لتطبيع علاقاتها مع بعض الدول العربية التي لم تعترف بها، وقد استخدمت تركيا سلاح المياه أيضا لردع كل من سوريا والعراق عن مساعدة أو دعم أكراد العراق، ويتضح هذا جليا في خطاب ألقاه الرئيس التركي الراحل تورجت أوزال في نهاية الثمانينيات خلال حفل أقيم بمناسبة حجب مياه نهر الفرات عن سوريا والعراق أثناء العمل على سد أتاتورك، فقال:"إن هذا المشروع سيجعل تركيا قوية، ولكن يجب ألا يقلق أحد من أن تصبح بلادنا أكثر قوة، المهم أنه يجب أن يحترم كل منا الآخر ويثق كل منا في الآخر (تركيا وسوريا والعراق)، ولا يتدخل أحد في الشؤون الداخلية للآخر"[2].

2. المشكلة الكردية

تعرضت العلاقات التركية- السورية لتصعيد في الوقائع الصراعية في هذه المشكلة، ورغم وجود معاهدة تعاونية مشتركة وقعت بين تركيا وسوريا عام 1987، إلا أن تركيا هددت سوريا عام 1998 بنشوب نزاع مسلح معها إذا استمر نشاط حزب العمال الكردستاني، سواء أكان في سوريا أم لبنان، بل إن الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل اتهم سوريا عام 1996 في واشنطن بأنها تدعم "الإرهاب"، في كل من لبنان وإسرائيل، وعقب أزمة تشرين أول/أكتوبر 1998م قامت سوريا بطرد الزعيم الكردي عبد اللـه

1. نفسه: ص 69.
2. مأمون كيوان، الخلاف المائي التركي- السوري العراقي: خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية ، شؤون عربية، عدد 87 ، 1996، ص133.

أوجلان مـن أراضـيها، فغادرهـا إلى إيطاليـا ثـم إلى كينيـا، حيـث تعقبتـه المخـابرات التركيـة بمساعدة يونانية- أمريكية- إسرائيلية، واعتقلته.

وسيظل العامل الكردي بؤرة توتر وصدام بين الدول العربية في البوابة الشرقيـة وتركيـا، وربما لا يتم زوال هذا الصراع، بل قد يهدأ في أحسن الأحوال إلى حين، ثم ينفجـر مـرة أخـرى، حسب الأوضاع والظروف السياسية السائدة في المنطقة وبين الأنظمـة السياسـية في البلـدين، مما يعرض العلاقات العربية- التركية لمصدر خطر دائم[1].

وقد تعاملت سوريا مع هذه الأزمة بعقلانية؛ فلم تصدر عنها أي ردود أفعال متسرعـة، وسارعت كل من مصر وإيران إلى القيام بمبادرة لنزع فتيل الأزمة[2].

وتجدر الإشارة أن أغلب الخلافات التركية- السورية التي كـان مـن المحتمـل أن تتحـول لنزاع عسكري، قد جاءت بعد توقيع اتفاق التعاون التركي- الإسرائـيلي عـام 1996، وهنـا يـبرز مدى تأثير العلاقات التركية- الإسرائيلية على علاقات تركيا مع دول الجـوار الجغـرافي العربيـة، وأيضا كيف أثرت العلاقات التركية- العربية المتوترة في زيـادة التقـارب الـتركي- الإسرائـيلي إلى أعلى درجاته بتوقيع اتفاق التعاون الذي أتى بمباركة أمريكيـة غربيـة للهيمنـة عـلى المنطقـة، ولجم الدول العربية المعادية للتدخل الغربي في شؤون المنطقة.

3. تطور القضية القبرصية

لعبت القضية القبرصـية دوراً في العلاقـات التركيـة- العربيـة؛ ويمكـن وصـفها بإنهـا تشبه العينة الضابطة لهذه العلاقات، وتؤرق هذه القضـية تركيـا كثـيراً، خصوصـا بعـدما تخلى عنها حلفاؤها الأوروبيون، وكانت تنتظر التأييد العربي، الذي حظيت به فعلا، بعـد غزوها للجزيرة عام 1974، وبعد أن كان العرب قد تخلـوا عنهـا عـام 1965، ووقفـوا إلى جانب مكاريوس في مطالبه[3]، حيث كانت مطالبه تقوم عـلى إعطـاء النصـيب الأكـبر في

1. حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، مركز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، أبـو ظبي ، (2000)، ص43.
2. مالك مفتي، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الاسـتراتيجية، أبـو ظبـي، 1998، ص12.
3. حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية، ص41.

السلطة للقبارصة اليونان دون إشراك القبارصة الأتراك، الأمر الذي أدى لإقامة نزاعات مسلحة بين الطرفين، واستدعى تدخل تركيا لحماية حقوق القبارصة الأتراك[1].

وكانت مواقف العرب نحو هذه القضية تأتي كرد فعل عن سلوك تركيا نحو القضايا العربية؛ فبعد المعارضة التركية لتأميم قناة السويس عام 1956م، ولاستقلال الجزائر عام 1958، وقف العرب مع مكاريوس الرئيس القبرصي آنذاك كرد فعل غاضب من تركيا على مواقفها، ولكن بعد تحسن المواقف التركية تجاه العرب بتأييدها للعرب في حربي 1967 و1973 ضد إسرائيل قام العرب بتأييد تركيا لغزوها جزيرة قبرص لمساعدة القبارصة الأتراك في مواجهة القبارصة اليونانيين.

4. التقارب السوري-اليوناني

يعتبر المخططون الاستراتيجيون الأتراك اليونان وسوريا- وهما الدولتان الوحيدتان اللتان تنازعان تركيا على أراض- المصدر الأساس للتهديد الخارجي، ونتيجة للنزاعات التركية- اليونانية فقد وصف وزير الدفاع اليوناني جيراسموس أرسنس، الذي كان يتحدث في ثيسالونيكا في آذار/مارس عام 1996، الأتاتوركية بأنها أيديولوجية توسعية، وطالب بإنشاء كتلة مضادة لتركيا تضم أرمينيا وبلغاريا واليونان وإيران والعراق وروسيا وسوريا، واغتنم أرسنس أيضا الفرصة لتأكيد ما أوردته تقارير صحفية ذكرت أن اليونان قد حصلت على موافقة من سوريا لتأمين حق الهبوط لطائراتها الحربية، الشيء الذي أظهر الشراكة الاستراتيجية التي بدأت تتكون بين الدولتين بدءا من عام 1990، إضافة للتقارير التي ظهرت عام 1995 وتحدثت عن معاهدة عسكرية بين سوريا واليونان في إطار النزاع القائم على المياه، وقد قال الدبلوماسي التركي (اليكداج):"تعتبر تركيا أنّ اختلاق أزمة مع سوريا قد يصعد الأمور لتصبح نزاعاً ساخناً سيوفر لليونان الفرصة لبلوغ أهدافها في بحر أيجة، وبالتالي سيضع تركيا في وضع يفرض عليها أن تنفذ عمليات في جبهتين منفصلتين، وإن هذا التقويم هو الذي منع تركيا من اتباع سياسة ردع نشطة ضد سوريا"، فقد كانت الأولوية الأولى لأنقرة تحييد ذلك التحول في ميزان القوى

1. نيرفانا خضر، القضية القبرصية، قراءات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة التاسعة ، عدد 3، مارس 2004، ص 5.

الإقليمي، ووفقا لذلك قام نائب رئيس هيئة الأركان التركي الجنرال تشيفيك بير بتوقيع اتفاقية في إسرائيل عام 1996 تدعو للتعاون بين القوات الجوية والبحرية للدولتين، وفي آذار/مارس 1996، وصل الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى القدس في أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس تركي إلى إسرائيل، وقد صعد رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ، الذي كان يتحدث في هاتاي بعد شهر واحد من زيارة ديميريل لإسرائيل، حين قال:"إن بعض جيراننا يوفرون المأوى لأولئك الذين يسعون لتدمير وحدة بلدنا ... فإما أن يضع ذلك الجار حدا لهذا الوضع، وإما أنه سيعاقب بكل تأكيد، إن عاجلا أو آجلا على تلك العداوة ... نحن الأتراك شعب صبور، ولكن عندما ينفد صبرنا سيكون رد فعلنا عنيفاً"[1].

يبدو أن الخلاف التركي- السوري أدى بشكل كبير إلى إقامة تحالف تركي- إسرائيلي ضد سوريا لوضعها بين فكي كماشة باتحاد دولتين أعداء لها وعلى حدودها مباشرة، ويعد هذا أيضا رداً من تركيا على سوريا؛ فكما أن سوريا تحالفت مع دولة عدو لتركيا (اليونان) فإن تركيا تحالفت مع دولة عدو لسوريا، ويبدو واضحا أيضا كيف أن إسرائيل استطاعت استغلال الخلافات التركية- السورية من أجل إقامة تحالف مع تركيا لتحقيق مصالحها بالالتفاف على سوريا ودول أخرى (العراق وإيران) ورصدها من الأراضي التركية.

لكن، وعلى الرغم من الخلافات سابقة الذكر، وبعد أزمة عام 1998، إلا أن التوجه السوري الذي تأكد خلال الأزمة تكرس في اتفاق الجانبين الأمني الذي تم توقيعه في أضنة في تشرين أول/أكتوبر 1998، ساهم في حدوث تبدل في النظرة التركية إلى العلاقة مع سوريا ومستقبل هذه العلاقة، كما أن العوامل التي دفعت تركيا إلى التقارب أكثر مع دمشق بعضها داخلي، ويهدف إلى تخفيف وطأة المشاكل الأمنية التي كان يمثلها حزب العمال الكردستاني، وبعضها خارجي، وأهمه تردي علاقات تركيا مع الولايات المتحدة بعد الوقوف الأمريكي العلني إلى جانب الأرمن في تأكيد مسؤولية تركيا في المجزرة الأرمنية إلى حد دفع المسؤولين الأتراك إلى التهديد بإغلاق قاعدة إنجرليك، وكذلك

1. مالك مفتي، الجرأة والحذر، ص 12.

محاولة تركيا الخروج من واقع الحصار الإقليمي الذي صارت إليه في ظل ارتباطها بالولايات المتحدة وعلاقتها القوية مع إسرائيل، وكلتاهما لم تنفع في تقوية تركيا، ولا في جعلها تتغلب على مشاكلها الاقتصادية، فقد اتجهت سوريا وتركيا نحو تبدلات أعمق في علاقاتهما؛ فهناك اتجاه إلى تفعيل الاتفاقيات الثنائية بينهما، واستكمال مجموعة الاتفاقيات التي تهدف إلى منع الازدواج الضريبي، وتشجيع وتبادل الاستثمارات والتعاون الجمركي، إذ بلغ التبادل التجاري بين البلدين 600-700 مليون دولار سنويا، وتتجه الجهود إلى رفع المبلغ إلى مليار دولار طبقا لتأكيدات السفير التركي في دمشق عام 2005[1].

ويضاف إلى ما سبق وجود أحداث ومواقف وتغيرات أدت إلى تحسن العلاقات التركية- السورية، والى تردي العلاقات التركية- إسرائيل، وأهمها الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م وما نتج عنه من خلافات تركية من جهة وأمريكية إسرائيلية من جهة أخرى، وتولي حزب العدالة والتنمية للسلطة ونهجه بتحسين علاقاته مع الدول العربية والإسلامية بشكل عام، ودول الجوار الجغرافي بشكل خاص، وتلاقي المصالح التركية- السورية فيما يتعلق بالعراق والأكراد في شماله ومعارضة كليهما التدخل الإسرائيلي فيه لتقسيمه، وتردي العلاقات التركية- الإسرائيلية بسبب ممارسات الأخيرة ضد الفلسطينيين من غارات متكررة على الأراضي الفلسطينية، واغتيالات للقادة الفلسطينيين.

ويبدو واضحا أن العلاقات التركية- الإسرائيلية ستبقى مرهونة بطبيعة العلاقات التركية مع العرب وبالأخص سوريا والعراق، كما ستبقى العلاقات التركية- العربية مرهونة بتطورات علاقات تركية مع إسرائيل والغرب.

2.2.2 الدور العراقي

يمكن تعميم ما ذكر في العلاقات التركية- السورية على العلاقات التركية- العراقية، خاصة فيما يتعلق بسياسة تركيا المائية وإقامتها أحلافا في الستينيات

1. رواء زكي الطويل، العلاقات الاقتصادية التركية- السورية 1980- 1998، مجلة شؤون الأوسط، عدد 119 ، (صيف 2005)، ص 110.

والسبعينيات من القرن الماضي موجهة ضد البلدين، وأطماع تركيا في منطقة الموصل شمال العراق، والتي تدعي أنها جزء من أراضيها، بالإضافة لعداء إسرائيل الشديد ضد البلدين، حيث تحاول من خلال تحالفها مع تركيا تشكيل ورقة ضغط على البلدين لتشتيت انتباههما واستنزاف مواردهما، خاصة بعد مشاركة القوات العراقية في محاربة إسرائيل عام 1948، وضرب العراق لإسرائيل بعدة صواريخ أثناء حرب الخليج الثانية، وقد شهد التحالف التركي- الإسرائيلي عام 1996 انتقادات عراقية؛ فقد وجهت وسائل الإعلام العراقية اللوم لتركيا لتبنيها استراتيجيات متعددة المراحل، والغرض منها معاداة العرب، وقطع الروابط التي تربطها بالأمة العربية، وقد أكدت أن التحالف يسعى إلى تحويل الأراضي التركية إلى قاعدة للتجسس، والنشاطات الإرهابية والصهيونية ضد الأمة العربية، والهدف الأبعد من ذلك كله هو خلق أكثر من حزام عسكري وسياسي وجغرافي للعدوان لإضعاف الأمة العربية[1].

وإضافة إلى بعض الخلافات العالقة بين الجانبين التركي والعراقي، فقد مرت العلاقات التركية- العراقية بعدة مراحل، أهمها:

1. **مرحلة الحرب العراقية-الإيرانية 1980**

استفادت تركيا من الحرب حين تاجرت مع الدولتين المتحاربتين، لا سيما مع العراق الذي مد أنابيب نفطه عبر تركيا لتصدير حوالي نصف صادراته النفطية، مما عاد عليها بربح مقداره حوالي 400 مليون دولار سنويا، وحصولها على جزء من استهلاكها بسعر مخفض[2]، إضافة إلى سماح تركيا أثناء الحرب للولايات المتحدة بنقل أسلحة عبر أراضيها وأجوائها إلى إيران في مواجهة العراق، وطبقا لما نشرته صحيفة حريات التركية آنذاك في 1987/11/20 أنه ورد في تقرير أعدته لجنة خاصة في الكونجرس الأمريكي بشأن موضوع الأسلحة المباعة لإيران "إن الحكومة التركية اتبعت سياسة متسامحة في هذا الصدد، وكانت الطائرات الأمريكية تعبر الأجواء التركية دون إعطاء معلومات لبرج

1. أوفرا بنجييو، وجنسر اوزكان، التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 2003، ص 48.

2. الكيلاني، تركيا والعرب، ص 52- 53.

المراقبة حول رقم الرحلة ووجهتها"[1].

2. مرحلة حرب الخليج الثانية 1991

انضمت تركيا إلى التحالف الدولي لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وكانت تركيا بسبب موقعها الجغرافي محطة لبعض القوات الغربية، وخاصة القوات الجوية، وقد خصصت تركيا قاعدة إنجرليك لتكون محطة لهذه القوات، ودخلت تركيا الحرب متطلعة إلى تدفق استثمارات عربية خليجية عليها وتعويضات مالية دولية كبيرة، واحتمال وضع اليد على نفط كركوك في شمال العراق بعد احتلاله، ويلاحظ أن تعاظم قدرات العراق العسكرية قبل الحرب لم يكن يشكل مصدر قلق وإزعاج لإسرائيل فقط، وإنما كان يعدّ تهديدا كامنا للأمن القومي التركي أيضا من وجهة نظر المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية؛ ففي 1991/2/16 ذكر الرئيس التركي تورجت أوزال:"أن العراق كان يشكل تهديدا كبيرا لجيرانه، وكان سيضرب سوريا أو تركيا بعد إيران والكويت، وكان تصرفا حكيما في مساندة القضاء على هذا التهديد، ولهذا وافقنا على السماح لقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدة إنجرليك"[2].

والجدير بالذكر أن تركيا استفادت من الحروب التي خاضها العراق مع إيران ودخوله الكويت، حيث إن هذه الحروب أدت لتدمير القدرات العراقية العسكرية والاقتصادية، الأمر الذي أفقد العراق أدوات الردع العراقية في وجه تركيا، وسهلت عملية تدفق النفط لتركيا دون الاستجابة لأي شروط عراقية، بالإضافة لحصول تركيا على كمّ هائل من التعويضات ساعدها على إقامة عدد من المشاريع ودعم اقتصادها، الأمر الذي دفع تركيا باستغلال ذلك لتحقيق مصالحها، فقد صرح الرئيس التركي تورجوت أوزال وقتها قائلا: "لولا الحرب العراقية- الإيرانية لما كان لمشروع "الجاب"، وخصوصا سد أتاتورك، أن يبصر النور، وكذلك كان ضرب العراق من قبل قوات التحالف الدولي بمثابة عناية إلهية ساعدتنا"[3]، وفيما بعد استخدمت تركيا هذا المشروع

---

1. معوض، العلاقات التركية-الإسرائيلية، ص 141.
2. الكيلاني، تركيا والعرب، ص 53- 56.
3. عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي، مركز

لحرمان كل من العراق وسوريا من حصصهما المائية، وحاولت إشراك إسرائيل فيه من خلال الاستفادة من خبرتها التكنولوجية والزراعية.

3. القضية الكردية

تعد قضية الأكراد واحدة من نماذج الصراع الاجتماعي والقومي الممتدة في أربع دول أساسية في الشرق الأوسط، هي العراق وتركيا وإيران وسوريا، وهي قضية موجودة بتفاوت، تخبو وتستعر طبقا لاتجاه الأحداث في الشرق الأوسط، ورغم اتفاق الدول الأربع على عدم قيام دولة كردية، إلا أن تلك الدول تستخدم قضية الأكراد ضد بعضها، وبعد حرب الخليج الثانية نشط مقاتلو حزب العمال الكردستاني في شمال العراق لإنشاء دولة كردية على حدود تركيا، ولأن تركيا أول المتضررين من قيام هذه الدولة، فقد عارضت المسعى الأمريكي لإقامة دولة كردية على حدودها، وطالبت بالحفاظ على وحدة أراضي العراق، وقد شن الجيش التركي عدة غارات على شمال العراق لملاحقة أعضاء حزب العمال الكردستاني منذ عام 1995 وحتى الآن[1].

4. تركمان العراق

تهتم تركيا بأوضاع الأقلية التركمانية في العراق، والتي تقدر بـ 2- 2.5 مليون نسمة، طبقا للتقديرات التركية والتركمانية العراقية، وهم قاطنون في مدينتي كركوك والموصل الغنيتين بالنفط، وهناك انتقادات لما يتعرض له أبناء هذه الأقلية في العراق من اضطهاد وقمع وتمييز وسوء معاملة، الأمر الذي دفع بوزارة الخارجية التركية في 1991/5/22 بإصدار بيان أكدت فيه:"أن تركيا لن تقبل مطلقا إقامة أي نظام جديد في العراق، بشكل متحيز ضد أي جماعة، وخاصة التركمان الذين تريد تركيا أن يشغلوا مكانتهم في النظام الديمقراطي، كأحد العناصر الرئيسة في العراق، وأن يتمتعوا بكافة الحريات"[2].

الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص46.

1. حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص42.
2. الكيلاني، تركيا والعرب، ص 77- 79.

إن الأمور السابقة الذكر أدت إلى توتر العلاقات التركية- العراقية، وبالتالي تقارب تركيا مع إسرائيل لمواجهة الخطر العراقي، وخصوصا لتخوف الطرفين من قوته العسكرية سابقا، والجدير بالذكر أن اهتمامات تركيا الاستراتيجية تمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية يفرضها عليها الموقع الجغرافي: الدائرة الأوروبية والدائرة العربية والدائرة الآسيوية الوسطى، وعلى إثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي، اطمأنت تركيا إلى أن الأرض ممهدة للالتفات إلى الدائرة العربية التي تشكل ميدانا للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية[1]، لذلك حاولت تركيا تصحيح علاقاتها مع العرب، خاصة في ظل أوضاعها الاقتصادية المتدهورة.

ولكن بعد الغزو الأمريكي للعراق، والتدخل الإسرائيلي السافر في أكراد الشمال، وما يشكله من تهديد أمني لتركيا، أصبح العراق مصدرا للخلاف مع إسرائيل، وليس للاتفاق كما السابق؛ إذ تعارض تركيا التدخل الإسرائيلي في شمال العراق، ومساعدة الأكراد، الأمر الذي يشكل تهديداً للأمن القومي التركي.

وفي إطار معارضة تركيا لتقسيم العراق دعا رئيس معهد الدراسات التاريخية التابع للحكومة التركية يوسف هالاج أوغلو، إلى إعادة النظر في اتفاقية عام 1926 التي تخلت بموجبها أنقرة عن الموصل وكركوك للعراق، وقال:"من حق تركيا أن تسترجع الموصل وكركوك إذا قررت واشنطن تقسيم العراق، لأن الأتراك تركوا الموصل وكركوك لدولة عراقية موحدة"[2].

وتركيا الآن من أشد الدول المؤيدة لإنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق والمحافظة على وحدته وسلامة أراضيه، وفي هذا الإطار أعلن وزير الخارجية التركي السابق علي باباجان في 4 آذار/مارس 2009 أن الحكومة التركية تؤيد استخدام القوات الأمريكية للقواعد العسكرية التركية في أثناء انسحابها المتوقع من العراق حسب رؤية الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي أعلن أنه سيسحب القسم الأكبر من الجنود الأمريكيين المنتشرين في العراق بنهاية آب/أغسطس عام 2010، ويترك فيه قوة قوامها 10 آلاف

1. السابق: ص 55.
2. محلي، صحيفة الخليج الإماراتية، 2007/11/25.

جندي قبل فك الارتباط الكلي المزمع إنجازه قبل نهاية عام 2011[1].

وهذا يدل على الحرص التركي على إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق القائم منذ عام 2003م، والجدير بالذكر أن تركيا لم تسمح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها العسكرية أثناء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

3.2.2 الدور الإيراني

كانت العلاقات التركية- الإيرانية- الإسرائيلية تتمتع بقدر عالٍ من الوفاق والتحالف، وقد دخلت إيران وتركيا في أحلاف كثيرة لمواجهة الوحدة العربية، ولمساندة الدعم الغربي لإسرائيل، حيث كانتا من أوائل الدول الإسلامية التي اعترفت بإسرائيل بحكم علاقاتهما مع الغرب، وحاولت إسرائيل منذ بداية تأسيسها إقامة تحالف مع الدولتين وفقا لاستراتيجية الأطراف التي طرحها أول رئيس وزراء لإسرائيل ديفيد بن غوريون، بالتركيز على دول الجوار الجغرافي (تركيا، إيران، إثيوبيا) لضرب العرب، واعتبرها الضلع الثالث في مثلث الصراع العربي- الإسرائيلي.

استمرت العلاقات التركية- الإيرانية- الإسرائيلية على هذا الوفاق حتى قامت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وأطاحت بالشاه محمد رضا بهلوي الموالي للغرب، وعند نشوب الثورة الإسلامية في إيران 1979 بدت آفاق العلاقات الثنائية مع تركيا شديدة البرودة، وفي أكثر من جانب كانت تركيا كأنها الدولة التي جاءت بالأفكار الإسلامية المهيمنة على الثورة لتعمل ضدها، وبالنسبة للثورة الإسلامية بدت تركيا كأنها النموذج الذي حاول شاه إيران تقليده، وهي علمانية وثيقة التحالف مع الولايات المتحدة، وتتبنى القيم والثقافة الغربية بحماس[2].

ولكن العلاقات التركية- الإيرانية، بعد الثورة الإسلامية، لم تتأثر بهذا التحول بشكل جذري رغم بعض الاختلافات في المبادئ؛ فتركيا دولة علمانية، وإيران دولة إسلامية وتتمتع بعلاقات طيبة مع الإسلاميين في تركيا، ففي عهد نجم الدين أربكان تم التوقيع في 12 آب/أغسطس 1996 على اتفاقية بقيمة 20 مليار دولار أمريكي في

---

1. صحيفة الدستور الأردنية، 2009/3/5.

2. روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص68.

طهران، مما جعل إيران ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى تركيا بعد روسيا[1].

ولكن العلاقات فيما بعد ربما تحولت إلى تنافس على دور قيادي، سواء في الشرق الأوسط أو آسيا الوسطى، فتنافسهما على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط وفي الدول التي تضم أغلبية مسلمة، وكانت تتبع للاتحاد السوفييتي سابقا، ليس مجرد محاولة لمد سلطتها نحو الخارج، ولكنه وسيلة يستخدمها كل منهما لحماية نظامه السياسي الداخلي ضد التحدي الأيدلوجي الذي يمثله الطرف الآخر أيضا، وكان من الواجب في مثل ذلك الإطار أن تعتبر طهران الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي الموقع عام 1996 تهديدا إضافيا لأمنها، وأن ترد بالتقرب أكثر إلى خصوم تركيا الآخرين في المنطقة (روسيا وأرمينيا)، حيث وصلت العلاقات التركية- الإيرانية إلى حد التوتر، بعدما بلغت حملة الضغط التركية ضد دمشق ذروتها خلال صيف عام 1996، وأعلن مسؤول إيراني:"أن أي توتر على الجبهة السورية- التركية سيؤثر مباشرة في الأمن القومي الإيراني"[2].

وإن إحدى أهم مزايا إيران امتلاكها هي وتركيا نفس المقومات، حيث الانتقال بين المناطق والقارات التي تجعلها ساحة تأثر جيوسياسي؛ إذ تشكل هذه الميزة أساس التشابه بين تركيا وإيران، فالدولتان لا يمكن عدهما من الدول التي يمكن تحديدها بمنطقة ما أو حصرها في حوض جيوسياسي واحد، إضافة إلى ذلك ارتباط الدولتين بشبكة من علاقات التنافس والمصالح في عدد من مناطق العالم (القوقاز والمنطقة العربية وروسيا)[3].

ويظهر مؤخرا بروز تنافس بينهما على الدور القيادي في المنطقة؛ فتركيا ترى أن مقوماتها الجغرافية وموروثها الثقافي ووجودها دولة تربط بين الشرق والغرب وعلاقاتها الطيبة التي تربطها بإسرائيل والعرب والغرب، تجعلها مقبولة من الجميع، ولكونها أكبر دولة سنية في المنطقة ووريثة الدولة العثمانية، وكذلك دولة علمانية تمثل نموذجا أمثل لما يجب أن تكون عليه دول المنطقة الإسلامية، إضافة لافتخارها بديمقراطيتها، وبكون

1. مفتي، الجرأة والحذر، ص13.
2. نفسه: ص 17- 19.
3. أحمد داوود أوغلو، تركيا والديناميات الأساسية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، عدد 114، 2004، ص44.

جيشها أقوى جيش في المنطقة، وكل هذه المقومات تؤهلها أن تكون قائدة المنطقة.

وإيران في المقابل ترى أنها هي الأحق، بحكم أنها دولة نفطية غنية وصاحبة أول مشروع نووي في المنطقة بعد إسرائيل، وهي صاحبة نفوذ واسع بين الأوساط الشيعية في المنطقة، إضافة إلى جذبها أهم الأطراف المؤثرة على مصير المنطقة (الساسة الجدد في العراق) الذين يسيطرون على ثاني أكبر احتياط نفط في العالم، وتوجد في دولتهم أكبر نسبة من الجنود الأمريكيين خارج أمريكا، مما قد يعرضهم للخطر في حال تم نشوب حرب بين أمريكا وإيران.

إضافة إلى علاقات إيران بحزب الله المتاخم لحدود إسرائيل الشمالية، وأقوى الأحزاب على الساحة اللبنانية، وبحركة حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، والمسيطرة على غزة على حدود إسرائيل الجنوبية، ما يعطي إيران مقومات لقيادة المنطقة، ويتسبب بتزايد العداء الإيراني- الإسرائيلي.

وتعتبر اتفاقية التعاون بين أنقرة وتل أبيب أبرز الأسباب التي أثارت حفيظة الإيرانيين تجاه تركيا، حيث اعتبرها الإيرانيون ضد أمنهم، رغم التطمينات والتبريرات التركية، وفي المقابل كانت تركيا تنظر بعين القلق إلى التجارب الإيرانية على صواريخ شهاب بعيدة المدى، ومحاولة امتلاك القدرة النووية، غير أنها طوت الخلافات الماضية حول الورقة الكردية التي استخدمت من كلا الطرفين كوسيلة ضغط، وحل مكانها خوف مشترك من احتمال قيام دولة كردية في شمال العراق.

لكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وقيام أمريكا باحتلال العراق، وانكشاف الدور الإسرائيلي غير الخفي مع أكراد الشمال، جعل أنقرة توازن في علاقاتها بين أطراف المنطقة المتصارعة، وتسعى لتطوير العلاقة مع جيرانها الإيرانيين والعرب، وتبقى إيران حاجة تركية كونها تشكل معبرا تجاريا لها إلى الدول الأسيوية، مثلما تركيا تشكل المنفذ الرئيس لتجارة إيران البرية مع أوروبا[1].

وقد سعت تركيا للتقارب مع إيران بسبب عدم الاستقرار في العراق، وتصاعد المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي، مما يحمل مخاطر بأن تفقد واشنطن السيطرة

1. خواجة، المثلث العربي الإيراني- التركي، ص 172

على العراق، فيؤدي هذا إلى بروز قوى عراقية شيعية تتبنى مواقف مناوئة لتركيا، ومؤيدة لإيران، أو أن تصبح إيران قوة سائدة في العراق، أو أن تشارك في هذا الدور كحليف رئيس للولايات المتحدة، وبالتالي فإن النفوذ التركي سيكون مستبعدا[1].

ومما سرع من التقارب التركي- الإيراني السياسة الجديدة التي يتبناها حزب العدالة والتنمية التركي بعد وصوله للسلطة، وتقوم على التقارب التركي مع جميع الدول العربية والإسلامية، وبالأخص دول الجوار الجغرافي (إيران، سوريا، العراق)، فقد أسس أحمد داود أوغلو مستشار رئيس الوزراء التركي أردوغان لهذه الاستراتيجية الجديدة التي تنتهجها تركيا، وتعتمد على إخراج تركيا من بلد طرف وعضو في محاور وعداوات إلى بلد مركز على مسافة واحدة من الجميع، وذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية في الوقت نفسه[2].

وقد ظهر الخلاف التركي- الإسرائيلي مجددا بشأن إيران حول موضوع الملف النووي الإيراني، وادعاء إسرائيل بأن إيران تدعم "الإرهاب" الموجه ضدها من قبل حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، وتدعم سوريا التي لم تعقد اتفاق سلام مع إسرائيل بعد، وتعتقد إسرائيل أن الدعم الإيراني، واستراتيجية إيران في المنطقة، هما ما يزيد من صلابة وتعنت الموقف السوري، وإسرائيل ترى في هذا التحالف خطراً على أمنها حيث ستفقد أهم حلفائها لصالح ألد أعدائها في المنطقة، فإيران الدولة الوحيدة في العالم التي تدعو لزوال إسرائيل من على الخريطة وتنكر حدوث الهولوكوست.

وتأكيدا على الملف النووي الإيراني، فقد تضاربت مواقف الطرفين التركي والإسرائيلي، فتركيا تريد حلا سلميا وفق الطرق الدبلوماسية واحترام حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي لغايات تنموية، وحتى تحافظ على استقرار المنطقة وبالتالي استقرارها، بينما تريد إسرائيل توجيه ضربة عسكرية من قبلها إلى إيران كما حدث في ضربها المفاعل النووي العراقي عام 1981، وضربها للموقع السوري دير الزور في أيلول/سبتمبر عام 2007، أو بضربها من قبل الولايات المتحدة والمعسكر الغربي حتى

1. عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، مجلد 39، العدد 156، (ابريل 2004)، ص 135- 136.
2. أوغلو، مكانة تركيا في العالم، ص 141.

تحافظ على تفوقها الاستراتيجي بأن تكون هي- أي إسرائيل- الدولة الوحيدة التي تمتلك قدرات نووية في المنطقة، وقد أدى الموقف التركي إلى تقارب في العلاقات التركية- الإيرانية، وتوتر وتباعد في العلاقات التركية- الإسرائيلية.

وفي هذا الإطار أعلنت تركيا استعدادها للوساطة بين الغرب وإيران، واعتبر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 14 تشرين أول/أكتوبر 2008 أن الوساطة التي اقترح القيام بها في الملف النووي الإيراني يمكن أن تسفر عن تأثير إيجابي في المفاوضات الجارية بين القوى العظمى وإيران، وقال أردوغان في مؤتمر صحفي عقده في واشنطن، حيث شارك في قمة قادة كبرى البلدان الصناعية والاقتصاديات الناشئة (مجموعة العشرين) حول الأزمة المالية: "إذا كانت تركيا تستطيع الاضطلاع بهذا الدور، أعتقد أن ذلك سيسفر عن تأثير إيجابي"، وأضاف:"إن تركيا تستطيع الاستناد إلى وضعها المميز في المنطقة وخصوصا بصفتها "بلدا مجاورا" لإيران"[1].

لكن دخول تركيا بقوة في المنطقة العربية في أعقاب أحداث غزة الأخيرة في كانون أول/ديسمبر 2008 يدفع إلى إثارة أكثر من تساؤل في المنطقة فيما يخص إعادة رسم موازين القوة في المنطقة بين تركيا وإيران، حيث تتفوق تركيا على إيران بعدة مميزات، أهمها: العلاقات الوثيقة التي تمتلكها تركيا مع كل مما يسمى معسكر الاعتدال (مصر والأردن والسعودية وباقي دول الخليج ما عدا قطر) والممانعة (سوريا وقطر وحركات المقاومة: حزب الله وحماس) في الوطن العربي، ودعمها للمذهب السني الذي تشترك فيه مع الأغلبية الساحقة للشعوب العربية، ما يجعل تحركاتها مقبولة، على عكس ما تراه الدول العربية تجاه التحركات الإيرانية في المنطقة.

---

1. صحيفة الرأي الأردنية، 2008/11/15.

الفصل الثالث

تأثير العلاقات التركية- الإسرائيلية على المنطقة العربية

3. 1 تأثير العلاقات على الأمن القومي العربي

3. 2 تأثير العلاقات على القضية الفلسطينية وعملية التسوية

الفصل الثالث

تأثير العلاقات التركية- الإسرائيلية على المنطقة العربية

من الطبيعي أن يكون للعلاقات التركية- الإسرائيلية تأثير على المنطقة العربية لوجود الدولتين في محيط العرب الإقليمي، ولخلافات العرب مع كلتا الدولتين بشأن عدة قضايا متعددة، ولكن خلافات العرب مع إسرائيل تختلف عن خلافاتهم مع تركيا؛ فللأخيرة موروث تاريخي وثقافي وحضاري وديني معهم، يجعل من الصعوبة تصنيف تركيا عدو للعرب، كما يسهل تصنيف إسرائيل تحت ذلك المسمى، ولكن بسبب التوجه التركي نحو الغرب ومحاولات انسلاخها عن الشرق منذ قيام الجمهورية فيها عام 1923، وسعيها لأن تكون في المنطقة جزءاً من المنظومة الغربية التي تحرص على بقاء إسرائيل وحماية وجودها وأمنها، الأمر الذي أدى إلى الدفع باتجاه قيام تحالف تركي- إسرائيلي لحماية أمن إسرائيل ولحماية المصالح الغربية في المنطقة التي تتعارض مع مصالح بعض الدول العربية، خاصة تلك الدول التي ما زالت في عداء مع إسرائيل، ولم تعترف بها إلى الآن.

ونتيجة لذلك كان هناك تخوف عربي من التحالف التركي- الإسرائيلي، وخاصة بعد اتفاق التعاون الاستراتيجي عام 1996، وكان ذلك لعدة أسباب، أهمها: الخلاف العربي مع كلتا الدولتين، ولتفوقهما عسكريا على جميع دول المنطقة، وخاصة العربية منها، وارتباطهما بعلاقات وطيدة مع الغرب الذي يتبنى أجندة مغايرة للأجندة العربية في المنطقة، وكان هذا التخوف واضحاً من مواقف الدول العربية المحاذية لتركيا، وعلى خلافات معها بشأن عدة قضايا، وهي ذاتها الدول التي لم تعترف بإسرائيل، وترى أنه لا فائدة من السلام معها، وهي سوريا والعراق، إضافة إلى إيران، وقد شعرت هذه الدول، كل على حدة، أن التحالف العسكري موجه ضدها لتكون تركيا منصة للتجسس عليها وقاعدة لانطلاق أي هجمات ضدها، الأمر الذي زاد من تهديدهما وتأثيرهما على المنطقة العربية وهما متحالفتان معا.

ومما لاشك فيه أنّ القضية الفلسطينية تأثرت بالعلاقات التركية- الإسرائيلية منذ نشأت تلك العلاقات عام 1949، كما أن العلاقات التركية- الإسرائيلية تأثرت

بتطورات القضية الفلسطينية وخاصة في مراحل التصعيد العسكري عند دخولها في مرحلة التسوية السياسية.

وقد شكل هذا التحالف عامل ضغط على بعض الأطراف العربية المشاركة في عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، وخاصة سوريا، لتقديم تنازلات لإسرائيل في العملية السلمية لإنقاذ نفسها من الوقوع بين فكي كماشة (تركيا وإسرائيل)، لا سيما بعد التصعيد العسكري التركي على حدودها عام 1998، كما أن العلاقات التركية- الإسرائيلية سمحت بإيجاد دور لتركيا في عملية التسوية السياسية خاصة بعد التحسن الذي طرأ على العلاقات التركية- العربية بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002.

وللتفصيل في ذلك سيناقش الموضوع في مبحثين: الأول- تأثير العلاقات التركية- الإسرائيلية على الأمن القومي العربي، والثاني- تأثير العلاقات التركية- الإسرائيلية على القضية الفلسطينية وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط.

1.3 تأثير العلاقات على الأمن القومي العربي

مفهوم الأمن القومي ليس مفهوما تنمويا فحسب، وليس مفهوما عسكريا، بل يشمل كل المجالات المتعلقة بتطور الأمة ونموها، ومما لا بد منه لاستكمال الأمن القومي للأمة هو قدرتها على بلوغ حد معين من الاكتفاء الذاتي الذي من دونه تظل أي محاولة لاستكمال أمنها القومي ناقصة[1].

ولا بد من إجمال كافة التهديدات التي تشكلها العلاقات التركية- الإسرائيلية على الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل والواسع، وليس بمفهومه الأمني والسياسي فقط، أي دراسة كافة التهديدات الاقتصادية والغذائية والتنموية التي تواجه الدول العربية المتضررة من علاقات وتحالف البلدين (تركيا، إسرائيل) الذي يعدّ تهديد أمنهما تهديداً للأمن القومي العربي بشكل عام؛ لأنهما جزء لا يتجزأ منه.

لقد عرفت إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948 مدى أهمية دول الجوار الجغرافي للوطن العربي (إيران، تركيا، إثيوبيا) بشكل عام، ومدى أهمية ودور تركيا في المنطقة

1. ياسين سويد، استراتيجية التحالف الإسرائيلية وخطرها على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون الأوسط، مجلد 7، عدد 70، 1998، ص101.

بشكل خاص، لما تتمتع به من مقومات جغرافية واقتصادية وحضارية، وصِلات قوية مع الغرب، وبعض العداءات والخلافات مع العرب العدو الوحيد لإسرائيل، فحاولت إقامة علاقات وتحالفات مع جميع الدول السابقة الذكر، وتأتي هذه المحاولات ضمن استراتيجية الأطراف الإسرائيلية التي تهدف إلى إقامة علاقات مع دول الحوار الجغرافي للعرب لمحاصرتهم، ولكن بسبب قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 تم قطع العلاقات الإيرانية- الإسرائيلية منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وللظروف السياسية في إثيوبيا وضعف مقوماتها مقابل المقومات التركية ركزت إسرائيل على تركيا لتعزيز علاقاتها معها لمحاصرة ومواجهة أعدائها العرب، وربما يكون ذلك محاولة منها لإيجاد عمق جغرافي وحليف قوي في مواجهة العرب، حيث إن إسرائيل، كما هو واضح، ذات مساحة جغرافية صغيرة مكتظة سكانيا، ومحاطة بشكل كامل من الدول العربية عدوها الأساس، فهي دائما تحاول أن تنقل المعركة خارج أراضيها للأسباب سابقة الذكر في محاولة منها للتجسس وضرب أعدائها (سوريا، والعراق، وإيران) انطلاقا من الأراضي التركية وليس من أراضيها.

لقد أثرت العلاقات التركية- الإسرائيلية تأثيراً سلبياً على الأمن القومي العربي، فقد أدت اتفاقيات التعاون بينهما إلى كشف ظهر كلتا الدولتين: العراق وسوريا، إضافة إلى إيران، أمام الموساد الإسرائيلي، بجعل أراضي تركيا مسرحا لعمليات الموساد وأجهزة التنصت التابعة لها، مما أدى إلى رصد جميع المواقع العسكرية وتحركات الوحدات القتالية في كل من العراق وسوريا، وبالتالي سهّل على إسرائيل عملية ضربها للمفاعل النووي العراقي عام 1981، وموقع آخر يسمى دير الزور داخل الأراضي السورية في 6 أيلول/سبتمبر عام 2007 بحجة أنه موقع نووي، وتأتي هذه التسهيلات بفعل التعاون الإسرائيلي الوثيق مع المؤسسة العسكرية التركية، بصرف النظر عن رأي أو موقف القيادة السياسية في تركيا.

كما أن تركيا تشكل تهديداً للأمن القومي العربي بوجود قواعد أمريكية فيها، حيث لا يمكن إنكار دور القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا في ضرب العراق عام 1991 بعد غزو الأخير للكويت، وأيضا دورها في إحكام الحصار والحظر الجوي على العراق منذ عام 1991 وحتى عام 2003، عام الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، ولا زالت

تركيا من خلال القواعد الأمريكية الموجودة فيها تسهل الدعم اللوجستي والغذائي للجنود الأمريكان في العراق.

إضافة إلى ما تشكله تركيا وإسرائيل من تهديد للعرب من خلال وجودهما في المنطقة كأداتين لتنفيذ المخططات الغربية الهادفة لتقسيم المنطقة العربية، والاستيلاء على مقدراتها وثرواتها الطبيعية، وغير ذلك من مشاريع، مثل: مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرح في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، والأحلاف السابقة في الخمسينيات والستينيات التي كانت تهدف إلى محاصرة الأنظمة العربية التقدمية آنذاك (مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر 1952- 1970، وسوريا حزب البعث) ومواجهة أي نوع من الوحدة فيما بينها، وتعود فاعلية التهديد التركي- الإسرائيلي للأمن القومي العربي لموقع الدولتين الجغرافي المهم بالنسبة للوطن العربي، حيث تحاصر كل من تركيا وإسرائيل المنطقة العربية؛ فإسرائيل تقع في قلب الوطن العربي، تغتصب أراضيه وموارده الطبيعية ومياهه، وتركيا تقع على حدوده الشمالية منتزعة بعض أراضيه ومتحكمة في احتياجاته المائية، الأمر الذي يجعل الدولتين تهددان الوطن العربي سياسياً وعسكرياً وتنموياً، وكذلك امتلاك الدولتين أقوى جيشين في المنطقة من حيث التطور والتقدم الكمي والنوعي، إضافة إلى الخلافات السياسية لكلتا الدولتين مع الدول العربية، والاختلاف في النظم السياسية والهياكل الاجتماعية مع الوطن العربي، ناهيك عن العادات والتقاليد والانحلال المجتمعي فيهما، والذي يشكل تهديداً للأمن العربي في حال تم تصدير عاداتهم وتقاليدهم للشباب العربي، الأمر الذي سيؤدي لانحلاله بحكم القرب الجغرافي والتأثير الإعلامي القوي للبلدين.

لقد أثرت العلاقات التركية- الإسرائيلية على الأمن القومي العربي في عدة مجالات، منها سياسي ومنها عسكري، ومنها تنموي تمثل في استنزاف موارد الدول العربية، فبدلا من توجيه الأموال العربية نحو المشاريع الاقتصادية والتنموية، تم توجيهها نحو التسلح وشراء الأسلحة، الأمر الذي أدخل الدول العربية في دوامة لا نهاية لها، لمواكبة تطورات الأسلحة وتحديثها لتكون موازية لعدة وعتاد الدولتين: تركيا وإسرائيل، وتكافئ نوعا ما التفوق النوعي الذي تمتلكه إسرائيل، مما زاد من تردي الأوضاع الاقتصادية، وانتشار البطالة والفقر في الدول العربية على وجه العموم، والدول المحاذية

لإسرائيل وتركيا على وجه الخصوص؛ فقد وصلت حمى التسلح في المنطقة إلى دول الخليج العربي البعيدة عن دائرة الصراع، والتي تنفق مليارات الدولارات على التسلح.

ومن الجدول التالي يمكن ملاحظة ما تم ذكره سابقا من نفقات الدفاع عند كل دولة[1]:

مصر	سوريا	السعودية	الإمارات	العراق	إيران	إسرائيل	تركيا
2.5 مليار دولار لعام 1999	1.8 مليار دولار لعام 2000	18.7 مليار دولار لعام 2000	3.9 مليار دولار لعام 2000	1.4 مليار دولار لعام 1999	7.5 مليار دولار لعام 2000	7 مليارات دولار لعام 2000	7.7 مليار دولار لعام 2000

وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية منذ نهاية الألفية الثانية، لأنه في عام 1996 تم توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي التركي- الإسرائيلي، وشكل بداية تحالف عسكري ضد الدول أعدائهما، وبلغ التوتر بين الجانبين السوري والتركي ذروته عام 1998، ما أدى إلى إعادة التخوف العربي من الجانب التركي للظهور على السطح بقوة من جديد، الأمر الذي انعكس بزيادة وتيرة التسلح ونفقات الدفاع، ويجدر بالذكر أنه في الوقت الحاضر ازدادت النفقات العسكرية للدول السابقة الذكر أضعافا، نظرا للتغيرات الإقليمية والدولية.

ومن دراسة الجدول يتبين ارتفاع الإنفاق العسكري للدول العربية المحاذية لتركيا وإسرائيل، مقارنة بموارد تلك الدول ودخلها القومي؛ فعلى الرغم من الظروف الاقتصادية التي تمر بها أغلب دول المنطقة إلا أنها تتجاهل ذلك وتتجه نحو التسلح، نظراً للصراعات والخلافات الدائرة بينها، خاصة أنه تم توجيه العراق نحو التسلح خلال الفترة التي كان فيها تحت الحصار، بدلا من توجيه موارده نحو التنمية، وكان بأمّس الحاجة للأموال من أجل الحصول على الغذاء والدواء، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الخطر الشديد الذي كان يشعر به العراق، خاصة بعد توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، وأن العراق بعد الغزو الأمريكي له عم 2003 واحتمائه بالمظلة الأمنية الأمريكية زادت نفقاته العسكرية عما قبل الغزو أضعافا، خاصة في ظل أوضاعه الأمنية المتدهورة، ويظهر الجدول أيضا عدم اطمئنان كل من الأطراف إلى الآخر، فحتى

1. محمد عبد السلام، قضايا التسلح في جيوش الدول العربية، مجلة شؤون الأوسط، 2004، ص56.

بعد توقيع اتفاقات سلام بين مصر وإسرائيل، إلا أن كلا الطرفين يحاول زيادة جاهزيته العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية، وإبقاء جل اعتماده على المساعدات الغربية، وخاصة من الولايات المتحدة، بدلا من الاعتماد على الذات وتنمية الموارد، وهذا يدل على مدى هشاشة السلام في المنطقة، ويبين أن المنطقة تجثو على بركان يمكن أن ينفجر في أي لحظة، ويتضح من خلاله أيضاً انجرار دول الخليج لسباق التسلح في المنطقة، والذي من أسبابه التهديد الإسرائيلي، رغم الابتعاد الجغرافي لهذه الدول عن دائرة الصراع، لشعورها بتهديد أمنها بسبب الصراع، وهذا الشعور متبادل بين دول الخليج وإسرائيل، حيث إن إسرائيل متخوفة أيضا حيال التسلح الخليجي، وخاصة السعودي منه، ويأتي ذلك بموازاة الحرص الإسرائيلي على المحافظة على التفوق الكمي والنوعي على كافة دول المنطقة (الردع الاستراتيجي)، ويضاف إلى ذلك تخوف دول الخليج وخشيتها من الخلاف التركي- العربي الذي لو تفجر فستتسع دائرته على الفور لتهدد مصالحهم في المنطقة، إضافة إلى تخوف تلك الدول من التهديد الإيراني (الشيعي) والعراقي.

ويبدو أنه بات في حكم المؤكد أن إسرائيل تمتلك خياراً نووياً يتضمن تصنيع قنابل ورؤوس نووية لمواجهة العرب ودول المنطقة الأخرى في معزل عن أي رقابة دولية، ويأتي البرنامج النووي الإسرائيلي في ظل سعيها في الحفاظ على التفوق النوعي وامتلاكها لوسيلة ردع يخشاها العرب، وما محاولاتها الآن بتحريض الولايات المتحدة والغرب على ضرب المفاعل النووي الإيراني، والتعامل بحزم مع طهران دون الدبلوماسية، إلا في سياق سعيها المحافظة على أن تكون الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك السلاح النووي، ويذكر هنا أنها حافظت على سرية برنامجها حتى تم الكشف عنه من قبل الخبير النووي الإسرائيلي مردخاي فعنونو في تحقيق نشرته صحيفة الصنداي تايمز البريطانية في 5 تشرين أول/أكتوبر عام 1986[(1)].

ويمثل التحالف التركي- الإسرائيلي تهديدا للأمن القومي العربي بشكل مباشر وبشكل غير مباشر أيضاً، فهو يحول تركيا إلى قاعدة عسكرية للطائرات الإسرائيلية تحلق في الساحة الخلفية لكل من سوريا والعراق، حيث تسمح الاتفاقية للقوات الجوية

1. إبراهيم عبد الكريم، إسرائيل ومسالة التسلح في المنطقة، مجلة شؤون الأوسط، 2004، ص107.

الإسرائيلية ببناء قاعدة جوية لها في شرق تركيا[1]، ويضع ذلك التحالف وضعاً منياً جديداً في مواجهة سوريا بتحليق الطائرات التركية في سماء إسرائيل بمحاذاة الأراضي السورية، وهذا أيضا دفع سوريا بشكل غير مباشر للتوجه لتوثيق تحالفها مع إيران لتلبية احتياجاتها العسكرية والمالية في مواجهة التحالف التركي- الإسرائيلي، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى زعزعة الأمن العربي بإضافة إيران لاعبا قويا ورئيسا في قضايا المنطقة من خلال سوريا والقوى الأخرى المتحالفة معها، وأدى أيضا إلى تقسيم الوطن العربي لمعسكرين: معسكر مؤيد للتحالف مع إيران، ومعسكر معارض للتدخل الإيراني، مما زاد من الشرخ في الصف العربي في مواجهة قضاياه، وبالتالي ضياع مصالحه.

ويذكر أن الولايات المتحدة استطاعت تهميش التحالف الإيراني- السوري في المنطقة منذ بدء المفاوضات السورية- الإسرائيلية عام 1991[2]، غير أن الظروف والأحداث السياسية المتلاحقة أدت إلى عودة التحالف أكثر قوة وفاعلية، ومن هذه الظروف اتفاق التعاون الاستراتيجي التركي- الإسرائيلي عام 1996، وتعثر المفاوضات السورية- الإسرائيلية بسبب تولى بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود اليميني المتطرف السلطة في إسرائيل بين أعوام 1996-1999، ثم وفاة الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، ومن هنا زادت الخلافات السورية- الغربية حول التدخل السوري في لبنان وحول وجود القوات السورية فيه، ورغبة إيران في استمالة دول المنطقة وقواها لمواجهة الضغوط الغربية حول ملفها النووي، ومن بين هؤلاء الحلفاء سوريا وحركات المقاومة الإسلامية (حزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي)، فقد حاولت إيران الإمساك بجميع الأوراق المهمة في المنطقة، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وتولي الشيعة الموالين لإيران السلطة فيه.

ومن الأمور بالغة الأهمية، وذات التأثير الفعال على الأمن القومي العربي، مسألة

1. مبارك بن علي القحطاني، التحالف التركي الإسرائيلي من منظور استراتيجي، مجلة الحرس الوطني، السنة العشرون، عدد 204، حزيران 1999، ص44.
2. أشرف عبد الحميد كشك، الاتفاق التركي- الإسرائيلي وأثره في الأمن القومي العربي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 52، 1996، ص69.

الأمن المائي للدول العربية، إذ من المتوقع أن تصبح الحروب بين دول العالم في المستقبل على المياه أكثر من أي شيء آخر؛ حيث تنبع أغلب مصادر المياه في الوطن العربي من خارج أراضيه، أي من دول غير عربية، وهي تركيا التي تتحكم بمياه بنهري دجلة والفرات بما يهدد سوريا والعراق، وإثيوبيا التي تتحكم بمياه نهر النيل مما يهدد مصر والسودان، وإسرائيل التي تتحكم ببحيرة طبريا ومياه نهر اليرموك مما يهدد سوريا والأردن.

ولطبيعة تدفق مصادر المياه العربية فقد حدثت نزاعات بين الدول العربية والدول سابقة الذكر بسبب عدم عدالة توزيع المياه، وإقامة تلك الدول مشاريع كبيرة على امتداد الأنهار، مما يؤدي إلى ضعف نسبة المياه التي تصل للدول العربية، ويضر بالتنمية الاقتصادية العربية، ويهدد البيئة الزراعية في الوطن العربي، ويضعف القدرة على إنتاج الطاقة الكهربائية، وبالتالي يهدد الأمن الاقتصادي والغذائي للدول العربية، وهو جزء من الأمن القومي، ويحرم تلك الدول من التمتع بسيادتها على مواردها الطبيعية، ويقيد حرية إرادتها السياسية بسبب عدم اكتفائها الذاتي مما يجعلها تابعة لغيرها من الدول.

لقد وصلت أزمة المياه في الشرق الأوسط إلى ذروتها عام 1990 عندما أوقفت تركيا تدفق نهر الفرات إلى سوريا والعراق، وجاء قرارها هذا في إطار مشروع مخطط سد أتاتورك الذي تبلغ تكلفته 21 مليار دولار، وسيكون السد رابع أكبر سد في العالم، وقد أقلق المشروع كلا من سوريا والعراق؛ إذ سيؤدي إلى خفض إمدادات نهر الفرات إلى سوريا بنسبة 40 % وإلى العراق بنسبة 75 %[1].

وقد دفعت تركيا مياها ملوثة بالمواد السامة إلى الأراضي السورية عبر (وادي الجلاب) بحيث وصلت إلى نهر البليخ الذي يصب في مجرى نهر الفرات داخل سوريا[2]، الأمر الذي كاد يؤدي إلى كارثة إنسانية وبيئية ضخمة.

فبسبب مشروع الجاب الذي أقامته تركيا على نهري دجلة والفرات من خلال إقامة

1. بروس هورويتز، أزمة المياه في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، ترجمة: غسان رملاوي، عدد 5، 1992، ص82.
2. محمود وهيب السيد، أزمة توزيع مياه دجلة و الفرات: أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة، مجلة المستقبل العربي، مجلد 21، عدد 231، 1998، ص72.

22 سدا على طول النهرين، أدى هذا إلى انخفاض تدفق نهر الفرات إليهما من 28 مليار متر مكعب إلى 13 مليار متر مكعب، أي نقص بنسبة 40 % لسوريا و 80 % للعراق[1].

ومما زاد التهديد لهذا الحقل المهم للدول العربية، التحالف التركي- الإسرائيلي، وإعلان تركيا نيتها بيع مياه لإسرائيل، فهي تقتطع بذلك أجزاء من حصة سوريا والعراق من مياه نهري دجلة والفرات، وتمد بها عدوهما الأول والوحيد من أجل دعم تنميته وتحقيق اكتفائه الذاتي، الأمر الذي يؤدي إلى تفوقه عليهما اقتصادياً وتنموياً.

وقد طرحت تركيا في أيلول/سبتمبر 1997 في مؤتمر مياه العالم تمويل مشروعات المستقبل، وفكرة السوق الدولية للمياه، وتهدف إلى بيع مياه نهري دجلة والفرات كما يباع النفط، والجدير بالذكر أن كلا من مصر وسوريا قاطعتا المؤتمر احتجاجا على أفكاره، كما أن العراق ندد بالدعوة التركية الداعية لبيع المياه[2] وكانت هذه الفكرة تهدف إلى بيع المياه لكل من إسرائيل والأردن ودول الخليج، حيث تعاني هذه الدول من شح في المياه، وربما كانت ترى تركيا أن من حقها بيع المياه كما هو من حق دول الخليج بيع النفط، لكن الفارق هنا أن دول الخليج ليس لديها شريك في نفطها، لكن تركيا لديها شركاء في أنهارها هما (سوريا والعراق)، وهما غير موافقتين على الفكرة، إضافة إلى أن تركيا تحاول أن تستغل ما تستطيع استغلاله من مياه النهرين في مشاريع تنموية وزراعية وأخرى لتوليد الطاقة الكهربائية، وتبيع الفائض عن حاجتها، أي إنها لا تبيع من حصتها، فهي تأخذ حصتها كاملة دون نقصان، وتريد أن تبيع من الفائض من حصص الآخرين (سوريا، العراق)، ولو تم هذا المشروع عمليا فإنه كان سيشكل تهديدا للأمن القومي العربي، وخصوصا للدول العربية التي ستقوم بشراء المياه من تركيا، حيث سيؤدي أولا إلى حدوث خلاف بين الدول العربية (دول الخليج والأردن المشاركة في المشروع، وسوريا والعراق الدولتين المتضررتين منه بسبب مشاركة تلك الدول فيه وشرائها للمياه،

1. حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص44.
2. جلال عبد الله معوض، التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مجلد 21، عدد 237، 1998، ص19.

مما يعني إيجاد شرخ جديد في الصف العربي، وسيؤدي ثانيا بالدول العربية المشاركة فيه إلى عدم البحث عن مصادر بديلة لتوفير المياه، فتعتمد دول الخليج على المشروع ولا تقوم بتحلية مياه البحار، وربما سيؤدي ذلك بالأردن إلى عدم المطالبة بحصص مياهها من إسرائيل، وهذا الأمر يصب في مصلحة إسرائيل أيضا، وسيضع الدول العربية المستفيدة منه (دول الخليج، والأردن) رهينة للضغوط التركية، وربما تستعمله تركيا في المستقبل سلاحا للضغط على تلك الدول لتحقيق مصالحها أو المصالح الغربية، إضافة إلى أن المشروع سيؤدي إلى التطبيع التام بين العرب وإسرائيل، ويدل على ذلك مشروع أنابيب السلام الذي طرحته تركيا عام 1987، من خلال رئيسها تورجت أوزال آنذاك، ويهدف لبيع الماء للعرب وإسرائيل[1]، ممّا يعني التأثير السيئ على القضية الفلسطينية (قضية العرب الأولى)، والتأثر على حقوق الشعب الفلسطيني.

وقد صرح صفا جيراي وزير الخارجية التركي السابق في آب/أغسطس عام 1991 تعقيبا على مشروع أنابيب السلام:"إن إسرائيل ستستفيد أيضا من المشروع، ولو لم تكن إسرائيل معنية بهذا المشروع لما كان بالإمكان تسميته مشروع أنابيب السلام"[2]، وهذا تأكيد إضافي على الهدف التركي الذي يقضي بدمج إسرائيل مع العرب في مشاريع اقتصادية حيوية، ليكون أول اختراق لجدار المقاطعة العربية لإسرائيل في ذلك الوقت.

كما تم تشكيل لجنة تنفيذية تركية- إسرائيلية في تموز 1999 مشروع نقل المياه لإسرائيل موضع التنفيذ ولكن هذه المرة لنقل المياه من نهر "ماناوجات" الذي يصب في خليج أنطاليا التركي، بواسطة صهاريج وناقلات من تركيا إلى إسرائيل، بحيث يصل المتر المكعب من المياه إلى إسرائيل بتكلفة قدرها 22.3 سنتا[3]، وفي هذا الإطار زار وزير الطاقة

1. هيثم الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية- التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص74.
2. عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، 1997، ص26.
3. حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، 2000، ص 48.

التركي إسرائيل في آب/أغسطس 2002 لبحث المشروعات المائية المشتركة بين البلدين، بما في ذلك موضوع نقل مياه تركية من النهر المذكور، وفي هذا الصدد تم توقيع اتفاقية بين الطرفين في أيار/مايو 2003 لبيع 50 مليون متر مكعب من مياهه سنويا لإسرائيل تشكل 6.5 % من الاستهلاك المنزلي في إسرائيل لمدة 20 عاما مقابل مليار دولار[1].

ويلاحظ أن تركيا سعت جاهدة لطرح عدة مشاريع تهدف إلى توفير الأمن الغذائي والمائي لإسرائيل، الأمر الذي يضر بالأمن القومي العربي بشكل عام، ودول الجوار الجغرافي مع تركيا وإسرائيل بشكل خاص، كما أنها حاولت جاهدة، وبدعم غربي، إحياء محاولات دمج إسرائيل في المنطقة لتصبح عضواً حيوياً فيها، من خلال طرح المشاريع السابقة الذكر، ولإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي، فعندما تمر أنابيب السلام من الأراضي السورية لتنقل المياه لإسرائيل فإن هذا يعني إنهاء حالة الحرب بين كل من سوريا وإسرائيل، وبالتالي تحقيق ما تصبو إليه إسرائيل بالتطبيع مع العرب دون تقديم أي تنازلات تذكر من جانبها وربط العرب معها بمشاريع اقتصادية وحيوية قد تهدد أمنهم واستقرارهم في المستقبل، وبالتالي الضغط عليهم لتصفية القضية الفلسطينية، لكن جميع هذه المشاريع واجهت الرفض العربي بالمشاركة فيها، لاطلاع العرب على الدور الذي تحاول أن تؤديه تركيا لتحقيق المصالح الغربية والإسرائيلية.

كما تشكل تركيا تهديدا لأمن العراق باختراقها المتكرر لسيادته وقيامها بعمليات عسكرية في شماله لملاحقة أعضاء حزب العمال الكردستاني المنتشرين فيه منذ 1995 وحتى الآن، إضافة إلى محاولاتها التدخل في الشؤون العراقية بحجة حماية حقوق الأقلية التركمانية في العراق، في حين أن تركيا لا تسمح لأحد بالتدخل في شؤونها الداخلية لحماية الأقلية العربية داخلها، كما أن القضية الكردية بقيت على مر الأعوام سبباً في الخلافات التركية مع كل من العراق وسوريا، وكانت في كثير من الأحيان تتطور لتصل لمرحلة نشوب نزاع مسلح لولا تدخل أطراف أخرى، كما حدث مع سوريا عام 1998 بسبب دعم سوريا لمقاتلي حزب العمال الكردستاني وإيوائها لزعيم الحزب عبد الله

1. صلاح عبد الرحيم محمد، العلاقات التركية الإسرائيلية، مجلة الأزهر، مجلد 78، عدد 4، 2005، ص645-646.

أوجلان، مما أدى بتركيا لحشد قواتها على الحدود مع سوريا، ولولا الجهود المصرية والإيرانية لنزع فتيل الأزمة لتطور الأمر إلى حرب بين الطرفين، وقد أسفر عن هذا الخلاف الضغط على سوريا لطرد أوجلان.

إضافة للخلافات التي تظهر بين الحين والآخر على السطح وفقا للأجواء والظروف السياسية بين تركيا والدول العربية المحاذية لها، كالخلاف مع سوريا على إقليم الإسكندرونة الذي تحتله تركيا منذ عام 1938، والخلاف مع العراق على الموصل التي تدعي تركيا أنها تابعة لها وتم اقتطاعها من قبل بريطانيا وإعطاؤها للعراق[1].

ويرى بعض العرب أن تركيا اتخذت المسألة الكردية ومطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني غطاء لتتستر به لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها[2]:

أ- استمرار العمل لإبقاء العراق قوة إقليمية ضعيفة ومهمشة ولكن دون السماح بتجزئته.

ب- السعي لاستغلال الواقع الأمني المنفلت الذي كانت تعيشه كردستان العراق لتمرير اقتراح بإنشاء منطقة أمنية تشبه المنطقة الأمنية التي أقامتها إسرائيل في جنوب لبنان، بهدف منع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني عبر الحدود العراقية، ولتوطين مائة ألف مواطن تركماني في هذه المنطقة ليتولوا مهمة التصدي لهجمات حزب العمال، وإنشاء نظام إلكتروني متطور وبمساعدة أمريكية إسرائيلية للقيام بالمراقبة الأرضية على طول الحدود التركية- العراقية.

ج- محاولة استغلال الواقع الأمني والسياسي الضعيف للعراق من أجل إعادة المطالبة بإعادة ترسيم الحدود بينهما، واستعادة حقوقها التاريخية من العراق، فقد تأكد ذلك من خلال مطالبة الرئيس التركي السابق سليمان د يميريل في أيار / مايو 1995 بضرورة إعادة ترسيم الحدود بين العراق وتركيا، زاعما أن الموصل لا

1. عبد الفتاح الرشدان، العلاقات العربية-التركية في عالم متغير، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 26، عدد 3، 1998، ص25.
2. همام محمد العزاوي، المسألة الكردية في العلاقات العراقية-التركية وأثرها في الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، عدد 120، 2004، ص218.

زالت تابعة لتركيا، وأن الحدود التركية تبدأ من المناطق التي ينتهي بها النفط واصفا إياها بالحدود النفطية.

وإضافة إلى ذلك، سيبقى هناك تخوف عربي من التحالف التركي- الإسرائيلي، خصوصا في ظل طرح عدة مشاريع غربية لتغيير المنظومة السياسية والهيكلية في المنطقة، ويخشى العرب أن يتم استبدال النظام الإقليمي العربي بنظام آخر شرق أوسطي يتم من خلاله سحب البساط من تحت أقدام العرب وإعطاء القيادة فيه لتركيا وإسرائيل خاصة في ضوء العلاقات المتميزة للبلدين مع الولايات المتحدة، وما يخشاه العرب من أن تصبح تركيا شرطي المنطقة الجديد، لعدم ثقة متبادلة بين كل من تركيا والعرب بسبب الموروث التاريخي، والصورة النمطية التي ترسّخت في ذهن كل منهما نحو الآخر، وما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى من وقوف العرب ضد تركيا في الحرب، ثم قيام أتاتورك بإلغاء الخلافة الإسلامية عام 1924، وابتعاده عن كل ما هو عربي أو إسلامي، واتهام كل من الطرفين للآخر بالخيانة.

غير أن هذه التهديدات والتخوفات العربية من العلاقات والتحالف التركي- الإسرائيلي قد هدأت نوعا ما بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 ومحاولاته طي صفحات الخلافات التركية- العربية، وتحسين علاقات تركيا مع دول الجوار العربي: سوريا والعراق وإيران، ولتلاقي المصالح العربية مع المصالح التركية خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تبع ذلك من سياسات تستهدف تقسيمه إلى ثلاث دويلات: كردية وشيعية وسنية، الأمر الذي شكل تهديدا لأمن سوريا والعراق وتركيا، وتجنبا لهذا حاولت هذه الدول تبني استراتيجية سياسة وأمنية موحدة تهدف للحفاظ على وحدة العراق، إضافة لمعارضة الطرفين التركي والعربي للأنشطة الإسرائيلية في شمال العراق[1]، والسياسة القمعية الهمجية التي تتبعها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني، وما أسفرت عنه أحداث غزة في كانون أول/ديسمبر 2008 من توتر

1. سعيد عكاشة، رؤية إسرائيل لعراق ما بعد صدام، مجلة السياسة الدولية، مجلد 38، عدد 154، 2003، ص126.

في العلاقات التركية- الإسرائيلية[1]، وتضامن مع الدول العربية والشعب الفلسطيني، غير أن هذا يعد بداية تحول بسيط، ولا يعني تغيرا جذريا في العلاقات التركية- الإسرائيلية الوثيقة منذ عقود، والمتمتعة بالدعم والتأييد من قبل المؤسسات العلمانية في تركيا، وبمباركة من الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة.

2.3 تأثير العلاقات على القضية الفلسطينية وعملية التسوية

كان للعلاقات التركية- الإسرائيلية تأثير مهم وفعال على القضية الفلسطينية، فتركيا كانت من الدول التي عارضت قرار التقسيم لفلسطين في الجمعية العامة عام 1947، في حين كانت أول دول إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949، بعد اغتصاب الأخيرة لفلسطين وإعلان دولتها على أراضيها عام 1948، وما ترتب على ذلك من تشريد لمئات الآلاف من الفلسطينيين في الدول العربية، وظهور مشكلة اللاجئين وضياع ما يزيد على نصف الأراضي الفلسطينية، ومنذ ذلك الوقت شكلت هذه القضية محور اهتمام الدول الإسلامية، بل والعالم أجمع في بعض الأوقات حتى وقتنا الحاضر.

حاولت تركيا استغلال الوضع القائم بالتقرب للغرب باعترافها بإسرائيل، ثم تم انضمامها لحلف الناتو عام 1952، وفي العام نفسه تم تبادل السفراء بينها وبين إسرائيل، ولكن على الرغم من ذلك إلا أن تركيا كانت تصوت لصالح القرارات التي تؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وأيدت أيضا قرار تشرين ثاني/نوفمبر 1975 في الجمعية العامة الذي يعدّ الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، وفي العام نفسه اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، ويعدّ التأييد التركي في تلك المرحلة رد فعل على تطور العلاقات التركية- العربية بعد عقود من انقطاعها بسبب ارتفاع أسعار النفط آنذاك والحاجة التركية للعرب، وقد شهد عام 1979 ذروة التأييد التركي للقضية الفلسطينية بافتتاحها مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة، وسحبها القائم بأعمالها في تل أبيب احتجاجا على ضم إسرائيل للقدس المحتلة.

---

1. جورج فريدمان،، ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية، مجلة المستقبل العربي، السنة 31، العدد 361، آذار 2009، ص129.

بقيت العلاقات التركية- الإسرائيلية متأرجحة في تلك الفترة وفقا لعلاقات تركيا مع العرب، ووفقا للأحداث داخل الأراضي الفلسطينية، فقد شهدت العلاقات تحسنا في الثمانينيات بسبب معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام 1979، وخاصة بعد عودة علاقات مصر مع منظمة التحرير الفلسطينية، غير أن العلاقات عادت وتدهورت بسبب أحداث الانتفاضة الأولى 1987[1].

إلا أن العلاقات التركية- الإسرائيلية أضرت بالقضية الفلسطينية بعدة مواقف أهمها[2]:

أ- قيام تركيا بدور في عملية هجرة اليهود الإيرانيين عبر أراضيها إلى إسرائيل أثناء الحرب العراقية- الإيرانية مقابل تزويد إسرائيل إيران بأسلحة عام 1987.

ب- نشاط بعض الوكالات الخاصة في تركيا في 1988 إبان الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في عملية إرسال عدد من العمال الأتراك للعمل في إسرائيل لتقليل اعتمادها على العمالة الفلسطينية، وقدرت مصادر تركية غير رسمية هذا العدد بنحو 3 آلاف عامل، إضافة إلى سماح تركيا لليهود الأتراك بالهجرة إلى إسرائيل دون قيود أو شروط في بداية تأسيسها.

ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1990، وظهور النظام العالمي الجديد، وما أسفر عنه من وجود قوة واحدة زعيمة للعالم وهي الولايات المتحدة، وحرب الخليج الثانية 1991، وما نتج عنها من تمزق في الصف العربي، وإيجاد قواعد عسكرية أمريكية في الخليج، كل هذه الأمور دفعت لعقد مؤتمر للسلام في مدريد عام 1991 حضرته جميع أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي، ما أدى إلى رفع الحرج عن تركيا في تعزيز علاقاتها وتحالفها مع إسرائيل وبشكل علني وواضح، فبعد بدء عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط لم يعد هناك داعٍ لإخفاء التحالف، خاصة بعد اتباع أطراف الصراع طريق السلام.

ومن هنا بدأ تطبيع العلاقات التركية- الإسرائيلية بشكل واضح، ففي 14 تشرين ثاني/نوفمبر 1993 قام وزير الخارجية التركي حكمت تشتين بزيارة إسرائيل، وهو أرفع

1. فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم، ط1، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993، ص99.
2. معوض، العلاقات التركية – الإسرائيلية، ص141-143.

مسؤول تركي يزور إسرائيل علنا منذ إنشائها عام 1948[1]، ثم توالت الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وتُوِّجت بتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي عام 1996، ثم اتفاقية التجارة الحرة عام 1997، واللتين تعدان نقلة نوعية على مستوى العلاقات التركية- الإسرائيلية على الصعيدين العسكري والاقتصادي.

وفي سياق ذلك يلحظ أن عملية السلام في الشرق الأوسط أثرت تأثيراً إيجابياً وداعماً في تعزيز العلاقات؛ فبعد توقيع العرب، وبالأخص منظمة التحرير الفلسطينية، لاتفاقيات السلام مع إسرائيل شهدت العلاقات التركية- الإسرائيلية تطورا على مختلف المجالات، أي إن القضية الفلسطينية كانت تؤثر على العلاقات سلباً وإيجاباً وفقاً لمتغيراتها أكثر من تأثير العلاقات على القضية الفلسطينية، فبدلا من أن تكون القضية الفلسطينية حجر عثرة في طريق العلاقات بين البلدين، أصبحت عاملا مساعدا بعد عملية السلام، فهي بذلك أعطت العذر لتركيا بإقامة تحالف مع إسرائيل.

وفي ظل ما سبق يمكن القول إن القضية الفلسطينية كانت أكثر المسارات تأثيرا على العلاقات التركية- الإسرائيلية، ويأتي هذا نتيجة للتعاطف الشعبي التركي مع القضية الفلسطينية، ولعدم رغبة تركيا في أن يتهمها البعض بخيانة القضية الفلسطينية، فقد كانت القضية الفلسطينية عاملاً مؤثراً مهماً وفعّالاً على العلاقات بين البلدين، فكما ذكر سابقا أن العام الذي اعترفت فيه تركيا بمنظمة التحرير هو العام نفسه الذي أيدت فيه اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، ويأتي ذلك في إطار استمالتها للجانب الفلسطيني وتأييده، فقد تطورت العلاقات التركية- الإسرائيلية بعد توقيع الجانبين الفلسطيني- الإسرائيلي لاتفاقية السلام في أوسلو عام 1993، ولكنها لم تتأثر بتعثر المفاوضات على المسارات الأخرى: اللبناني والسوري.

ولقد حاولت تركيا الضغط على سوريا من أجل تقديم تنازلات في المفاوضات السورية- الإسرائيلية في عملية التسوية السياسية، فقد لوحظ أن الفترة القصيرة التي شهدت أجواء إيجابية أو غير متوترة بين البلدين (تركيا وسوريا) هي فترة المفاوضات مع

1. هاكان يافوز، العلاقات التركية- الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص16.

إسرائيل عام 1994، عندما كان ثمة أمل في السلام بين سوريا وإسرائيل، ومع تعثر المفاوضات عاد التوتر للعلاقات بينهما، فقد حاولت تركيا ربط علاقاتها مع سوريا بعملية السلام حينما طلبت تركيا من الولايات المتحدة وإسرائيل بصورة رسمية "أن يكون إنهاء سوريا دعمها لجميع المنظمات الإرهابية ومن بينها حزب العمال الكردستاني جزءاً من عملية السلام في الشرق الأوسط"[1]، وتقصد تركيا بالمنظمات الإرهابية إضافة لحزب العمال الكردستاني، حزب الله اللبناني، والفصائل الفلسطينية.

ويبدو أن تركيا في هذه المرحلة حاولت استغلال عملية السلام للضغط على سوريا من خلال إسرائيل لتحقيق أهدافها، كما أنها حاولت بتحالفها مع إسرائيل ومحاصرتهما لسوريا الضغط على سوريا لتقديم تنازلات لإسرائيل في المفاوضات الجارية بين البلدين.

فقد أعلن رئيس الوزراء السابق شمعون بيرس في فترة المحادثات السورية- الإسرائيلية عام 1995 لأول مرة أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاقية مع سوريا دون الوصول إلى اتفاق مؤكد حول الموارد المائية لمرتفعات الجولان، وقال: "يمكن حل هذه المسألة من خلال مواصلة سيادة إسرائيل على الموارد المائية في الجولان، حتى لو تم الانسحاب منها وتأمين خسارة سوريا المائية من الموارد المائية التركية"[2]، وهذا للضغط على سوريا من أجل التنازل عن سيادتها في أراضيها في الجولان.

غير أنه بعد تعثر المفاوضات على جميع المسارات في أواخر التسعينيات، وانتفاضة الأقصى عام 2000، وما جرى فيها من أعمال وحشية ضد الشعب الفلسطيني من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، وتولي شارون رئاسة الوزراء في إسرائيل، وسياسة الاغتيالات التي اتبعها، وبعد تولي حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية للسلطة في تركيا عام 2002 والساعي لتحسين العلاقات التركية مع العرب والعالم الإسلامي، كل هذه الأسباب أدت إلى توتر في العلاقات التركية- الإسرائيلية نتيجة انتقاد أردوغان زعيم الحزب لإسرائيل ووصفه لما تقوم به أنه إرهاب دولة، وما قام به حزب العدالة من

1. الكيلاني، تركيا والعرب، ص83.
2. أحمد داوود أوغلو، تركيا والديناميات الأساسية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، عدد 114، 2004، ص54.

إلغاء عدة عقود مع شركات إسرائيلية ردا على هذه المجازر، فهذه تعد مؤشرات مهمة وقوية على توتر العلاقات التركية- الإسرائيلية، خاصة مع تزامن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وما نتج عنه من تغلغل إسرائيلي في شمال العراق (المناطق الكردية) الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة أمن واستقرار تركيا، وما ظهر من تحول الخلاف التركي- السوري السابق عام 1998 إلى تقارب نتيجة لتلاقي المصالح حول ضرورة الحفاظ على وحدة واستقرار العراق، ولتوجهات حزب العدالة والتنمية الساعية لحل خلافات تركيا مع جيرانها وأعدائها لإيجاد مكانة متقدمة لتركيا في المنطقة بما يتناسب مع دورها ووضعها الحضاري والثقافي، كل هذه الأمور دفعت بتركيا لتكون على مسافة واحدة مع جميع أطراف المنطقة المختلفة، بما فيهم العرب وإسرائيل.

وفي تشرين ثاني/نوفمبر 2001 رفض رئيس الوزراء التركي السابق بولنت أجاويد وصف الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بالإرهابي، حيث وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرئيل شارون أثناء زيارته لأنقرة عرفات بالإرهابي، الأمر الذي أثار استياء ورفض رئيس الوزراء التركي أثناء المؤتمر الصحفي بينهما، إضافة للإدانات المتكررة التي صدرت عن مسؤولي الحكومة التركية منذ عام 2002 وحتى وقتنا الحاضر تجاه إسرائيل بسبب أعمالها القمعية والإرهابية ضد الفلسطينيين، مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين على المستويين الرسمي والشعبي[1].

وفي سياق الرغبة التركية بأن تكون على مسافة واحدة من جميع الأطراف، ما تناقلته وسائل الإعلام التركية والعربية حول الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل في محاولة من تركيا أن تكون وسيطا محايدا بين كل من سوريا وإسرائيل، فقد بدأت أنقرة بعملية وساطة بين تل أبيب ودمشق عام 2008، وما أعلنه السفير التركي في إسرائيل ناميك تان خلال ندوة عقدها معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب بقوله:"إننا مستعدون لأن نبدأ ثانية الوساطة بين إسرائيل و سوريا"[2]، ويذكر أنها مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين، وتوقفت هذه المفاوضات بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في كانون أول/ديسمبر 2008 .

1. Brock Dahl and Danielle Slutzky، (2006)The Washington Iustitute for (Near East policy.
2. http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=15228

وقد حاولت تركيا أن تلعب هذا الدور أيضا على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي، إلا أنها واجهت الرفض الإسرائيلي من رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت الذي فضل الوساطة المصرية، غير أن العدوان على غزة نهاية عام 2008 أدى إلى تعليق المفاوضات السورية- الإسرائيلية احتجاجا على الوحشية الإسرائيلية الموجهة نحو أبناء قطاع غزة المحاصرين منذ ثلاث سنوات، ونتيجة لهذا العدوان شهدت العلاقات التركية- الإسرائيلية تدهوراً شديداً تمثلت ذروته بانسحاب رئيس الوزراء التركي من جلسة منتدى دافوس 2009، بعدما لم يُسمح له أن يرد على افتراءات الرئيس الإسرائيلي شيمعون بيرس الذي حاول تضليل الرأي العالمي، بإلقاء اللوم على حركة حماس وتحميلها مسؤولية ما حدث جراء إطلاقها الصواريخ على جنوب إسرائيل، ولم يحمل الحصار الإسرائيلي للقطاع والغارات العشوائية الإسرائيلية مسؤولية التصعيد العسكري، الأمر الذي دفع أردوغان للانسحاب من الجلسة[1].

ويمكن القول: كان لتركيا تأثير إيجابي على عملية التسوية السياسية بدعم المفاوضات بين كل من سوريا وإسرائيل، دون الضغط على سوريا، كما في السابق من أجل تقديم تنازلات لصالح إسرائيل.

وفي ضوء ما سبق تجدر الإشارة إلى أهمية تأثير العلاقات التركية- الإسرائيلية على الأمن القومي العربي، وخاصة بالنسبة لسوريا والعراق في قضايا المياه، وما يرتبط بها من أمن مائي وغذائي يؤثر على حرية الإرادة السياسية في البلدين، إضافة إلى التأثيرات السياسية التي قد تنجم نتيجة لتغيير الطبيعة السياسية في المنطقة، وتحويلها من نظام إقليمي عربي إلى نظام إقليمي شرق أوسطي قد يؤدي إلى تراجع الدور العربي في إدارة قضاياه وتقرير مصيره، ويجب القول بمدى تأثير القضية الفلسطينية على العلاقات التركية- الإسرائيلية، وكيفية تأثير عملية التسوية السياسية على العلاقات بين البلدين بالإيجاب، وإنه رغم التحول في العلاقات التركية- الإسرائيلية إلا أنه لا بد من عدم التفاؤل كثيراً؛ إذ إن المؤسسة العسكرية في تركيا والغرب، إضافة إلى العلاقات الاقتصادية

---

1. أحمد البرصان، كسينجر العثمانية الجديدة مهندس السياسة الخارجية التركية، مجلة المجلة، عدد 1514، 15- 2009/2/21، ص31.

والتجارية الوثيقة، لن تسمح بتغيير جذري يؤدي إلى تغييرها كلية، لكنها خطوة باتجاه التحول، ورغم ما تبديه حكومة العدالة والتنمية من مرونة وتعاطف تجاه العرب وقضاياهم، فقد استمرت في علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية المميزة مع إسرائيل، ولم تفلح هذه الحكومة، رغم ما تتمتع به من شعبية واسعة، وأغلبية برلمانية كبيرة، من إحداث تغييرات ملموسة في العلاقة مع إسرائيل، في ظل النفوذ الراسخ للجيش والقوى العلمانية المؤيدة لاستمرار العلاقات معها، وكان استقبال قادة حزب العدالة والتنمية لوفد حماس، وبعض الدعم المادي للفلسطينيين، تعبيراً خجولاً عن مشاعر المساندة، ومحاولة للعب دوراً أكثر توازناً تجاه القضية الفلسطينية.

ولا يتوقع أن تتغير هذه السياسة، على الأقل في بعدها الحذر تجاه حكومة حماس، قبل اكتمال استحقاق الانتخابات البلدية التركية القادمة، الأمر الذي سيؤكد التأييد الشعبي لسياسة الحكومة الرسمية خاصة حيال أحداث غزة.

وربما يؤثر موقف تركيا الحالي من الأزمة على إسرائيل مستقبلا ويجعلها أقل حدة وشراسة في تعاملها مع الفلسطينيين، في محاولة منها مراعاة الجانب التركي للحفاظ على حيوية مصالحها مع تركيا، فربما يشكل الموقف التركي رادعاً غير مباشر لعدم تكرار ذلك، خاصة بعد المحاولات الإسرائيلية الاعتذار لأردوغان والاتصال به للتأكيد على استمرار العلاقات بين البلدين بعد انسحاب الأخير من جلسة منتدى دافوس عام 2009 آنفة الذكر.

ويبدو أن حكومة العدالة والتنمية برئاسة أردوغان ربطت مستوى علاقاتها مع إسرائيل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها، وكيفية تعامل الحكومات الإسرائيلية مع الشعب الفلسطيني، ويبدو ذلك واضحا من مجموعة الأفعال التي اتخذتها الحكومة التركية تجاه إسرائيل جراء عدوانها على غزة أواخر عام 2008 وبداية عام 2009، ومن ذلك انتقادات أردوغان العلنية والواضحة لإسرائيل أثناء العدوان، الأمر الذي أدى إلى فضح إسرائيل أمام الرأي العالمي عامة والرأي العام التركي خاصة، ومن ذلك وصفه الموقف الإسرائيلي أثناء العدوان "بقلة الأدب تجاه تركيا"، وتعدى ذلك إلى محاولة وصفه للوضع الإنساني للعالم وإظهار مدى بشاعة الجيش والآلة العسكرية الإسرائيلية أمام العالم بقوله:"إن إسرائيل ستغرق بدموع الأطفال والنساء المظلومين الذين قتلتهم وبدموع الأمهات اللواتي فقدن أطفالهن، إسرائيل ألقت قنابل فسفورية على المواطنين الأبرياء

خلال الحرب على غزة وأصابت الأطفال بشكل متعمد ... العدوان نقطة سوداء في تاريخ الإنسانية"، وإضافة إلى ذلك حاول أردوغان الضغط على مجلس الأمن وإظهار تواطؤ الدول الكبرى مع إسرائيل؛ حيث حَمّل أردوغان مجلس الأمن الدولي مسؤولية استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة في تلك الفترة وعدم إيقافه منذ البداية لعدم اتخاذه موقفا واضحا وصارما، ودعاه إلى"اتخاذ مواقف عملية، وإجبار إسرائيل على تطبيق قراراتها"، وقال:"إن العالم ينظر على المجازر الوحشية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة، ولا يحرك ساكنا وكأنه يشاهد فيلما سينمائيا"، ووصف فلسطين وصفا دقيقا بقوله: "إنها سجن في الهواء الطلق"[1].

والجدير بالذكر أن أردوغان في تلك المرحلة استطاع أن يشرح المعاناة الفلسطينية وإظهار وجهة النظر العربية، ويظهر وحشية العدوان الإسرائيلي على غزة، وأن يؤثر على الرأي العام العالمي والإسلامي، كما لم يستطع أي مسؤول عربي أو فلسطيني أن يفعل من قبل، من خلال كلمات قليلة ومؤثرة لكنها كانت تصف الواقع بدقة بعيدا عن الشعارات والأحلام ونابعة من ضمائر إنسانية، الأمر الذي جعل من هذا الرجل بطلا في عيون الشعوب العربية والإسلامية، والدليل على ذلك الاستقبال الشعبي الكبير له في أنقرة عند عودته من سويسرا بعد انسحابه من منتدى دافوس، والشعبية الجارفة التي يتمتع بها لدى كافة الشعوب العربية والإسلامية، إضافة للاحترام الذي بات يجده في معظم دول العالم، والناجم عن دعوته للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم كافة، واتباعه لسياسة الحياد الإيجابي الذي يدعو للمشاركة في تسوية الأزمات بالطرق السلمية بعيدا عن الحياد السلبي "بعدم اللامبالاة أو العزلة والانطواء" أو دعم التسوية بالتصعيد العسكري.

واستمر التصعيد في العلاقات التركية- الإسرائيلية بسبب توالي ردود الأفعال بين الطرفين على خلفية أحداث غزة عام 2009، ومن ذلك تصريحات الجنرال أري مزراحي قائد القوات البرية الإسرائيلية، ردا على انتقادات أردوغان لإسرائيل أثناء العدوان على غزة، بانتقاده لتركيا ووصفه للوجود العسكري التركي في شمال قبرص بالاحتلال

---

1. نواف الزرو، صحيفة الحقيقة الدولية الأردنية، 2009/10/21.

لقبرص، كما انتقد مزراحي صراع تركيا مع الأكراد، الأمر الذي لم يثر الحكومة التركية فقط، بل أثار حفيظة الجيش التركي أيضا، حيث أكد الجيش التركي أن انتقادات مزراحي تهدد بإلحاق ضرر بالعلاقات بين البلدين، وقامت وزارة الخارجية التركية باستدعاء السفير الإسرائيلي لديها للاحتجاج على تصريحات مزراحي[1].

وتعدى التوتر التركي- الإسرائيلي الأقوال إلى الأفعال؛ ففي سياق ردود الأفعال التركية على العدوان الإسرائيلي على غزة، قام حكمت شاهين رئيس بلدية مدينة بورسا التركية التي يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون مواطن، بإبلاغ رئيس بلدية هرتسيليا الإسرائيلية ياعل غيرمان أن المجلس البلدي لبورسا قرر أنه لا مكان لاتفاق التوأمة بين المدينتين، وقامت بورسا بإلغاء اتفاقية التوأمة، احتجاجا على ما تقوم به الدولة العبرية من قتل الفلسطينيين في قطاع غزة[2]، الأمر الذي دل على الاستياء التركي بكافة فئاته الحكومية الرسمية والشعبية من إسرائيل، ودل أيضا على التأييد الشعبي التركي لمواقف الحكومة التركية من العدوان الإسرائيلي، ومما يؤكد على ذلك قيام طلبة أتراك برشق السفير الإسرائيلي بالبيض خلال زيارته لجامعتهم بمدينة ريزا التركية للتعبير عن غضبهم من إسرائيل وأعمالها الوحشية أثناء عدوانها الأخير على غزة.

ووصل هذا التوتر الى أوجه عندما أعلنت تركيا في 10 تشرين أول/أكتوبر 2009 إلغاء المناورات الجوية بينها وبين إسرائيل ضمن ما يسمى بعمليات نسر الأناضول، التي كان من المقرر إقامتها في 12-2009/10/13، وتجري كل عام بين البلدين وبمشاركة دول أخرى من حلف الناتو، ومن بينها الولايات المتحدة التي ألغت مشاركة قوات حلف الناتو في المناورات احتجاجا على القرار التركي، وقد أعلنت تركيا رسميا أنها قامت باتخاذ هذا القرار بسبب دور سلاح الجو الإسرائيلي في العدوان على غزة، وقد ذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة أن أنقرة اتخذت القرار كونها تتوقع أن يتم إرسال نفس الطائرات التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي في حربه على قطاع غزة، ووصفت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية العلاقات بين إسرائيل وتركيا بأنها وصلت

1. صحيفة العرب اليوم الأردنية، 2009/2/15.
2. صحيفة الدستور الأردنية، 2009/3/8.

للحضيض، وأن القرار جاء بعد ضغوطات تعرضت لها الحكومة من الإعلام التركي الذي تساءل: كيف لطائرات شاركت في الحرب على غزة أن تطير في سماء تركيا[1].

وقد أثار هذا القرار ردود فعل غاضبة في إسرائيل، وطالبت قيادة الجيش الإسرائيلي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزيري الحرب والخارجية إيهود باراك وأفيغدور ليبرمان، بالرد على التصرف التركي بإجراءات احتجاجية، وقالت: إن تركيا أقدمت على عدة خطوات للمساس بعلاقاتها مع إسرائيل، فاشترت قمر تجسس من إيطاليا بعد أن كانت تفاوضت مع إسرائيل لشرائه منها، وأوقفت تدريبات سلاح الجو الإسرائيلي فوق أراضيها، وتتخذ مواقف عدائية ضد إسرائيل بسبب مكافحة الأخيرة "للإرهاب الفلسطيني"، مع أنها كانت قمعت بقسوة أكبر تنظيمَ حزب العمال الكردي.

ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت على لسان قائد عسكري كبير في إسرائيل قوله:"للإهانات حد، فصحيح أن تركيا بلد مهم جدا لإسرائيل، ولكن هناك حدودا لتحمل إهاناتهم، ولا يعقل أن تظل حكومتنا صامتة إزاءها"، لكن الحكومة الإسرائيلية ردت الطلب، مشيرة إلى أن "تركيا ما زالت كنزا استراتيجيا لإسرائيل، وما زالت تشتري أسلحة ومعدات عسكرية من إسرائيل بمئات ملايين الدولارات سنويا، وهي عمق استراتيجي بالغ الحيوية لإسرائيل، حيث إنها فتحت أجواءها طوال سنين أمام سلاح الجو الإسرائيلي لإجراء تدريبات عسكرية"[2].

وقد يأتي هذا القرار في إطار محاولات تركيا الضغط على إسرائيل لتغيير سياستها تجاه الشعب الفلسطيني، وقد بدا ذلك واضحا في رد وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو على سؤال حول سبب استبعاد إسرائيل من المناورات في مقابلة خاصة مع شبكة "CNN" في 2009/10/11، حيث قال:"نأمل أن تتحسن الأوضاع في غزة، وأن تعود الأمور إلى مسارها الدبلوماسي، الأمر الذي يخلق مناخا إيجابيا وينعكس بالتالي على العلاقات التركية-الإسرائيلية"، وأضاف:"ولكن، في الظروف الحالية، بالطبع نحن ننتقد هذا الأسلوب ... أي الأسلوب الإسرائيلي".

1. صحيفة الدستور الأردنية، 2009/10/12.
2. صحيفة الشرق الأوسط، 2009/10/12.

ورافق هذا القرار عدة أحداث، أهمها أنه أتى في فترة المحاولات الإسرائيلية باقتحام المسجد الأقصى عدة مرات من 1-2009/10/10، وبعد فوز رجب طيب أردوغان برئاسة حزب العدالة والتنمية بالتزكية، وأيضا أثناء ردود الأفعال الإسلامية والعربية على طلب السلطة الفلسطينية تأجيل التصويت على تقرير غولدستون الذي يناقش تداعيات وأثار الحرب الإسرائيلية على غزة نهاية 2008 وبداية 2009، وربما يكون هذا القرار رد فعل تركي على المحاولات الإسرائيلية لاقتحام المسجد الأقصى وعقابا لها على عدوانها على غزة، في وقت لم يستطع فيه المجتمع الدولي معاقبتها على جرائمها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، وربما يأتي أيضا بعدما تأكد أردوغان من سلامة وصلابة قاعدته الجماهيرية داخل الحزب من خلال فوزه بالتزكية ودون منافس، وخارج الحزب بعد نجاح حزبه في الانتخابات البلدية الأخيرة في تركيا، مما يعطيه ثقة ومقدرة أكبر على تنفيذ سياساته.

وفي السياق ذاته حاولت إسرائيل رد هذه الإهانات لتركيا بإهانة سفير تركيا لدى تل أبيب، عندما قامت وزارة الخارجية الإسرائيلية باستدعاء السفير التركي أحمد أغوز تشليكول لتبلغه احتجاج إسرائيل على بث التلفزيون التركي للمسلسل الدرامي "وادي الذئاب" الذي يظهر عملاء من جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) يختطفون أطفالا ويطلقون الرصاص بدم بارد على كبار السن، وجاء استدعاء السفير التركي عقب انتقاد جديد وجهه أردوغان لإسرائيل بسبب قيامها بقتل 3 فلسطينيين مؤخرا في غزة، حيث تساءل مستنكرا في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره اللبناني سعد الحريري: "لماذا تهاجم إسرائيل القطاع الآن، وتدعي أن هناك قصفا من الطرف الفلسطيني، في حين أننا نعرف أنه ليس هناك أي قصف؟!"، لكن إسرائيل أوقعت نفسها في مأزق أدى بالنهاية إلى الرد عليها بقسوة من الجانب التركي، ما أدى إلى قيامها بالاعتذار وفقا للشروط التركية، فردا على"الإهانة والإذلال"اللذين تعرض لهما سفيرها في إسرائيل في 11 كانون ثاني/يناير 2010، استدعت وزارة الخارجية التركية السفير الإسرائيلي في اليوم التالي، وأبلغته احتجاجا شديد اللهجة تطالبه فيه بتفسير واضح للمعاملة "غير الدبلوماسية" التي تلقاها مبعوثها في تل أبيب.

ومما أثار غضب أنقرة أن الأمر لم يقتصر على الاستدعاء، وهو عرف دبلوماسي، بل

تخطاه إلى قيام نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيلون الذي استقبل تشيليكول بعدد من التصرفات "المهينة"؛ حيث تجاهل مصافحة السفير التركي، وأجلسه على مقعد منخفض عن المقاعد التي يجلس عليها أيلون ورفاقه، ولم يقدم له أي مشروب، كما أنه اكتفى بوضع العلم الإسرائيلي دون العلم التركي على المنضدة التي تتوسط مقاعدهم، وقد بدا الغضب واضحا على أيلون الذي طلب عدم تقديم أي شراب لضيفه، وقال لمصوري التلفزيون الإسرائيلي الذين كانوا يغطون اللقاء: "المهم هو إظهاره (السفير التركي) جالسا في مستوى أدنى من مستوانا"[1]، الأمر الذي أثار الدولة التركية بكافة أطيافها الرسمية والحزبية والإعلامية، وطلب الرئيس التركي عبد الله غول من إسرائيل الاعتذار خطيا، وأمهلها 48 ساعة لتقوم بذلك، وإلا ستقوم تركيا بسحب سفيرها من تل أبيب، وبالفعل استجابت إسرائيل ورضخت للشروط التركية، غير أن شيمون بيريس كان الشخصية الأكثر أهمية التي تدخلت لنزع فتيل الأزمة المتفاقمة، ويبدو أنه أقنع نتنياهو وأيالون نفسه بضرورة تقديم اعتذار خطي، إلا أنه حاول حصر مسؤولية الخطأ بـ"رجل واحد" هو أيالون، بدلاً من أن يكون نتيجة سياسة "دولة إسرائيل" تجاه تركيا، وكان الموعد النهائي الذي حدده غول على وشك الانتهاء عندما تم تقديم الاعتذار الخطي إلى السفير التركي أوغوز تشليكول، وتم إبلاغ أردوغان بالأمر وهو على متن الطائرة التي كانت تعود به من موسكو إلى إسطنبول، وأعلن في مؤتمره الصحفي"أن شروط تركيا قد لبيت"، لكنه ذهب أبعد من ذلك في توجيه رسالة تحذير جديدة لإسرائيل قائلاً: "إن إسرائيل يجب أن تلتزم النظام ويجب أن تكون نزيهة وسلمية".

وألقت مصادر حكومية المسؤولية على وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان جراء هذا التصرف مع السفير التركي، واتهمته بالسعي من وراء هذا التصرف إلى استفزاز أنقرة لترفض استقبال وزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك الذي كان من المقرر أن يزورها في 17 كانون ثاني/يناير 2010؛ حيث صرح باراك بأنه سيحاول رأب الصدع في العلاقات بين البلدين، وهو ما لا يلقى هوى لدى ليبرمان الذي يعارض عودة تركيا للعب دور الوساطة في المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا، بحسب

1. تشاندار، صحيفة المستقبل اللبنانية، 2010/1/17.

صحيفة هآرتس الإسرائيلية[1].

والجدير بالذكر أن الحكومة الإسرائيلية منقسمة على نفسها حيال تعاملها تجاه المواقف التركية المتشددة إزاء السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وقطاع غزة، فمقابل الفريق الذي يتزعمه وزير الخارجية ليبرمان ويتبنى لهجة شديدة تجاه أنقرة، يوجد فريق آخر يتزعمه وزير الحرب باراك، ويؤكد على أن العلاقات التركية- الإسرائيلية التي توثقها عدة اتفاقيات، خاصة في المجالين العسكري والاقتصادي، يجب ألاّ تتأثر بمثل هذه المواقف "العابرة" من جانب الأتراك، وتجدر الإشارة الى أن زيارة باراك إلى تركيا نجحت في تحقيق أهدافها، وخاصة العسكرية منها، ونتج عنها إنهاء الأزمة التي قامت بين البلدين على خلفية تأخير تسليم إسرائيل طائرات عسكرية لتركيا، فقد تسلمت تركيا يوم الجمعة 26 شباط/فبراير 2010 من إسرائيل ست طائرات تجسس دون طيار، بعد تأجيل لأكثر من عامين، ومن المقرر أن تتسلم أربع طائرات أخرى في شهر أيار/مايو أو حزيران/يونيو المقبل[2].

ويمكن القول إن عام 2009 شهد تحولا دراماتيكيا في تردي العلاقات التركية- الإسرائيلية، لعدة أسباب، أهمها:

- العدوان الإسرائيلي على غزة في بداية عام 2009.
- تولي حزب الليكود اليميني المتطرف برئاسة بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة في إسرائيل، ويعارض بعض أعضائها، أمثال اليميني المتطرف ليبرمان، التعاون مع تركيا.
- سياسة الحكومة التركية التي تدعو إلى تسوية القضية الفلسطينية وفقا للعدالة الإنسانية، الأمر الذي تعتبره إسرائيل تحيزا للعرب ضدها.
- زيادة التقارب التركي- العربي، والتركي- الإسلامي بكافة مجالاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، خاصة بعد تولى المفكر التركي الإسلامي أحمد

1. السابق نفسه.
2. صحيفة الرأي الأردنية، 2010/3/3.

داوود أوغلو لحقيبة وزارة الخارجية في تركيا، والمعروف بدعوته لاستعادة تركيا مكانتها الإقليمية والريادية في المنطقة، ومن ذلك إلغاء تأشيرات الدخول بين كل من تركيا وبعض الدول العربية (العراق، وسوريا، وليبيا) وزيادة التبادل التجاري بين كل من تركيا و(سوريا، وإيران، والعراق) ومحاولة تركيا تطوير التبادل التجاري مع كافة الدول العربية الأخرى، وقد وصف أوغلو إلغاء التأشيرة بين تركيا وسوريا في 2009/10/13 بأنه حدث تاريخي واستراتيجي لمصلحة الشعبين السوري والتركي، مؤكدا أن التعاون الاستراتيجي فيما بينهم "هو رسالة لكل المنطقة، ولكنه ليس موجها ضد أحد"[1]، الأمر الذي أدى إلى إخراج هذه الدول الثلاث من دائرة الصراع مع تركيا إلى دائرة الحلفاء لها، مع بقائهم في دائرة الأعداء لإسرائيل، ما يعني اختلاف المصالح بين تركيا وإسرائيل.

- زيادة العداء الشعبي التركي لإسرائيل وتأييده لتراجع العلاقات معها، نتيجة لتأثره بالأعمال الوحشية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.
- زيادة صلاحيات الحكومة التركية وسيطرتها على مقاليد الأمور في تركيا، نتيجة للإصلاحات السياسية الداخلية، إضافة للتأييد الشعبي الجارف لحكومة أردوغان، مما أدى إلى تراجع دور الجيش والمؤسسات العلمانية المؤيدة لتوثيق التحالف مع إسرائيل في السياسة الخارجية التركية.
- توقيع اتفاق لتطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا في سويسرا في 2009/10/10، ويقضي هذا الاتفاق بفتح الحدود وتبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين المقطوعة بينهم منذ 94 عاما، الأمر الذي ينهي الخلاف بينهم، ويؤدي إلى تراجع أهمية التحالف التركي مع إسرائيل للحصول على دعم اللوبي الصهيوني لمعارضة محاولات اللوبي الأرمني في الكونجرس الأمريكي إصدار قوانين تصف أن ما حدث للأرمن في بداية القرن الماضي هو إبادة جماعية بحق الأرمن على يد الأتراك[2].

1. صحيفة الدستور الأردنية، 2009/10/14.
2. صحيفة الحقيقة الدولية الأردنية، 2009/10/14.

ولقد عبر المحلل العسكري رون بن يشاى، ذو الصلات الوطيدة مع المؤسسة الأمنية في إسرائيل، عن التدهور في العلاقات التركية- الإسرائيلية بقوله:"إن تركيا المسلمة كانت على امتداد الأعوام حليفا ثابتا وموثوقا لإسرائيل، أما الآن فعلاقاتنا الاستراتيجية معها في هبوط مطرد ... وعلينا أن نعترف بحقيقة أن أنقرة في الوقت الراهن على الأقل توقفت أن تكون شريكا استراتيجيا أمنيا موثوقا لإسرائيل، وهذه الحقيقة تمثل أصلا ضررا فعليا لأمن إسرائيل القومي، ذلك أنها تقضم ردعنا حيال كل من إيران وسوريا، وكل من ينظر في خريطة المنطقة سيفهم ذلك دون صعوبة"[1]، وهذا التحليل العسكري يبرر الغضب الإسرائيلي الذي صدر عن تل أبيب عقب إلغاء أنقرة المناورات الجوية بين الطرفين في 10 تشرين أول/أكتوبر 2009، الأمر الذي حرم إسرائيل من إجراء مناورات بالقرب كل من سوريا وإيران أعدائها التقليديين، وحرمها من معرفة معلومات وحيثيات مهمة في حال قررت توجيه ضربة عسكرية لإحدى الدولتين، وهذا أيضا يحرمها من استخدام الأجواء التركية في حال قررت ذلك الأمر الذي لا تستطيع تل أبيب الاستغناء عنه، فهي لا تستطيع القيام بأي عمل عسكري دون المرور في الأجواء التركية التي أصبحت محظوره عليها الآن.

ويبدو أن العلاقات التركية- الإسرائيلية ستبقى على صفيح ساخن بسبب منهجية القتل الإسرائيلية في مواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل، وفلسطين ستبقى من أكبر العقبات التي تحول دون ارتقاء العلاقات بين البلدين إلى المستوى الذي تتمناه إسرائيل، خاصة في ظل وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة برئاسة رجب طيب أردوغان ذو الجذور الإسلامية.

1. نواف الزرو، صحيفة الحقيقة الدولية الأردنية، 2009/10/21.

الفصل الرابع

التحديات التي تواجه العلاقات التركية- الإسرائيلية

4. 1 التحديات التي تواجه الجانب التركي

4. 1. 1 وصول الإسلاميين إلى السلطة

4. 1. 2 التدخل الإسرائيلي في العراق (الأكراد)

4. 1. 3 التطلعات التركية لدور قيادي في المنطقة

4. 1. 4 الرفض التركي الشعبي للعلاقات مع إسرائيل

4. 1. 5 تحسن العلاقات التركية- العربية

4. 2 التحديات التي تواجه الجانب الإسرائيلي

4. 2. 1 العلاقات مع الدول التي لها خلافات مع تركيا مثل (اليونان، أرمينيا)

4. 2. 2 محاولات يهودية للاعتراف بإبادة الأرمن والإطاحة بحزب العدالة والتنمية

الفصل الرابع

التحديات التي تواجه العلاقات التركية- الإسرائيلية

من الطبيعي أن تكون هناك تحديات ومتغيرات تواجه أي علاقة تقوم بين دولتين أو أكثر، والعلاقات التركية- الإسرائيلية، كباقي العلاقات، واجهت عدداً من التحديات والمتغيرات خلال هذه الفترة الطويلة لها، وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بالتحديات هنا مجموعة معقدة من الظروف والإشكاليات والمعطيات التي قد تظهر لدينا في الحاضر أو المستقبل، وقد تكون هذه التحديات من صنع أيدينا، أي تحديات داخلية، أو قد تكون من صنع الآخرين، أي تحديات خارجية.

وفي ضوء التعريف السابق يمكن القول: هناك نوعان من التحديات التي تواجه الجانبين التركي والإسرائيلي جراء هذه العلاقة، منها داخلي، ومنها خارجي.

فتركيا تواجه معارضة وضغوطات داخلية شعبية وحزبية، أي من أحزاب المعارضة، جراء علاقتها مع إسرائيل، خاصة في ظل ما تمارسه إسرائيل من حصار وقمع وقتل على الفلسطينيين، وكذلك العلاقات المتصاعدة مع الأكراد في العراق، الأمر الذي لم تقبله المؤسسة العسكرية في تركيا، على الرغم من أنها المهندس الرئيس للعلاقات بين البلدين في الجانب التركي، وأيضا تتعرض لضغوط عربية وإسلامية مما جعل تركيا تقف موقف المدافع عن نفسها، والقول بأن هذه العلاقات ليست موجهة ضد أحد، إنما هي في إطار التعاون الثنائي، إضافة إلى الغضب العارم الذي ينتاب الرأي العام التركي والإسلامي جراء العلاقات، خاصة في ظل الإرهاب الإسرائيلي المتكرر والمتزايد على الفلسطينيين، مما يضع تركيا أحيانا في موقف حرج ويجعلها أمام مسؤولية أدبية وأخلاقية لتدافع عن نفسها وتحاول إثبات انتمائها الإسلامي من خلال إدانة العمليات الإرهابية الإسرائيلية من ناحية الجانب الرسمي التركي والتصويت ضدها في الأمم المتحدة من أجل إصدار قرارات تدينها وبتقديم المساعدات والدعم للشعب الفلسطيني.

بينما تقتصر التحديات التي تواجه الجانب الإسرائيلي في الغالب على معارضة بعض المتطرفين في اليمين الإسرائيلي، ومخاوف من بعض الدول التي هي في عداء تاريخي

مع تركيا مثل اليونان والأرمن.

نظرا لما تقدم فإن التحديات التي تواجه الجانب التركي في العلاقات التركية الإسرائيلية أكبر بكثير من التحديات التي تواجه الجانب الإسرائيلي، فالجانب التركي يواجه تحديات داخلية وإقليمية ودولية بسبب هذه العلاقة، بينما الجانب الإسرائيلي مستفيد من هذه العلاقة على جميع الأصعدة، ولا يواجه سوى تحديات بسيطة لا تكاد تذكر أمام ما يواجه الجانب التركي.

1.4 التحديات التي تواجه الجانب التركي

هنالك عدة تحديات تواجه العلاقات التركية- الإسرائيلية، خاصة ببعديها العسكري والأمني، وهذا أمر طبيعي نظرا لاختلاف بنية كل دولة عن الأخرى، فعلى الرغم من المظاهر العلمانية التي تبدو عليها تركيا، إلا أن شريان الدولة هو (الشعب) الذي لا يزال يحافظ على عاداته وتقاليده التي ترفض بالأساس هذه العلاقة مع إسرائيل، ولولا المؤسسة العسكرية التي تحاول أن تطوع سائر مكونات الدولة التركية بعصا معاداة العلمانية لَمّا وقعت اتفاقية التعاون العسكري مع إسرائيل، خاصة في ظل وجود حكومة إسلامية عام 1996، وهي حكومة نجم الدين أربكان، رئيس الوزراء التركي السابق، والذي عملت المؤسسة العسكرية على الإطاحة به وحظرت حزبه لاحقا.

فطبيعة النظام السياسي التركي معقد جدا، لوجود أطراف توجه السياسة الخارجية، فالنظام يشتمل على المؤسسة العسكرية التي تتدخل بالسياسة الخارجية للبلاد عن طريق مجلس الأمن القومي المكون من رئيس الأركان والقادة الأربعة للجيش والبحرية والجوية والجندرما، إلى جانب رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والداخلية، والقضاء الذي يحظر الأحزاب التي لا يحبذها العسكر، وهناك في المقابل الحكومة التي تحاول قدر الإمكان إرضاء المؤسسة العسكرية، أو على الأقل تجنبها، حتى لا يتم الانقلاب عليها، كما حدث في الخمسينيات والثمانينيات، وهناك مجلس الشعب التركي الذي تتعرض قراراته عادة للإلغاء من قبل المحكمة الدستورية بحجة أنها تخالف مبادئ العلمانية، وهناك الشعب التركي الذي له كلمة الفصل من خلال صناديق الاقتراع التي تسمح له باختيار من يناسبه، إلا أنه يتم في بعض الأحيان الحجر على إرادته من قبل العسكر من خلال

الإطاحة بالحكومات التي انتخبها، ولكبر التحديات التي تواجه تركيا، سيتم تقسيمها على النحو التالي:

1.1.4 وصول الإسلاميين إلى السلطة

كوّن حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان فلسفة ورؤية خاصة به أدت إلى تغير سياسة تركيا وتوجهاتها نحو العديد من القضايا، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل.

وقبل الخوض في رؤية الحزب وفلسفته وكيف كان وصول الإسلاميين للسلطة تحدياً ومتغيراً مهماً في العلاقات التركية- الإسرائيلية، لا بد من تحديد وضع الإسلاميين في تركيا وماهية العلمانية، ولماذا يعد وصول الإسلاميين إلى السلطة تحديا ومتغيرا مؤثرا؟

كان تفكيك الخلافة العثمانية الخطوة الأولى لتعطيل دور الدين في الحياة الاجتماعية والسياسية، وهو ما حدث في الحرب العالمية الأولى، وحين ظهرت حركة التحرير الوطني (1919-1923) بقيادة كمال أتاتورك، لم يكن إعطاؤها بعدا دينيا من جانب أتاتورك بالذات سوى مناورة لتحقيق الهدف الوطني، حتى إذا انتصرت حركة التحرير كان الانقضاض الاستئصالي على كل مظاهر حضور الدين في الدولة والقوانين والمجتمع[1].

وبعدما حقق أتاتورك أهدافه وأقام جمهورية تركيا عام1923 وألغى الخلافة الإسلامية عام 1924، أعلن العلمانية التي تعني فصل الدين عن الدولة، قام باتخاذ عدة إجراءات وأصدر القوانين لترسيخ العلمانية والقضاء على المظاهر الإسلامية في البلاد.

وأبرز القوانين والقرارات التي أصدرها أتاتورك أهمية بعد ما ذكر سابقا، إلغاء وزارة الأوقاف عام 1924، وإقفال الزوايا الدينية عام 1925، وفي عام 1926 اعتمد التقويم الميلادي، وأقر قانوناً جديداً للعقوبات، واعتمد القانون المدني السويسري، وفي عام 1928 ألغى الإسلام دينا للدولة من الدستور، واستبدلت بالأبجدية العربية اللاتينية في ما عرف بثورة الحروف، أمّا في عام 1932 فتم تتريك الأذان ورفعه باللغة التركية،

1. محمد محلا، وتحالفت تركيا مع إسرائيل، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، عمان، 2001، ص 150-151.

وكانت ذروة هـذه الإجـراءات إدخـال العلمانيـة بنـدا في الدسـتور عـام 1937، لتكتمـل سياسة أتاتورك المعادية للدين، وإذا كان الوجه الأول للكمالية هو معاداة الـدين، فـإن وجهها الثاني كان استغلال الدين[1].

وبعد وفاة أتاتورك عام 1938 استمر الرئيس التالي لتركيا عصمت أينونو في السياسة العلمانيـة التـي حالـت دون ظهـور أي مظـاهر إسـلامية نتيجـة القمـع الـذي اسـتخدم للحيلولة دون ذلك، والفراغ الديني الناجم عن حقبة أتـاتورك ورفيقـه أينونـو، وأسـفرت تلك الأحداث عن انشقاق مجموعة بقيادة جلال بايـار، وعـدنان منـدريس الـذي أصـبح لاحقا رئيسا للوزراء عن حزب الشعب الجمهوري عام 1946، وتأسس الحزب الديمقراطي الذي فاز بالانتخابات بأكثرية ساحقة عام 1950[2].

ومن ذلك الوقت قامت جميع الأحـزاب التركيـة باسـتغلال الـدين لكسـب التأييـد الشعبي والفوز بالانتخابات، مما أدى بهذه الأحـزاب للسـماح بـبعض الحريـات الدينيـة تدريجيا، ورغم ما عرف عن الجيش من تعصـب للكماليـة والعلمانيـة، مـن أجـل زيـادة نفوذه في السياسة الخارجية وهيبتـه داخـل الدولـة التركيـة، وتصـميم العسـكر عـلى مـا يعتبرونه مسؤوليتهم المباشرة في الحفاظ على النظام الذي أقامـه أتـاتورك، ومحاربـة كـل من تخوِّل له نفسه العبث بميراث أتاتورك الأيدلوجي أو السياسي، إلا أنه ربما سـكت عـن تلك الإجراءات التي يمكن تسميتها بالدينية لأنها تخدم مصالح الغـرب وحلـف النـاتو في مواجهة الشيوعية[3].

فقد قام الجيش بأول انقـلاب لـه في أيـار/مـايو عـام 1960 عـلى حـزب منـدريس، واتهمه بتخريب النظام العلماني لصالح الإسلاميين، على الرغم من تبني الحـزب لقـرارات تدل على علمانيته، حيث كان الحزب قد أصدر قانونا لحماية أتاتورك، وللانضمام لحلـف الأطلسي، وللمشاركة في الحرب الكورية وحلف بغداد، إلا أن أولى إجراءات الجيش الـذي قام بالانقلاب بذريعة منع تحول تركيا إلى نظام ديني، كانت الإعداد لدسـتور صـدر عـام

1. فكري محمد علي، بمناسبة مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي القرار التاريخي وأثره على العالمين المسيحي والإسلامي، مجلة الحرس الوطني، نوفمبر 2005، ص44.
2. محمد نور الدين، الدين والسياسة في تركيا، مجلة شؤون الأوسط، عدد 118، ربيع 2005، ص 99.
3.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7E6FDFBC-C0AC-4E0E-91EC-655B46A90C5.htm

1961، وأنشأ للمرة الأولى مؤسسة لها وضع دستوري، هي مجلس الأمن القومي، والتي من خلالها مارس العسكر دورا مباشراً في الحياة السياسية، وأصبح على امتداد العقود التالية الناظم الأساس للتوجهات العامة للسياسات الداخلية والخارجية[1].

وعلى الرغم من أن الجيش قام بانقلابه لمنع تحول تركيا إلى نظام ديني، إلا أنه كان أكثر التيارات والمؤسسات استغلالا لمشاعر الشعب الدينية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته وبسط سيطرته ونفوذه وترسيخ شعبيته، ومن مظاهر ذلك أن رفضت لجنته العسكرية التي قادت انقلاب عام 1960 (لجنة الاتحاد الوطني) إلغاء الأذان بالعربية كما كان قبل عام 1950، فكان الدين دائما الذريعة التي يقف خلفها الجيش التركي للوصول إلى السلطة، إلا أنه سرعان ما كان يناقض مبدأ عدم جواز استخدام الدين لمنافع سياسية أو شخصية، وهو المبدأ الذي وضعه بنفسه في دستور عام 1961[2].

وكانت مرحلة الثمانينيات نموذجا لاستغلال الدين لغايات سياسية داخلية وخارجية من جانب العلمانيين والعسكر والسلطة عموما، فقد شرع زعيم انقلاب عام 1980 كنعان إيفرن في التأسيس لمقولة (التوليف القومي الإسلامي) لمواجهة الخطر الشيوعي والكردي الانفصالي، وجاء دستور 1982 ليعزز التوجه نحو استغلال الدين لغايات سياسية، من خلال المادة 24 من الدستور بجعل تدريس التعليم الديني إلزاميا في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وتحت رعاية الدولة وإشرافها، ولم يكن إيفرن يتردد في الاستشهاد بآيات قرآنية في خطبه أمام الناس[3].

وفي عام 1983 اكتملت صياغة دستور جديد، وقد جاء نص الدستور طويلا ومنهكا إلى الحد الذي جعله أكثر الدساتير تعاملا مع التفاصيل، وهو ما عكس القلق المتزايد في أوساط المؤسسة العلمانية تجاه قوة التيار الإسلامي وفاعليته، ومن أهم مواد هذا الدستور العلمانية الذي تستند إليه العلمانية منذ ما يزيد على ربع قرن، المادة 2، وهي من المواد الدستورية الثلاث المحظور تغييرها، بل ويحظر تقديم مقترح لتغييرها،

1. محمد رضا فوده، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، مجلة الدفاع، عدد 136، 1997، ص 57- 58.
2. نور الدين، الدين والسياسة ، ص103.
3. المرجع السابق: ص 103- 104.

وتركز على أن تركيا دولة علمانية[1].

وهذا الأمر أطلق يد العلمانيين في تضييق الخناق على خصومهم السياسيين باسم الدستور من خلال الحظر أو الحبس، مما يعطي العلمانيين قوة في مواجهة معارضي التحالف التركي- الإسرائيلي بسبب مواد الدستور التركي، ويعطيهم قوة في مواجهة منافسيهم السياسيين في مختلف القضايا؛ فمنذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عمد أتاتورك إلى دعم المؤسسة العسكرية وتقويتها من خلال إقرار دستور علماني يدعم المؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية لاتخاذ أي قرار تريانه مناسبا بحجة حماية العلمانية والمحافظة عليها.

لكن التيارات الإسلامية والفكرية لم تفتأ تواجه هذه الضغوط وتحاول الخلاص من القمع السياسي للأفكار والحريات الدينية، بحجة المحافظة على العلمانية التي ينص الدستور على حمايتها، فقامت بإنشاء أحزاب للمشاركة في العملية السياسية لتغيير واقع تركيا المرير، والانفتاح على العالمين الإسلامي والعربي والشرق عموما، والتوقف عن كون تركيا أداة بيد الغرب لتحقيق مصالح أمريكا والناتو في الشرق الأوسط، إلا أن الصلاحيات الممنوحة للجيش لم تسمح لهذه التيارات بذلك من خلال التضييق عليهم واعتقالهم، ومنعهم من مزاولة النشاط السياسي، وحظر أحزابهم، والانقلاب عليم والإطاحة بهم، كما حدث مع نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه رئيس الوزراء التركي السابق الذي تمت الإطاحة به عام 1997، ثم حُظر حزبه عام 1998.

ويمكن إبراز محاولات الإسلاميين الالتفاف على العلمانية من خلال قيامهم بإنشاء حزب جديد، لمواجهة كا قامت به المؤسسة العلمانية بحظر حزبهم الحالي، حيث إن أربكان الذي يعد الأب الروحي للحركة الإسلامية في تركيا قد أسس وحده أربعة أحزاب، حظرها القضاء جميعا بأمر من العسكر، وهي: حزب النظام الوطني، وحزب الإنقاذ الوطني الذي شارك في ائتلافات حكومية في السبعينيات مع سليمان ديميريل وبولنت أجاويد، وحزب الرفاه الإسلامي الذي وصل للسلطة عام 1995 في تحالف مع تانسو تشيللر، وحزب الفضيلة الذي تم حظره عام 2000.

1.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/32FCD6AD-049E-4CB3-90DD-BA84F84D4DB7.htm

ونظراً لعدد الأحزاب التي تم حظرها في عهد الجمهورية التركية، توصف تركيا الحديثة بـ (مقبرة الأحزاب السياسية)، حيث أغلقت المحكمة الدستورية منذ تأسيسها عام 1963 أربعة وعشرين حزباً سياسياً، إضافة إلى حزبين آخرين تم إغلاقهما من قبل محاكم أخرى قبل تأسيس المحكمة الدستورية[1].

والغريب أنه في أثناء استلام أربكان لزمام السلطة أقدمت القوات المسلحة- في تصعيد لحملتها ضد الاتجاه الإسلامي- على الكشف في نهاية نيسان/أبريل عام 1997 عن صياغتها لمفهوم جديد للاستراتيجية العسكرية القومية، يصف الحركات الإسلامية صراحة بأنها (العدو رقم 1) جنباً إلى جنب مع الانفصاليين الأكراد، حيث صرح بأنه:"وفقا للخطوط العامة الجديدة للأمن القومي، تحول تصور التهديد من خارج البلاد إلى داخلها، ويتمثل في الحركات الإسلامية والانفصالية (القضية الكردية) وكل منهما تعزز الأخرى"[2]، متناسين خطر الدول التي بينها وبين تركيا نزاع، مثل اليونان وأرمينيا وروسيا والعراق وسوريا.

في ضوء الحديث السابق يمكن فهم سبب تخوف المؤسسة العسكرية من وصول الإسلاميين للسلطة، وهل يشكل ذلك تحدياً ومتغيراً في العلاقات التركية؟ خصوصا بعد عدة معارك شرسة خاضها الإسلاميون مع العلمانيين منذ تأسيس الجمهورية التركية لتحقيق أهدافهم وتحويل توجهات السياسة الخارجية التركية من الغرب إلى الشرق، الأمر الذي أثار مخاوف عدد من الأطراف التركية الداخلية (العلمانيين والجيش)، والخارجية (الغرب بشقيه: أوروبا والولايات المتحدة).

لقد سلكت الأصولية العلمانية في تركيا سبيل الاستبداد العسكري، بانقلابات مباشرة كما كان عند إسقاط عدنان مندريس، وغير مباشرة كما كان عند إسقاط نجم الدين أربكان، وسلكت سبيل الاستبداد المغلف بأحكام الدستور التي وضعها واصطنع أجهزتَها الاستبدادُ العلماني الأصولي العسكري، فكان إلغاء الأحزاب، وكانت عمليات "تطهير" المؤسسة العسكرية تباعا من "روح التديّن ومظهره"، وكان إملاء أوامر تلك

1.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BCF50543-4271-4295-B420-1B81DD2791F3.htm

2. هاكان يافوز، العلاقات التركية- الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص 21

المؤسسة على الحكومة والمجلس النيابي، وكان حرمان القادة السياسيين من ممارسة حقوقهم في الأنشطة السياسية، وكانت الحصيلة مع كل خطوة على هذا الطريق خسارة العلمانية الأصولية لمكانتها ومعاقلها، مرة بعد مرة، الأمر الذي مهد الطريق أمام الإسلاميين شعبيا في تركيا.

كما شكل نفور الأنظمة الأوربية والمنظمات الحقوقية والإنسانية من العلمانية التركية على المستوى السياسي، لكثرة القلاقل والتوترات السياسية والحزبية والشعبية جراء سلوك المؤسسات العلمانية، حافزا أمام الإسلاميين للتقدم.

لقد انشغل الاستراتيجيون الغربيون، منذ الثورة الإيرانية، بالخطر الإسلامي، لا سيما في الدول الإسلامية الصديقة تقليديا للغرب، ويدعو المحللون المعاصرون على الدوام للنظر في ما إذا كانت هذه الدول ستنقلب إسلامية التوجه، أو لا؟ ومنذ أواخر الثمانينيات كان هذا السؤال يطرح بإلحاح أشد بالنسبة لتركيا، وقسم المحللون نظرتهم باتجاه ثلاث طرق يمكن من خلالها إبراز طبيعة الخطر الإسلامي في تركيا، وهي:

الأولى: احتمال نشوء تحد مباشر للنظام القائم، لا يتم بالتحول الدستوري التقليدي، بل قد يقتضي استخدام العنف السياسي، مثلما حدث في إيران.

الثانية: وجود تحدٍ انتخابي من قبل الإسلاميين العاملين في إطار الدستور ومسار القانون.

الثالثة: التأثير الخفي غير المباشر على السياسة[1].

ويلاحظ أن تركيا قد شهدت في العقود الأربعة السابقة تناميا في التوجه الإسلامي، ويلاحظ أن الظاهرة الثانية هي التي تحققت بالفعل حيث برز التحدي الانتخابي من قبل الإسلاميين العاملين في إطار الدستور ومسار القانون، واستطاعت أحزاب إسلامية استلام دفة الحكم في ظل نظام علماني بشكل لافت، ولكنه غير مستهجن، فرغم تأسيس أتاتورك للدولة التركية على أسس علمانية، وسعيه الدءوب لاستئصال المظاهر الإسلامية في الدولة والمجتمع، إلا أن الإسلام بقي حاضرا في حياة البلاد العامة والسياسية[2].

1. فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993، ص 58.
2. محمد خواجة، المثلث العربي- الإيراني- التركي واقع وآفاق، مجلة شؤون الأوسط، عدد 119 ،

ومن هنا ستتم دراسة المتغيرات التي طرأت على العلاقات التركية- الإسرائيلية بسبب وصول الإسلاميين للسلطة في عهد الحزبين: الرفاه عام 1996، والعدالة والتنمية منذ عام 2002 وحتى الآن.

حصلت الانتخابات البلدية في آذار/مارس 1994، وأتت بحزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة في المدن التركية الرئيسة، وجرت الانتخابات الوطنية في كانون أول/ديسمبر 1995، وفاز فيها حزب الرفاه بأكبر عدد من الأصوات، وكانت بمنزلة تحول نفسي في التاريخ التركي، فقد نقلت بعض الصحف النبأ تحت عناوين: (الأتراك السود في مواجهة الأتراك البيض) و(تركيا الأخرى تفوز في الانتخابات) و(الفاتح يفوز على الحربية)، وقد كشفت نتائج الانتخابات عن مجتمع منقسم على نفسه بحدة، كما عكست البحث المتواصل عن علاقات جديدة بين الدولة والمجتمع[1].

وكان حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان قد وصل إلى السلطة في شهر حزيران/يونيو 1996، وقارب بين المسائل الداخلية والخارجية بطريقة مختلفة عن الحكومات السابقة، فاعتمد سياسة خارجية أكثر إسلامية، وتحديدا في العلاقة مع إيران، كما اقترح حلا إسلاميا للقضية الكردية، وشجع التعليم الديني، وزرع الكوادر الإسلامية في المناصب الحكومية، فلم يرق الوضع للجيش والنخبة الكمالية، فاتهوه بممارسة سياسة الأسلمة الصامتة لتركيا[2].

إن التأخير الذي امتد لستة أشهر بين الانتخابات وتشكيل أربكان لحكومة تحالف في حزيران/يونيو 1996 هو في حد ذاته دلالة على الذعر الذي راود المؤسسة العسكرية من انتصاره في الانتخابات، كما أن الخطوات التي اتخذها أربكان- مثل اختياره أن يستقبل أحمد سيف الإسلام أحد زعماء الإخوان المسلمين وهو ابن مؤسس الجماعة حسن البنا، كأول ضيف أجنبي، واختيار أربكان لإيران وليبيا وِجْهة لزياراته الرسمية الأولى في الخارج- أكدت هدفه الاستراتيجي، وهو جَعْل تركيا زعيمة للعالم الإسلامي بدلا من كونها تابعا ذليلا للكتلة للغربية.

صيف 2005، ص161.

1. روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص 19.

2. خواجة، المثلث العربي- الإيراني- التركي، ص161.

وقد أسهم رفض الاتحاد الأوروبي المستمر والقاطع لعضوية تركيا إسهاماً مباشراً في تغذية طموحات أربكان للتوجه بالبلاد نحو المشرق بمشروعات إسلامية شاملة[1]، مثل اتحاد الدول الإسلامية المسماة مجموعة الثماني النامية التي تضم (بنغلاديش وإندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وباكستان وتركيا ومصر)، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ويبدو أن المؤسسة العلمانية راقبت تصرفات أربكان بانزعاج مما أدى إلى الإطاحة به لاحقا.

أما من ناحية العلاقات مع إسرائيل، فمن المثير للجدل أنه في الوقت الذي جرى فيه توقيع الاتفاقية العسكرية، كانت الانتخابات التركية الوطنية التي تمت في كانون أول/ديسمبر 1995 قد أعطت حزب الرفاه الإسلامي أغلبية الأصوات، وقد خاض أربكان الحملة واعداً ناخبيه بقطع العلاقات مع إسرائيل، وكانت خطبه ونشرات حزبه حافلة بإدانات الصهيونية والدولة اليهودية، لكنه عجز عن تغيير اتجاه التحالف؛ ففي آب/أغسطس 1996، أي بعد شهرين من توليه رئاسة الوزراء، عقدت تركيا وإسرائيل صفقة بقيمة 590 مليون دولار تقوم بموجبها صناعات الطيران الإسرائيلية بتحديث الأسطول التركي بمعدات ذات تقنية عالية، وقد وقع رئيس الوزراء التركي هذه الصفقة في كانون أول/ديسمبر 1996 بضغط شديد من المؤسسة العسكرية التركية[2].

ومن هنا يجدر القول: إن الشعب التركي غير راض عن العلاقات مع إسرائيل، وإلا لما انتخب حزب الرفاه الذي أعلن بصراحة خلال حملته الانتخابية أنه سيقطع علاقاته مع إسرائيل، فعلى الرغم من السياسة الأتاتوركية العلمانية القمعية المتجهة نحو الغرب وإسرائيل لكنها لم تستطع تغيير ثقافة الشعب التركي المسلم ومواقفه، وما نراه من ممارسات خارجة عن التقاليد والثقافة الإسلامية ما هي إلا لتجنب القمع العلماني من قبل الغالبية الساحقة للشعب التركي.

وفي أثناء تولي أربكان للسلطة في شباط/فبراير 1997 قام الجنرال إسماعيل كارادای رئيس هيئة الأركان التركي بحملة معاكسة بزيارته لإسرائيل دون أن يبلغ الائتلاف الذي يقوده حزب الرفاه، وفُسِّر توقيت الزيارة على نطاق واسع على أنه بمنزلة رد على مساعي أربكان لتطوير العلاقات مع الدول الإسلامية، وفور عودة الجنرال إلى

1. يافوز، العلاقات التركية- الإسرائيلية، ص 19.
2. المرجع السابق: ص 18.

أنقرة تدخلت القوات المسلحة التركية تدخلا صريحا في السياسة التركية من خلال مجلس الأمن القومي الذي يتربع على رأسه أكبر الجنرالات في الدولة بحكم مناصبهم، والذي أمر حكومة أربكان بتنفيذ خطة من 18 بندا لكبح جماح الحركات الإسلامية والسياسية والاجتماعية في البلاد، ثم قام العسكريون في الشهر نفسه بإصدار قائمة ضمت ما يقرب من مائة مؤسسة لن يتم التعامل معها في المستقبل، على أن تخضع للتحري باعتبارها تدعم الحركات الإسلامية ماليا (شركة أولكر الغذائية، ومؤسسة أهلاس، وجمعية كومباسان التعاونية)، وتابع الجيش حملته فوضع قائمة تضم 19 صحيفة و20 محطة تلفزيونية وطنية و51 محطة إذاعية و110 مجلات و1200 جمعية طلابية، باعتبار أنها جميعا تمارس أنشطة إسلامية تخريبية[1].

وربما كانت زيارة كاراداي لإسرائيل لأخذ الضوء الأخضر من واشنطن عن طريق تل أبيب للإطاحة بأربكان، وللحصول على تأييد الولايات المتحدة التي كانت تدعو في ذلك الوقت إلى الديمقراطية والتعددية واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وضمان عدم إثارة الغرب والرأي العام العالمي، خاصة في ظل تراجع المكانة التركية لدى واشنطن بعد انهيار الشيوعية المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج الأولى التي وفرت قواعد عسكرية دائمة لأمريكا في الخليج العربي، وعقد عملية السلام العربية- الإسرائيلية التي أدت إلى شيوع الاستقرار في المنطقة نوعا ما، ولذ يبدو أن المؤسسة العسكرية التركية كانت بحاجة إلى تل أبيب للتوسط لدى واشنطن عن طريق إثارة مخاوفها بأن استمرار أربكان في السلطة سيهدد العلاقات التركية- الإسرائيلية.

وبعد زيارة وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي لأنقرة بشهر واحد، وردا على اندلاع مظاهرات في إسطنبول احتجاجا على إغلاق مدارس القران الكريم ومدارس إمام- خطيب المتوسطة في أيار/مايو 1997، أعلنت القوات المسلحة في حزيران/يونيو 1997 عن استعدادها لاستعمال القوة ضد الجماعات الإسلامية، وبعدها استقال أربكان تحت ضغط العسكريين في ما أطلقت عليه الصحافة التركية الانقلاب الهادئ، وتم طرد 76 ضابطا من الجيش بسبب تعاطفهم مع الإسلاميين.

ويؤكد أربكان ومؤيدوه أنه قد تمت التضحية به لتقوية علاقة البلاد مع إسرائيل،

1. المرجع السابق: ص 20.

وقد ربط المحللون السياسيون بين المحور الإسرائيلي- التركي والحصار المفروض على حزب الرفاه، وعبر جوناثان ليونز، وهو من كبار مراسلي وكالة رويترز عن برنامج العسكريين، بوضوح حين قال:"لقد وضعت العلاقات العسكرية مع إسرائيل حدا لأي اتجاه نحو الشرق يمكن تصوره في ظل حكومة أربكان في سياسة تركيا الخارجية"[1].

وبما أن حملة العسكريين ضد الإسلاميين تزامنت مع تسارع في الزيارات إلى إسرائيل، فإنه يجري تفسيرها على نطاق واسع على المستوى الشعبي، على أنها انعكاس لتعميق العلاقات التركية- الإسرائيلية، والتصور الشائع شعبيا هو أن العسكريين يخدمون استراتيجيات إسرائيلية معادية للإسلاميين في المنطقة، وأن إسرائيل هي بالفعل وراء إقالة أربكان، ووراء التدخل السافر في الديمقراطية التركية، وهذه التصورات لا تقوض استقرار العلاقات التركية مع إسرائيل فقط، بل تقوض كذلك مركز القوات المسلحة في أعين المسلمين المحافظين في تركيا، وحتى في أوساط الأتراك الذين لا يؤيدون حزب الرفاه، وقد أسهم استخدام العلاقة مع إسرائيل، كأداة لتأكيد هيمنة العسكريين على الحكومة المدنية، في إيجاد استياء قوي ضد إسرائيل.

ولكن لا بد من التأكيد على أن العلاقات التركية- الإسرائيلية ليست هي فقط وراء إقالة حكومة أربكان في ظل قيام العسكريين الأتراك بزيارات متتالية لإسرائيل، وتقوية علاقاتهم لإحراج حكومة أربكان وخاصة بتوقيع الاتفاق الاستراتيجي عام 1996 الذي يعد من أهم الاتفاقات مع إسرائيل أثناء وجود أربكان في السلطة، فالعلاقات التركية- الإسرائيلية جزء لا يتجزأ من ذلك، ولكنها بالتأكيد ليست السبب الوحيد؛ لأن العسكر كانوا متخوفين من توجهات أربكان الإسلامية، وأن يقوم بتحويل تركيا من دولة علمانية إلى دولة إسلامية (خشوا من المساس بالإرث الأتاتوركي الذي أعطاهم سلطة مطلقة داخل الدولة بحجة الحفاظ عليه)، وأن تتحول تركيا نحو الشرق بدلا من الغرب، خاصة في ظل رفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا إليه، الأمر الذي سيعطي تأييد الشعب لأربكان في هذا التحول، وفي ظل ما سبق يبدو أن إسرائيل محدِّد لوصول الإسلاميين للسلطة وبقائهم فيها، كما أن وصول الإسلاميين للسلطة سيبقى محدِّدا لاستمرار

1. المرجع السابق: ص 21- 22.

العلاقات التركية مع إسرائيل وتطويرها، بمعنى أنه إذا كانت تلك المعلومات صحيحة بأن إسرائيل هي وراء الإطاحة بحكومة أربكان الإسلامية، فإ إسرائيل في هذه الحالة تعدُّ محدداً وعائقاً أمام استمرار الإسلاميين في السلطة، كما أن وصول الإسلاميين للسلطة يشكل تهديدا لاستمرار العلاقات التركية- الإسرائيلية.

ويعود الاعتقاد بأن وصول الإسلاميين للسلطة يشكل تهديدا للعلاقات التركية- الإسرائيلية، وللعلمانية التركية بحد ذاتها، لأسباب تاريخية تتجه الى أن العلمانية التركية وعلى رأسها كمال أتاتورك اتجهت لدعم قيام إسرائيل عام 1948، ثم الاعتراف بها، وتبنت إقامة وتوثيق العلاقات مع إسرائيل، والجدير بالذكر أن العلاقات مع إسرائيل قامت وترعرعت في أحضان العلمانية التركية رغم المعارضة الشعبية لها في تركيا، ومقاومة الأحزاب الإسلامية وبعض المؤسسات الحقوقية والإنسانية لاستمرار تلك العلاقات، والعلاقة بين إسرائيل والمؤسسات العلمانية في تركيا ليست قائمة على أسس تاريخية ونفعية فقط، بل أيضا لها ارتباطات أيدلوجية وفكرية.

لم يكن التحدي الفعلي للعلاقات التركية- الإسرائيلية متمثلا بوصول حزب الرفاه للسلطة، فهو لم يستطع مجابهة المؤسسة العسكرية، بينما التحدي الفعلي يتمثل بوصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان (زعيم الحزب ورئيس الوزراء التركي الحالي) إلى السلطة في تشرين ثاني/نوفمبر عام 2002 بنجاح ساحق بحصوله على 351 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغة 550 مقعداً، وهو الحزب الذي لم يمضِ على تأسيسه سوى عام ونيف حيث تأسس في آب/أغسطس 2001[1]، الأمر الذي أتاح له تشكيل حكومة بمفرده دون الحاجة لإقامة ائتلاف حكومي مع أحزاب أخرى قد تؤدي إلى إعاقة سياسته وبرامجه، نتيجة لاشتراكها في السلطة، بعدما أطاح بأحزاب عريقة ولها باع طويل في تركيا، وهو الأمر الذي فاجأ الجميع، سواء على المستوى الداخلي التركي أو على المستوى الخارجي الإقليمي والدولي، ومن مظاهر ذلك قول بولنت أجاويد، زعيم حزب اليسار الديمقراطي آنذاك ورئيس الوزراء التركي السابق، عقب سماعه نتائج الانتخابات التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية باكتساح:"لقد أطلقنا على أنفسنا الرصاص بإقرارنا

1. صحيفة الشرق الأوسط، 2002/11/4.

إجراء انتخابات مبكرة"[1].

والجدير بالذكر، أن كتلة ناخبي حزب العدالة والتنمية ليست من لون واحد إسلامي، بل لم تتعد نسبة الإسلاميين التقليديين 12- 13%، مضافاً إليها 4% من اليسار العلماني وحوالي 15% من اليمين المحافظ، ويمكن القول: إن نسبة كبيرة من الكتلة غير التقليدية التي صوتت لصالح الحزب، إنما كانت تصوت ضد سياسة التجويع والإفقار التي مارستها أحزاب الحكومات السابقة، أمثال حكومة أجاويد ويلماز وباهتشلي، فقد استلمت حكومات السنوات الأخيرة التي شاركت فيها تلك الأحزاب في السلطة حين كان الدولار يعادل 150 ألف ليرة تركية، وعشية الانتخابات الأخيرة كان الدولار يساوي 1.5 مليون ليرة، ومما سبق يبدو أن الناخبين الأتراك اختاروا حزب العدالة والتنمية لنظافة أيدي قادته، على عكس الأحزاب الأخرى التي تميزت بالفساد وسرقة المال العام، حيث يقدر مجموع الأموال التي أفرغت من المصارف العامة المملوكة للدولة من جانب أحزاب الحكومة خلال عامين فقط بـ 12 بليون دولار[2]، الأمر الذي يفسر قرار الناخبين بالتصويت للحزب، إضافة للوعود التي قطعها الحزب خلال حملته بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ومحاربة الفساد.

تكرر النجاح أيضا في انتخابات تموز/يوليو 2007، حيث حصل الحزب على 61% من الأصوات عندما دعا إلى انتخابات مبكرة بعد خلاف مع العلمانيين على ترشيح عبد الله غول (وزير الخارجية الأسبق وعضو الحزب) لرئاسة الجمهورية في تركيا، بحجة أن غول، الإسلامي السابق، يشكل تهديدا للنظام العلماني للبلاد، الأمر الذي تغلَّب عليه الحزب بعد النجاح في انتخابات 2007، وتم بعد ذلك انتخاب غول لرئاسة تركيا في 28 آب/أغسطس 2007، ليكون بذلك أول رئيس غير علماني لتركيا، وتكون زوجته (خير النساء) أول محجبة تدخل القصر الرئاسي منذ عام 1923، الأمر الذي لاقى ترحيباً داخلياً ودولياً واسعاً أيضا كما حدث في الانتخابات الأولى عام 2002.

وفي أول رد فعل دولي على انتخاب غول سارعت المفوضية الأوروبية لتهنئته فور

1.http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178724223690&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

2. محمد نور الدين، تركيا: الإسلاميون في السلطة، مجلة شؤون الأوسط، عدد 109، شتاء 2003، ص 197.

إعلان فوزه برئاسة بلاده، ففي بيان له قال رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو:"إن فوز غول سيتيح فرصة لمنح عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قوة دافعة جديدة ومباشرة وإيجابية من خلال تحقيق تقدم في عدد من المجالات المهمة المتعلقة بقضية الانضمام"[1].

وقال توم كيسي، المتحدث باسم الخارجية الأميركية آنذاك، للصحفيين:"نرحب بهذه الممارسة الديمقراطية التي تندرج في إطار استمرار التطوير الديمقراطي في تركيا"[2].

وربما يأتي الموقف الأمريكي نتيجة هجمات 11سبتمبر 2001، وما ظهر بعدها من مقولة معاداة أمريكا للإسلام باحتلالها لأفغانستان والعراق البلدين المسلمين، فبموقفها هذا تُظهر أمريكا رغبتها في تحسين صورتها أمام العالم عموما، والعالم الإسلامي بشكل خاص، بتقديم تركيا نموذجا للدول الإسلامية، وكيف يكون الإسلام السياسي المتعايش مع العلمانية.

أدى هذا إلى مضاعفة قوة الحزب في وجه العلمانيين من خلال الحصول على الدعم الشعبي والتأييد الدولي، غير أن العلمانيين لم ييأسوا من محاولاتهم للتضييق عليه، وكان آخرها محاولة حظره في آذار/مارس 2008 عند قيام المدعي العام التركي بالتوجه إلى القضاء من أجل حظر حزب العدالة والتنمية الحاكم ذي الجذور الإسلامية بسبب نشاطاته التي تتعارض مع العلمانية، وحظر النشاط السياسي لزعيم الحزب رجب طيب أردوغان، ويعد هذا أول طلب لحظر حزب لا يزال في السلطة في تركيا، وجاء تحرك المدعي العام في وقت أقر فيه حزب العدالة والتنمية وحزب معارض في البرلمان تعديلا يسمح بوضع الحجاب في الجامعات، بعد أن كان ممنوعا منذ 10 أعوام تقريبا، بموجب قرار اجتهادي للمحكمة الدستورية، مما أثار جدلا وتعالت أصوات الرفض والاستنكار داخل تركيا، بل وتعدّى ذلك إلى الخارج؛ حيث قال مفوض توسيع الاتحاد الأوروبي أولي رين:"في أي ديمقراطية أوروبية عادية تناقش القضايا السياسية في البرلمان، وتتخذ القرارات بشأنها في صناديق الاقتراع، وليس في قاعات المحاكم"، وكانت هذه القضية قد

1.http://www.dw-world.de/dw/article/0،2144،2755842،00.html

2. موسى، صحيفة الرياض السعودية، 2007/8/29.

أثرت على انضمام تركيا لاتحاد الأوروبي، ويمكن فهم ذلك من قول رين:"من الصعب أن أرى أن هذه القضية تحترم المبادئ الديمقراطية لمجتمع أوروبي عادي"[1].

كما دعا رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو تركيا إلى إثبات أنها دولة ديمقراطية تصلح للانضمام للاتحاد الأوروبي، من خلال تغيير قوانين حرية التعبير فيها، وتجنب فرض العلمانية فيها بالقوة وقال:"يجب أن تظهر تركيا لأوروبا اهتمامها بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ... والاتحاد لا يمكنه قبول تركيا إلا إذا كانت ديمقراطية فيها إجماع على القيم الديمقراطية، ولهذا السبب نحن مهتمون بالتطورات الأخيرة التي لا تعد أمرا طبيعيا في أي دولة ديمقراطية مستقرة ... أتمنى أن تتخذ المحكمة الدستورية قراراً يستند إلى القانون والديمقراطية واحترام المعايير التي لدينا في أوروبا، وسيكون لهذا التحقيق تأثير كبير على حظوظ تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ... نتطلع لوجود تركيا علمانية وديمقراطية، ولا يمكنك فرض الدين بالقوة ولا يمكنك فرض العلمانية بالقوة"[2].

وعلى الصعيد الداخلي، سارع منتدى رجال الأعمال التركي (موسياد) إلى انتقاد مساعي الحظر، مشددا على أنه لا يمكن القبول بمحاولات إغلاق الأحزاب السياسية التي تعد عناصر لا غنى عنها لتحقيق الديمقراطية، ويبدو أن هذا الموقف ازداد قوة بعد أن أدى قرار المحكمة الدستورية في 31 آذار/مارس 2008 إلى تدهور سريع في الاقتصاد التركي وانخفاض سعر العملة التركية، وتراجع بورصة إسطنبول بنسبة 57%، خاصة بعد أن حرر الاقتصاد التركي من سيطرة رؤوس الأموال الغربية واليهودية المعروفة برؤوس الأموال الساخنة التي يضعها الأجانب في البنوك التركية للاستفادة من الفائدة الكبيرة، ولكنها لا تدخل في أي صناعة أو مشروعات، وعند حدوث أي أزمة سياسية في تركيا وشعور هذه الأموال بخطر على مصالحها تنسحب فوراً من الأسواق التركية، وعندها تؤدي إلى خلل في التوازن العام للاقتصاد فوراً، وتظهر أزمات اقتصادية خانقة تعيد الاقتصاد التركي إلى الوراء مثلما حصل عامي 1999 و 2001.

---

1. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7298000/7298395.stm

2. صحيفة الشرق الأوسط، 2008/4/10.

وكان حزب العدالة والتنمية قد نجح في جذب الودائع العربية والإسلامية خاصة التي خرجت من بنوك الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر، لتحقيق التوازن بينها وبين الأموال الغربية واليهودية في تركيا، وبلغت الأموال العربية عام 2006 ما يقرب من 20 مليار دولار من أصل 50 مليار هي قيمة إجمالي الودائع في البنوك التركية[1].

ربما أدت المواقف السالفة الذكر، وشعبية حزب العدالة والتنمية الداخلية، إلى لجم العسكر والعلمانية خوفاً من الرفض الأوروبي القاطع لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ولعدم إثارة القلاقل وعدم الاستقرار في الداخل، وأدت إلى صدور قرار المحكمة المتمثل بإعلان رئيس المحكمة الدستورية التركية هاشم كيليتش أن المحكمة رفضت طلب حظر حزب العدالة والتنمية الحاكم المتهم بالقيام بنشاطات مناهضة للعلمانية، وذلك بعد ثلاثة أيام من المداولات، وقال القاضي كيليتش:"تقرر عدم حل حزب العدالة والتنمية"، كما رفضت المحكمة طلب المدعي العام منع 71 من أعضاء الحزب من الانتماء إلى حزب سياسي لفترة معينة، إلا أن القضاة قرروا فقط حرمان الحزب من نصف تمويله العام[2].

وبهذا يكون الحزب قد نجح في تحقيق إنجازات كبيرة، من أبرزها أمران اثنان[3]:

1- تحقيق منجزات كبرى على كل صعيد سياسي ومعيشي أوجد الارتباط الغائب منذ زمن طويل بين صناعة القرار السياسي وواقع المعيشة الشعبي، وهو ما جعل إرادة الشعب حصنا له ولسياساته ولمنجزاته، وبالتالي تحوّلت معركة الأصولية العلمانية من معركة ضدّ حزب وسياسته إلى معركة ضد شعب وإرادته.

2- الكشف عن وسائل الاستبداد العلماني الأصولي، بدءا بالمؤسسة العسكرية التي أظهرت-جزئيا على الأقل- تراجعا ملحوظا، سواء طوعيا أو بالإكراه، مرورا بالأفراد المفروضين على رأس المؤسسة العلمية الجامعية، وقد كشفت قضية الحجاب بالذات أنهم لا ينطلقون من حق العلم لكل فرد، بل من تقييده بالتصوّر العلماني الأصولي الذي يعطونه الأولوية تجاه الإنسان وحقوقه

1. http://jobs.moheet.com/show_files.aspx?fid=10699

2. صحيفة الشرق الأوسط، 2008/4/10.

3.http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1212925159569

وحرياته، وانتهاءً الآن بالمؤسسة القضائية التي يُفترض أن تكون حارسة لإرادة الشعب، ولعدم خرق تمثيلها عبر أجهزة تشريعية أو تنفيذية أو عسكرية، فإذا بقضية الحجاب تكشف أن طريقة تشكيلها استهدفت من البداية أن تكون حارسة لإرادة الأصوليين العلمانيين، رغم أنهم لم يعودوا يمثلون إرادة الشعب، سواء باستفتاءات وانتخابات نزيهة، أو بأسلوب التزييف في استفتاءات وانتخابات صورية.

ومن هنا بدت براعة الحزب بقيادة أردوغان في مواجهة ومراوغة المؤسسات العلمانية، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية، وابتعد الحزب عن الشعارات الرنانة غير القابلة للتحقيق مثل إلغاء العلمانية،وإقامة نظام إسلامي، والأهم من ذلك هو وجود الحزب في خندق الشعب والاحتماء به، وبالمبادئ الديمقراطية والحرية.

وبعد ذلك القرار دعت المفوضية الأوروبية تركيا إلى أن تستأنف بقوة الإصلاحات لتحديث البلاد، ورأى الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد خافيير سولانا في قرار المحكمة عدم حل حزب العدالة والتنمية نبأ سارا، متمنيا أن يعيد الاستقرار السياسي إلى تركيا، أما بريطانيا فرأت أن القرار يؤكد أن تركيا تستطيع أن تتبع طريقا ديمقراطيا وأوروبيا أكثر، وقال وزير خارجيتها ديفيد ميليباند في بيان:"إن أصدقاءنا الأتراك لديهم كل الأسباب ليهنئوا أنفسهم بالقرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية اليوم"[1].

أعطت الأحداث السالفة زخما للحزب، وأظهرت مدى القوة والثقل التي يتمتع بها بقيادة أردوغان، وكشفت أيضا عن مدى مرونة الحزب وقدرته على المراوغة والتعامل مع العلمانيين واحتوائهم، إضافة إلى استقامته وعدم فساده، وتميزه بإصلاحات اجتماعية واقتصادية أدت إلى إنعاش الاقتصاد التركي، كما رفع القيود عن الحريات العامة، مما أكسبه احتراما وتأييدا داخليين.

وساعد ذلك في أن يتخذ الحزب إجراءات وقرارات كانت الأولى من نوعها في تركيا، فقد نجح في تحسين صورة تركيا على المستوي العالمي بالإصلاحات السياسية والاجتماعية التي أجراها، حيث بدت أكثر ديمقراطية وليبرالية وتسامحا، وتمكن الحزب من

1. http://aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1095958

سحب الكثير من أجزاء البساط الذي تربعت عملية المؤسسة العسكرية لعشرات السنين بتقليص تمثيلها في مجلس الأمن القومي، والحد من صلاحياته التي جعلته طوال هذه السنين صاحب القرار الأول والأخير في مصير البلاد والعباد قبل البرلمان والرئيس والحكومة والقضاء[1].

- **فلسفة ورؤية حزب العدالة والتنمية**

إن الظروف السياسية الداخلية والخارجية في تركيا أدت بالحزب إلى إيجاد رؤية وفلسفة خاصة به للتعامل مع الظروف والمتغيرات المحيطة به؛ إذ عليه داخليا أن يتعامل مع مؤسسة عسكرية متحجرة تتربص به وتتحين له الفرص حتى يخطئ وتقوم بالإطاحة به، وعليه أن يوائم بين أفكاره وأهدافه وما يمارسه على أرض الواقع حتى لا يفقد ثقة ناخبيه، وأن يعالج أزمات اقتصادية، وخارجيا عليه أن يعيد تقييم السياسة الخارجية وفقا لمصالح تركيا ورؤيتها الخارجية، فلا بد أن يحقق تقدما في المسار الأوروبي بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وقد فاجأ أردوغان الجميع عندما أعلن أن الاتحاد الأوروبي هو أولوية الأولويات في برنامجه الحزبي[2]، وهو الأمر الذي حدث بالفعل ببدء المفاوضات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد طول انتظار في 3 تشرين أول/أكتوبر عام 2005[3]، مما يعد إنجازا للحزب.

وقد وضع مستشار رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو (كسنجر تركيا) خمسة أسس جديدة للسياسة الخارجية التركية[4]، وهي:

1. الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الأخطار الأمنية التي تهددها.
2. حل المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا، وهذا أخرجها من كونها بلداً طرفاً له مشكلات متواصلة مع جيرانه إلى بلد يقود المصالحة بين جيرانه؛ فقد

---

1. غزالي، صحيفة الأهرام العربي المصرية، 2003/11/25.
2. نور الدين، تركيا: الإسلاميون في السلطة، ص 199.
3. صحيفة الشرق الأوسط، 2005/10/5.
4. أحمد البرصان، كسينجر العثمانية الجديدة مهندس السياسة الخارجية التركية، مجلة المجلة، العدد 1514، 15-2009/2/21، ص30- 31.

نجحت في ذلك مع سوريا وإيران واليونان وروسيا، وتحاول الآن ترميم علاقاتها مع أرمينيا.

3. سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم (آسيا- أوروبا) و(الإسلام- الغرب) و(شمال- جنوب)، وفي هذا الإطار ليست علاقات تركيا مع أي طرف بديلا عن العلاقات مع الطرف الآخر، بل كل علاقة مكملة للأخرى.

4. تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية، فتركيا ليست جسرا يتم العبور عليه بين الشرق والغرب، بل هي مركز المنطقة وتتفاعل مع جيرانها إقليميا ودوليا.

5. الانتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة بالتواصل مع عدد كبير من المسؤولين على مختلف المستويات في دول العالم المختلفة.

ومن خلال هذه الرؤية الجديدة، حاولت تركيا الموازنة بين علاقاتها مع العرب وإسرائيل، ثم بين الغرب والشرق، الأمر الذي أصبح تحديا للعلاقات التركية- الإسرائيلية التي كانت في السابق تميل نحو إسرائيل بشكل كبير ضد العرب.

وقد نجح الحزب في تحقيق أغلب الأمور السابقة، فقد أثبت الحزب وحكومته تفوقهما في المعيار الرئيس للنجاح، وهو الاقتصاد، حيث انخفض معدل التضخم عام 2003 وهو أول عام لهم في السلطة إلى 1،19% بعد أن كان حوالي 34% في عهد الحكومة الائتلافية التي قادها بولنت أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي قبل تشكيل حكومة حزب العدالة والتنمية في 18 تشرين ثاني/نوفمبر من العام الذي سبقه، وهذا المعدل هو الأقل منذ 27 عاماً، إضافة إلى نمو الاقتصاد بنسبة 5%، بينما كان قد انكمش في عام 2002 بنسبة 8،7%، وعلى الرغم من الديون الخارجية والداخلية الضخمة التي تقدر بـ 7،67 مليار دولار فإن أداء الحكومة التركية قد حاز إشادة وتشجيعا من المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي الذي يشرف على برنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد ذات الكتلة السكانية الضخمة التي تزيد قليلا على70 مليون نسمة، كما انخفض سعر الدولار أمام الليرة بعد تولي الحزب السلطة بنسبة تتراوح

بين20% و30% في مؤشر آخر على قوة الاقتصاد[1].

ويبدو أن حزب العدالة والتنمية تعلم من الدروس السابقة التي حدثت مع الإسلاميين نتيجة المواجهة مع المؤسستين العسكرية والعلمانية في الدولة، فعمل على تغيير نهج خطابه السياسي إلى خطاب يجمع بين الإسلام والعلمانية.

لقد خطا أردوغان ورفاقه الخطوة الأولى حين أطلقوا خطابا سياسيا دقيقا، حيث لم تعد العلمانية مناقضة للإسلام، وتحول الحفاظ على علمانية حقيقية إلى مطلب إسلامي، وكرر أردوغان ورفاقه رفضهم إقامة دولة دينية، حيث يقول عبد الله غول أحد أبرز الوجوه الإصلاحية في الحركة الإسلامية:"إن مطلب الناس ليس الدولة الدينية، بل الحريات الدينية"، وهو مطلب متصل بالمشاعر لا بالسياسة، وقد أكد أردوغان تحوله في كل مناسبة، ورفع مطالب وشعارات لا يمكن أن يرفضها الطرف العلماني، وهي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان[2].

وفي العلاقات مع إسرائيل، بدأت العلاقات الإسرائيلية- التركية في عهد الحزب تشهد توترا نظرا للأعمال القمعية التي مارستها إسرائيل ضد الفلسطينيين أثناء الانتفاضة التي اندلعت عام 2000، ويمكن ملاحظة مظاهر التوتر في تصريحات بعض المسؤولين الأتراك، بل تعدى الأمر التصريحات إلى أفعال على أرض الواقع تمثلت برفض أو تجاهل رئيس الوزراء التركي أردوغان استقبال عدد من المسؤولين الإسرائيليين.

وبعد انتخابات عام 2002 بأسبوعين فقط رفض أردوغان طلباً ملحاً من السفير الإسرائيلي للقاء به، وعوضا عن ذلك جمع أردوغان السفراء العرب في أنقرة وكشف لهم عن نيته إعادة إحياء العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي، ومن جديد ربطت حكومة العدالة والتنمية تطوير علاقاتها بتل أبيب بمدى التزام إسرائيل بعملية السلام في الشرق الأوسط، وأعيد تصميم العلاقة بين تركيا وإسرائيل من حليفين عسكريين إلى ندين متنافسين في منطقة يعاد فيها رسم خريطة موازين القوى[3].

1. غزالي، صحيفة الأهرام العربي المصرية، 2003/11/25.
2. نور الدين، تركيا: الإسلاميون في السلطة، ص 199.
3.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F48D07FF-8BE2-43F4-B960-36A20883543E.htm

وفي أيار/مايو 2003 رفض أردوغان قبول دعوة إلى زيارة إسرائيل قائلا:"لا يمكن لأي سياسي تجاهل مشاعر الغضب الشعبي التركي من ممارسات شارون وحكومته ضد الشعب الفلسطيني"، ورفض استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون في تشرين ثاني/نوفمبر 2003 في مطار أنقرة، وكذلك أيهود أولمرت فيما بعد[1].

كما أن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك عبد الله غول رفض زيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية في حزيران/يوليو 2003؛ لأن حكومة شارون أصرت على ضرورة ألا يتوجه للقاء الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله في إطار الحصار الذي تفرضه عليه[2].

وبلغ تردي العلاقات بين البلدين، بسبب عدم زيارة أردوغان أو غول إلى إسرائيل، إلى حد تلويح المسؤولين الإسرائيليين من خلال اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بتهديد المصالح التركية؛ إذ أبدت إسرائيل استياءها من تركيا لاتخاذها خطوات اعتبرتها تغييرا في اتجاه إنهاء المشاركة الاستراتيجية بين الجانبين، وبدا الاستياء واضحا في تصريحات بنحاس أفيفي السفير الإسرائيلي في أنقرة، وأبدى استغرابه من عدم زيارة رئيس الوزراء أردوغان ووزير خارجيته غول لإسرائيل منذ تولي حزبهما السلطة في تشرين ثاني/نوفمبر 2002، وذهب أفيفي إلى أبعد من ذلك بالتلويح بممارسته ضغوط على تركيا باستخدام اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة قائلا:"نواجه مصاعب عديدة نتيجة الاستفسارات التي نتلقاها من قيادات اللوبي بشأن أسباب امتناع أردوغان وغول عن زيارة تل أبيب"[3].

وكان أردوغان وصف أعمال إسرائيل بالإرهابية في آذار/مارس 2004 بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس، وبعد اغتيال عبد العزيز الرنتيسي أحد أبرز قيادي الحركة، ووصف أردوغان العملية الدامية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في

1. أحمد السمان، مستقبل العلاقات العربية التركية بين المحدد الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي، مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.
2. الغزالي، صحيفة الأهرام العربي المصرية، 2003/11/25.
3. غزالي، صحيفة الأهرام العربي المصرية، 2004/5/22.

أيار/مايو 2004 في رفح بقطاع غزة بأنها (إرهاب دولة)، مما أثار رد فعل عنيف من إسرائيل التي وصفت هذه التصريحات بأنها مؤسفة جداً[1].

ومن أجرأ ما اتخذه أردوغان من قرارات، ما ذكرته جريدة السبيل الأردنية نقلا عن جريدة المستقبل اللبنانية عن قرار الحكومة التركية إلغاء صفقات عسكرية مع إسرائيل احتجاجا على ممارسات الاحتلال العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، حيث حذر وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله غول إسرائيل من أن سياساتها القاسية ضد الفلسطينيين ستضر بعلاقاتها مع تركيا، وجاء القرار خلال ترؤس رئيس الوزراء أردوغان للمرة الأولى منذ تسلمه السلطة اجتماع الهيئة العليا للصناعات العسكرية، والذي حضره أيضا رئيس الأركان الفريق أول حلمي أوزكوك ووزير الدفاع وجدي غونول، وقررت الهيئة كذلك إلغاء العقود الموقعة مع الشركات الأميركية، وتقول مصادر إسرائيلية:"إن تركيا قررت إلغاء ثلاث صفقات تقدر قيمتها بنحو 11 مليار دولار"[2].

من ناحية أخرى شعرت إسرائيل بالقلق نتيجة تسريبات نشرت في صحيفة لبنانية عن اتجاه تركيا لإلغاء المشاركة الاستراتيجية بين الطرفين، حيث نقل عن مصادر حكومية تركية قولها:"إن تركيا ستتراجع أيضا عن تزويد إسرائيل بالمياه، وستلغي الاتفاق الموقع بينهما في هذا الشأن"، ومصدر القلق أن تركيا امتنعت عن نفي هذه التسريبات رسميا، وكشف السفير الإسرائيلي في أنقرة أفيفي عن تجاهل تركيا لعرض من جانب إسرائيل بإقامة ممر للطاقة تحت مياه البحر المتوسط لربط الجانبين، ووصف هذا العرض بأنه مشروع استراتيجي بإمكان العرب الانضمام إليه إذا أرادوا[3].

كما اتخذ الحزب خطوة غير متوقعة عندما سحب السفير التركي من إسرائيل في 2004 للتشاور، وأعلن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية بتعيين سفير بدلا من قنصل، كما رفض طلبات زيارات للعديد من الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين إلى تركيا، فضلا عن تأجيل زيارة وزير الخارجية سابقة الذكر، وكان الحرص التركي

1. http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=78749

2. صحيفة السبيل الأردنية، 2005/5/25.

3. غزالي، صحيفة الأهرام العربي المصرية، 2004/5/22.

واضحا عند إتمام هـذه الزيـارة عـلى أن يقـوم عبـد اللــه غـول بزيـارة إسرائيـل والمنـاطق الفلسطينية تأكيدا على دعم تركيا للمواقف الفلسطينية[1].

وجدّد أردوغان انتقاداتـه الحـادّة لسياسـات رئـيس الـوزراء الإسرائـيلي أرئيـل شـارون، وقال:"إنّ سياسات الحكومة الإسرائيليـة تهـدّد الأمـن والسـلام في المنطقـة، ولا تحقـق الأمـن للإسرائيليـين"، وانتقـد أردوغـان خـلال اسـتقباله في أنقـرة 2004/10/12 وفـدا مـن اللجنـة اليهودية الأميركية برئاسة ديفيد هاريس، انتقد بشـدّة جـدار الفصـل العـنصري الـذي تبنيـه الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكدا رفـض بـلاده المطلـق للممارسـات الإسرائيلية ضد الشـعب الفلسـطيني في الأراضي المحتلـة، ورفـض أردوغـان محـاولات الوفـد إقناعه بزيارة إسرائيل، مؤكّداً رفضه القيام بمثـل هـذه الزيـارة في ضـوء اسـتمرار السياسـات الإسرائيلية الحالية[2].

وقد نشبت أزمة دبلوماسية حادة بين إسرائيل وتركيـا، في أعقـاب تصريحـات أردوغـان ضد إسرائيل، حيث صرح بأنه:"خلافا لصواريخ القسّام التـي لم تقتـل أي إسرائـيلي، فـإن كـل هجمة لجيش الاحتلال الإسرائيلي توقع عشرات القـتلى الفلسـطينيين"، وأثـار هـذا الـتصريح ردود فعل غاضبة لدى صناع القرار في تل أبيب، كما أكد مـراسل صحيفة هآرتس الإسرائيلية باراك رافيد استنادا إلى مصادر سياسية في تل أبيب وصـفها بأنهـا رفيعـة المسـتوى:"إن وزارة الخارجية الإسرائيلية وجهت رسالة احتجاج رسمية إلى سـفير تركيـا في إسرائيـل ناميـك طـان، وطلبت منه توضيحات بشأن تصريحات أردوغان"[3].

إن هـذه العوامـل مجتمعـة أدت إلى تخـوف إسرائـيلي مـن حكومـة حـزب العدالـة والتنمية وزادت من توتر العلاقات بينهما، ومما زاد الأمر تعقيدا العلاقة الجيدة التي أقامها الحزب مع حركة حماس واستقباله لقادتها في مقر الحزب، ورفض اعتبارها منظمـة إرهابيـة كما تروج إسرائيل لدول العالم، حيث إن إسرائيل تعتبر حركة حـماس "حركـة إرهابيـة"، وأن أيـدي قادتهـا ملطخـة بالـدماء الإسرائيليـة؛ لـذلك لا يجـوز التحـاور معهـا، وقـد نجحـت

1. محمد عبد القادر، الثابت والمتغير في العلاقات التركيـة الإسرائيليـة، مختـارات إسرائيليـة، مجلـد 10، عـدد 115، 2004، ص139-140.

2. http://www.mofa.gov.ps/arabic/subiect_details.php?id=2852

3. صحيفة القدس العربي، 2008/2/23.

إسرائيل في ضرب حصار على حماس من قبل المجتمع الدولي منذ فوزها بالانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 كانون ثاني/يناير عام 2006.

وظهر ذلك بعد استقبال عبد الله غول وزير الخارجية التركي الأسبق لخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وأربعة من مرافقيه في 16 شباط/فبراير عام 2006 في أنقرة، وأدان المتحدث باسم رئاسة الوزراء الإسرائيلية في تصريح للتلفزيون التركي رعنان غيسين تلك الزيارة، معتبرا أنها قد تنعكس سلبا على العلاقات بين بلاده وتركيا، وأضاف في تصريح لشبكة إن.تي.في التركية:"إنني أتساءل عما قد تفكر فيه السلطات التركية إذا ما دعونا عبد الله أوجلان (زعيم الانفصاليين الأكراد المسجون في تركيا) لإجراء محادثات في إسرائيل"، الأمر الذي أثار استياء تركيا حيث أعلنت وزارة الخارجية التركية:"إنه تصريح مؤسف، والمقارنة التي وردت فيه في غير محلها، وهي خاطئة"، وقالت:"إن تركيا أبلغت الطرف الإسرائيلي استياءها"[1].

دفع ذلك بعض الخبراء الغربيين إلى التخوف من تأثير الإسلاميين على العلاقات مع إسرائيل، وأن يحدث مثلما حدث مع إيران التي كانت في تعاون وثيق مع إسرائيل، ثم انقلب ذلك إلى عداء تام بعد الثورة الإسلامية عام 1979[2].

وقد وصل التوتر إلى الذروة في العلاقات التركية- الإسرائيلية بعد قيام إسرائيل بشن حرب همجية على غزة في كانون أول/ديسمبر 2008، مما دعا رئيس الوزراء أردوغان إلى توجيه تصريحات حادة تجاه إسرائيل، خاصة في ظل تزايد غضب الشعب التركي الناجم عن التعاطف مع أهالي غزة، الأمر الذي أدى بخروجهم في مظاهرات حاشدة تدعو لقطع العلاقات مع إسرائيل[3].

وإضافة إلى ذلك، طرأ تحسن على العلاقات التركية مع كل من سوريا وإيران وتوقيعهم لعدة اتفاقيات تجارية واقتصادية، وتوحيد مواقفهم نحو عدة قضايا، ومما يزيد من أهمية هذا التحسن أن سوريا وإيران أشد أعداء إسرائيل في المنطقة، وأن هذا الأمر

1. صحيفة الشرق الأوسط، 2006/2/18.

2. Gregory A. Burris، Turkey-Israel: Speed Bumps، Middle east، 2003

3. صحيفة الرأي الأردنية، 2009/1/5.

أخرج تركيا من دائرة هذا العداء التي كانت تقف فيه إلى جانب إسرائيل، وقد أتى هذا التحسن في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، والسياسة المتبعة لتقسيمه إلى عدة دويلات، والدور المتنامي لإسرائيل في شمال العراق، الأمر الذي دفع هذه الدول لتوحيد سياساتها والتقارب فيما بينها لمواجهة الأخطار التي تهدد أمنها.

وتحسنت العلاقات التركية مع أعدائها التقليديين (اليونان، روسيا، أرمينيا) مما يقلل من أهمية استمرار تحالفها الاستراتيجي والعسكري مع إسرائيل، خاصة في ظل نهج تركيا لتبني مواقف أكثر إيجابية مع جميع الأطراف الداخلية والخارجية من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي.

لقد أدت كل هذه الأمور إلى تحول في العلاقات التركية- الإسرائيلية وليس إلى تغير، لأن كلا البلدين يعرف مدى أهميته للآخر وفقا لمنظور المصالح المتبادلة بينهما، غير أن هذا أدى إلى حدوث توتر بينهما وتغير في منظومة أولويات السياسة الخارجية التركية تجاه العالم.

2.1.4 التدخل الإسرائيلي في العراق (الأكراد)

قبل الحديث عن التدخل الإسرائيلي في أكراد العراق لا بد من البحث في مدى حساسية القضية الكردية بالنسبة للأتراك.

شهد القرن التاسع عشر بداية انتشار القومية الكردية والوعي القومي الحديث بمفهومه الحديث في كردستان، فأصبح الكرد ينزعون إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية، ولذلك اندلعت الثورات الكردية التحررية في هذا القرن[1]، حيث قام الكرد بعدة ثورات على العثمانيين، لكنها جميعا باءت بالفشل الكردي والقمع العثماني.

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى وقف الأكراد إلى جانب العثمانيين، ولكن بعد انتهاء الحرب انهزم العثمانيون وانتصر الحلفاء، مما أدى إلى رضوخ العثمانيين إلى شروط الحلفاء والتوقيع على معاهداتهم التي كان من ضمنها معاهدة (سيفر) التي حاول الغرب من خلالها مداعبة المشاعر والعواطف الكردية المطالبة بالاستقلال، إلا إنه لم يكتب لها النجاح؛ لأن الغرب لم يكن مهتما إلا بمصالحه، أما ذكره للأكراد في المعاهدة فلم يكن

1. حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2002، ص 45.

سوى مناورة إعلامية للرأي العام الكردي والعالمي على أنه أتى ليساعد القوميات للتحرر من الظلم والاضطهاد العثماني.

ومعاهدة (سيفر) التي تسمى أيضا (معاهدة الصلح) قبلت بها تركيا العثمانية في 10 آب/أغسطس عام 1920 عقب الحرب العالمية الأولى، بين الدولة العثمانية وقوات الحلفاء، لكنها لم تبرم على الإطلاق، بل إن الحركة القومية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك بعد أن تولت الحكم في تركيا في 29 تشرين أول/ أكتوبر عام 1923 رفضت ما جاء في المعاهدة، واعتبرت أن بنودها تمثل ظلماً وإجحافاً لالدولة التركية؛ وذلك لأنها أُجبرت على التنازل عن مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت واقعة تحت نفوذها[1].

وقد نصت هذه المعاهدة على:

- منح تراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان.
- الاعتراف بكل من سوريا والعراق مناطق خاضعة للانتداب.
- الاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية.
- الاعتراف باستقلال أرمينيا.
- اعتبار مضائق البسفور والدردنيل مناطق مجردة من السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم.

وفيما يتعلق ببنود هذه المعاهدة الخاصة بالشأن الكردي فقد نصت على: حصول كردستان على الاستقلال حسب البندين 62 و 63 من الفقرة الثالثة، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان استنادا إلى البند 62 وكان نص هذا البند:"إذا حدث خلال سنة من تصديق هذه الاتفاقية أن تقدم الكرد القاطنون في المنطقة التي حددتها المادة (62) إلى عصبة الأمم قائلين: إن غالبية سكان هذه المنطقة ينشدون الاستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم بأن هؤلاء السكان أكفاء للعيش في حياة مستقلة وتوصيتها بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المنطقة، وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعا لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وبين تركيا".

1.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9278E6D6-C4B6-44C5-A210-221837A63CD9.htm

وقد رفضت حكومة أتاتورك قبول هذه المعاهدة وعملت على إخراج اليونانيين من آسيا الصغرى، وأصرت على تسوية جديدة تحققت لها بالفعل في معاهدة لوزان عام 1923 التي تجاهلت ما أقرته معاهدة سيفر من حقوق للكرد.

وتتوزع كردستان بصورة رئيسة في أربع دول، هي العراق وإيران وسوريا وتركيا، فيما يوجد عدد من الكرد في بعض الدول التي نشأت على أنقاض الاتحاد السوفييتي السابق، وتشكل كردستان في مجموعها ما يقارب مساحة العراق الحديث، وتختلف التقديرات بشأن عدد الأكراد بين 25-40 مليونا، موزعين بنسبة 25% في تركيا، و20% في إيران، و20% في العراق، و15% في سوريا وأرمينيا، واستنادا إلى تقديرات عام 2006 فإن ما يقارب من30-40% من مجموع 70 مليوناً من الساكنين في تركيا هم من الأكراد، ويقدر عددهم بحوالي 20.5 مليون نسمة، مما يجعل تركيا مركزا لمعظم الأكراد، فهم يشغلون 19 ولاية من الولايات التركية، البالغ عددها 90 ولاية، وهذه الولايات تقع في شرق تركيا وفي جنوبها الشرقي، وهي: أرزنجان ـ أرضروم ـ قارص ـ ملاطية ـ تونجالي ـ ألازيغ ـ بينجول ـ موش ـ آغري (قرا كوسه) ـ باطمان ـ آدي يمان ـ ديار بكر ـ سعرت (سيرت) ـ بيتليس ـ (بدليس) ـ وان ـ أورفا ـ ماردين ـ حكّاري (جولامريك) ـ شرناخ، كما يوجد عدد كبير منهم في ولايتَي سيواس وأنقرة، وفي مستوطنات قرب أضنه[1]، وتقدر مساحة المناطق الكردية في تركيا بـ 194 ألف كم[2].

وقد شكلت القضية الكردية هاجسا أمنيا وسياسيا واجتماعيا داخل تركيا، وأصبحت مصدر قلق واضطراب دائم في تركيا[2].

وفي التصعيد الكردي ضد تركيا تم تأسيس حزب العمال الكردستاني (PKK) في 27 تشرين ثاني/ نوفمبر 1978، وعين عبد الله أوجلان رئيسا له عند تأسيسه، وقد تجاوز عدد عناصره في التسعينيات 10 آلاف مقاتل، ومنذ سنة 1984 بدأ الحزب نشاطه العسكري داخل كردستان، وقد أعانت تضاريس المنطقة الوعرة متمردي الحزب في حربهم ضد الجيش التركي، وقد اتخذوا من كردستان العراق منطقة تحمي قواعدهم

1. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF

2. همام محمد العزاوي، المسألة الكردية في العلاقات العراقية-التركية و أثرها في الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، عدد 120 ، 2004، ص 203.

الخلفية، كما أقاموا تحالفا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة مسعود البارزاني، غير أن الحزب تلقى ضربة قاصمة بعد اعتقال زعيم الحزب عبد اللـه أوجلان في نيروبي يوم 15 شباط/فبراير 1999، بعد 15 سنة من العمل العسكري المسلح، وحكم عليه بالإعدام في حزيران/يونيو من السنة نفسها، ثم خفف الحكم من الإعدام إلى السجن المؤبد بجزيرة صغيرة في بحر مرمرة، واختار الحزب بعده شقيقه الأصغر عثمان أوجلان[1]، الأمر الذي كان يدفع تركيا إلى توجيه ضربات لحزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية من 1995- 2008.

مما سبق يمكن فهم مدى الحساسية التي يتمتع بها الملف الكردي لدى الأتراك؛ إذ يعني قيام كيان كردي منفصل عن تركيا خسارة تركيا لـ 19 ولاية من ولاياتها البالغة 90 ولاية، وانفصال حوالي 20 مليونا من مواطنيها المقدر عددهم 70 مليونا، وخسارة نسبة كبيرة من مساحتها الحالية، مما يؤدي إلى فقدانها عمقا استراتيجيا في مواجهتها العسكرية مع الدول المعادية، إضافة إلى الموارد المائية والمواد الخام التي ستنتزع من تركيا بحكم انفصال الأراضي الكردية عنها، والخسائر الهائلة في الأرواح التي كبدها حزب العمال الكردستاني لتركيا، مما هدد أمنها واستقرارها الداخلي.

لقد كانت الورقة الكردية جاهزة على الدوام للعب والاستثمار من جانب القوى الدولية والإقليمية، ولم يكن ذلك بعيداً عن المخططات الإمبريالية والصهيونية؛ فالقضية الكردية، إضافة إلى كونها نزاعاً داخلياً في تركيا وإيران والعراق بالدرجة الرئيسة، فإنها مصدر خلاف وصراع وتحريك بينها، وكانت بالقدر نفسه مصدر اتفاق ومساومة وصفقات بين الحكومات التي يجمعها قاسم مشترك أعظم، هو التنكر للحقوق القومية للشعب الكردي، ولذا ظلت بؤرة ساخنة وعامل قلق دائم[2].

وكان الدعم الإسرائيلي إلى أكراد العراق قد بدأ عام 1963 من خلال الملا مصطفى البرزاني قائد التمرد الكردي ضد حكومات العراق وجيشها، مرتكزا إلى وفود المستشارين الإسرائيليين الذين لم يفارقوه أو يفارقوا معسكره طيلة تلك السنوات حتى 1975، بعد القضاء على التمرد الكردي هناك، بالاتفاق العراقي- الإيراني على إنهاء

1. http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1071221

2.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/765E9E75-3CAE-47FB-9DA6-953CED4DE588.htm

النزاع بينهما، حيث كان يصل الدعم الإسرائيلي للأكراد عن طريق شاه إيران[1].

وهنا يمكن فهم الدور الإسرائيلي في العراق؛ حيث إن إسرائيل، بحجة البعد الإنساني، كانت تساعد الأكراد من أجل تقرير مصيرهم، لكن هذا الدعم اقتصر على أكراد العراق، ولم يشمل أكراد إيران أو أكراد تركيا، ويمكن إرجاع هذا للعلاقات الجيدة بين إسرائيل وهاتين الدولتين (تركيا، وإيران الشاه) ولعدائها للعراق، فكانت تدعم الأكراد للحصول على استقلالهم الذاتي لإبعاد العراق عن الصراع العربي- الإسرائيلي في فلسطين من خلال تشتيت تركيزه واستنزاف طاقاته وموارده في النزاع مع الأكراد، وأيضا يبرز الموقف الغريب لعدة أطراف في هذه القضية؛ فبينما تُمِدُّ إسرائيل الأكراد في العراق بالسلاح لتقرير مصيرهم والانفصال عن العراق، صادرت هي نفسها هذا الحق من الفلسطينيين، وتقوم بقصفهم على الدوام.

وكذلك كان موقف شاه إيران، حيث كان يسمح للإسرائيليين بالدخول إلى كردستان العراق وتهريب الأسلحة لهم عبر أراضيه، ولكنه في المقابل كان يقمع الأكراد والعرب في إيران الذين يطالبون بالحكم الذاتي أو حق تقرير المصير، وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا التي دعمت حزب العمال الكردستاني في أعماله العسكرية ضد تركيا، وهي بالداخل تقمع الأكراد لديها، ومن هنا يبدو واضحا أن مواقف تلك الأطراف من القضية الكردية لم يكن موقفاً إنسانياً، أو لعدالة القضية الكردية، إنما كان للضغط على أطراف أخرى وتحقيق مصالح وغايات.

وبعد سقوط الشاه عام 1979، وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وتولي صدام حسين رئاسة العراق، انقطع المد العسكري الإسرائيلي لأكراد العراق.

لكن الأمر لم يستمر طويلا، حيث تم بعد حرب الخليج الثانية 1991 إضعاف سلطة بغداد المركزية عن أنحاء متفرقة من العراق، وخاصة منطقة كردستان، بحكم الحظر الجوي الذي فرضته واشنطن وحلفاؤها على بغداد، مما أدى إلى ظهور حكم ذاتي وتشكيل حكومة كردية في شمال العراق، وبعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله وسقوط نظام صدام حسين عام 2003، وغياب السلطة الأمنية، أصبح العراق مسرحاً مفتوحاً أمام

1. شلومو نكديمون، انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، ترجمة: بدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 2004، ص 15.

مختلف القوى لتتصارع فيه وتستغله، وخاصة من قبل مختلف دوائر المخابرات الإقليمية والعالمية، لا سيما الموساد الإسرائيلي الذي عاد للعمل في العراق بنشاط أكبر وأوسع، وخاصة في الشمال مع حلفائه التقليديين الأكراد، حيث يسعى الموساد ضمن منظومة غربية- صهيونية- أمريكية لتقسيم العراق لثلاثة فيدراليات متناحرة: سنية وشيعية وكردية، الأمر الذي أدى إلى إثارة مخاوف دول الجوار للعراق، بما فيها تركيا؛ إذ تخشى تركيا من قيام دولة كردية قوية عسكرياً وغنية- حيث تضم المناطق الكردية في العراق أغنى آبار النفط العراقية- على حدودها الجنوبية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ثورة الأكراد في داخلها للحصول على استقلالهم بدولة خاصة بهم، خاصة في ظل إيواء أكراد العراق لمقاتلي حزب العمال الكردستاني.

وقد ذكرت صحيفة (الفرات السورية) نقلا عن صحيفة (ملى غازيته التركية) في عددها الصادر في 24 حزيران/يونيو 2006 أن الشركات الإسرائيلية الكبيرة والمسؤولين الأمنيين الكبار في إسرائيل أنشؤوا معسكراً سرياً في شمال العراق بهدف التدريب على الأسلحة، وقالت: إن المدربين الإسرائيليين عبروا إلى المنطقة عن طريق تركيا على أنهم اختصاصيون في الزراعة، وأضافت: إن الشركات الإسرائيلية أنشأت معسكراً سرياً للغاية في المنطقة الصحراوية في شمال العراق تحت اسم رمزي (Z)، مضيفة أن الشركات الإسرائيلية قامت أيضا بإنشاء مطار في مدينة أربيل[1].

ويشكل هذا بالنسبة لتركيا تهديدا أمنيا وعسكريا واضحا، حيث إن إنشاء معسكر كهذا يعني تطوير قدرات الأكراد العسكرية على الصعيدين التدريبي والميداني، بالحصول على أسلحة جديدة ومتطورة، خاصة في ظل التطور العسكري التكنولوجي الذي تمتلكه إسرائيل، حيث يمكن لحزب العمال الكردستاني الحصول، عن طريق أكراد العراق، على استراتيجيات وأسلحة جديدة يدخلها إلى ساحة المعركة في مواجهة تركيا، مما يؤدي إلى اختلال في ميزان القوى بين الطرفين.

وقبل ذلك، وفي 8 تشرين أول/أكتوبر 2003 نشرت صحيفة الحياة اللندنية تقريرا من القدس المحتلة تحدث عن 10 شركات إسرائيلية وقّعت أو ستوقع عقودا تجارية مع

1. صحيفة الفرات السورية، 2006/6/24.

القوات الأمريكية في العراق، وأن بعضا من تلك الشركات بدأت عملها داخل الأراضي العراقية بشكل مباشر مع شركة (بكتل) التي يرأسها جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، أو من خلال شركات أردنية تعمل في إطار الغرفة التجارية الأردنية- الإسرائيلية، في حين تعقد اجتماعات أخرى للبت في إمكانات إعادة العمل في أنبوب النفط بين كركوك وميناء حيفا، وأكد التقرير أن من بين الشركات الإسرائيلية شركة (أريديوم) التي وقعت عقدا مع الجيش الأمريكي بقيمة 5 ملايين دولار لإقامة شبكة هواتف عمومية، كما وقعت شركة (أوسيم) للمنتجات الغذائية عقدا آخر، ووقعت شركة (تامي أربع) لتكرير المياه عقدا ثالثا، وشركة (مولتيلوك) لصناعة الأبواب المصفحة عقدا رابعا، أما شركة (تنور غاز) لتصنيع أفران المطبخ فهي تعمل من خلال شركة قبرصية وتورد إنتاجها للعراق.

إضافة إلى ما سبق، فقد ذكر التقرير معلومتين مهمتين، **أولاهما** أن معهد التصدير الإسرائيلي توقع أن يبلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى العراق في مشاريع البنية التحتية والتسويق وغيرها للمعاملات التجارية خلال السنوات الثلاث المقبلة نحو 100 مليون دولار، تضاف إليها 50 مليونا على شكل تمويل غذائي ومستلزمات مماثلة لمئات آلاف الجنود الأمريكيين، أما **المعلومة الثانية**، فإنّ من بين أبرز المسؤولين الإسرائيليين عن العلاقات التجارية مع العراق أمنون شاحاك رئيس الأركان السابق[1].

وفي سياق تحليل هذا التقرير يمكن القول: إن هذه العقود تضر بالاقتصاد التركي، وتعد تدخلاً إسرائيلياً سافرا، إضافة إلى أن العراق من دول الجوار الجغرافي لتركيا، ويعد مجالا حيويا لنشاط شركاتها الاقتصادية، وتوقيع الشركات الإسرائيلية لهذه العقود أوجد منافسا للشركات التركية في دائرتها، فضلا عن الشركات الغربية العملاقة، مما حرم الشركات التركية من توقيع هذه العقود والاستفادة بالقيام بمشاريعها.

وإن إعادة العمل بمشروع أنبوب النفط بين كركوك وميناء حيفا يعني إفقاد تركيا لخط أنابيب النفط الذي يمتد من كركوك العراقية إلى ميناء جيهان التركي، الأمر الذي يضر أيضا بمصالح تركيا الاقتصادية؛ فلهذا الأنبوب أهمية حيوية لاقتصاد تركيا عموما

1. الهويدي، صحيفة الشرق الأوسط ، 2003/11/5.

ومنطقة الأناضول خصوصا، كما أنه يتحكم إلى حد بعيد في مجمل العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، وكانت الرسوم التي تتقاضاها تركيا نظير نقل وتصدير نفط العراق عبره قبل أزمة الخليج الثانية تتجاوز 400 مليون دولا سنوياً[1].

ويظهر مدى التحرك الإسرائيلي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي له، مما يؤكد مخاوف تركيا الأمنية تجاه الدور الإسرائيلي في العراق بشكل عام ومناطق الأكراد بشكل خاص، خاصة أن المسؤول عن العلاقات التجارية الإسرائيلية مع العراق هو رئيس أركان سابق، مما ينفي الطابع التجاري للعلاقات بينهما فقط، ويدل على أن لإسرائيل مآرب أخرى سياسية وعسكرية لتحقيق مصالحها في العراق.

والجدير بالذكر أن تركيا بمختلف أجهزتها تنبهت لذلك، وأبدت مخاوفها من الدور الإسرائيلي؛ حيث تم نشر الموضوع في صحيفة (أشكام التركية)، وأبرزته في اليوم التالي على صدر صفحتها الأولى صحيفة (الجمهورية التركية) واسعة الانتشار، وكانت عناوينها (إسرائيل تمتلك مناطق النفط) (احتلال ثان للعراق)، وذكرت الصحيفة أن الإدارة الأمريكية للعراق أصدرت تراخيص تتيح لشركات إسرائيلية امتلاك الأراضي، كما سمحت لكويتيين وقطريين بشراء أراضٍ في جنوب العراق، وحسبما ذكرت (يديعوت أحرونوت) فإن نشر هذه المعلومات في الصحافة التركية أسهم في تأجيج المشاعر المعادية لإسرائيل بين الأتراك، وكانت له تداعيات أخرى، حيث استدعي دبلوماسي إسرائيلي رفيع المستوى إلى مقر وزارة الخارجية التركية، وأبلغه أحد المسؤولين الأتراك قلق بلاده بخصوص محاولة إسرائيل شراء أراض غنية بالنفط في شمال العراق، إضافة إلى تحركاتها الأخرى في مناطق تكمن فيها مصالح للدولة التركية، لكن رد الفعل الإسرائيلي بدا مراوغاً وحريصاً في الوقت ذاته على طمأنة حكومة أنقرة؛ ففي حين أبلغ الأتراك أن إسرائيل لا تربطها أي علاقات خاصة بالأكراد ولا تقدم لهم أي مساعدات، فإن تل أبيب أخبرت الحكومة التركية أيضاً بأنها لا تملك معلومات بخصوص قيام شركات إسرائيلية بالعمل في شمال العراق في مجال شراء العقارات أو التنقيب عن النفط، وإذا كان هناك

1. جلال عبد الله معوض، التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مجلد 21، عدد 237، 1998، ص29.

نشاط إسرائيلي من ذلك القبيل، فربما قامت به شركات خاصة لا سلطان للحكومة الإسرائيلية عليها، فضلاً عن أنها لا تحتاج إلى مصادقة من الحكومة[1].

ويذكر هنا أن القانون الإسرائيلي يمنع إبرام صفقات بين شركات أمنية في إسرائيل وجهات خارجية دون الحصول على موافقة وزارة الحرب الإسرائيلية، فكيف تنفي الحكومة الإسرائيلية علمها بما تقوم به شركاتها في العراق؟

وباختصار، فإن الدور الذي تلعبه إسرائيل في العراق يؤدي إلى تهديد أمن تركيا اقتصاديا وعسكريا، ويؤدي إلى تهديد استقرارها الداخلي كذلك، ولكن يبدو أن الحكومة التركية تريد التصرف حيال الأمر بحذر وروية، خاصة في ظل التطمينات الإسرائيلية لها بين الحين والآخر بأنها لا تنوي تهديد مصالحها في العراق.

وربما يكون من أهم أهداف التغلغل الإسرائيلي في المناطق الكردية في شمال العراق، محاولة إسرائيل تحويل المناطق الكردية لمحطات تجسس على سوريا والعراق بدلا من تركيا، نظراً لتقلبات السياسة التركية التي لا تريد إسرائيل الاعتماد الكلي عليها، مراهنة على الصراع الكردي مع كل من تركيا وإيران وسوريا، وصعوبة حل هذه القضية على مدى عقود طويلة.

3.1.4 التطلعات التركية لدور قيادي في المنطقة

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بدأت أهمية تركيا تتراجع لدى الغرب، وأخذت تتراجع كذلك أهمية القواعد العسكرية التركية في ظل الوجود الدائم للقوات الأمريكية في منطقة الخليج بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وبعد احتلال العراق عام 2003، الأمر الذي دفع بالأتراك للتحرك من أجل إيجاد دور قيادي لهم في المنطقة ينبع من مكانتهم وقدراتهم، وليس بسبب تحالفهم وانتمائهم للغرب.

ويرى الأتراك أن أحقيتهم بهذا الدور تنبع من كونهم يمثلون جسرا بين حضارتين مختلفتين؛ فجزء من تركيا يقع في آسيا والآخر في أوروبا، والبحث عن مكانة جديدة

1. الهويدي، صحيفة الشرق الأوسط، 2003/11/5.

لتركيا يعود إلى مسلمّات في السياسة الخارجية، تتلخص فيما قاله جلال الدين كارت سفير تركيا في حلقة نقاش مغلقة حول السياسة الخارجية التركية نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت بتاريخ 27 حزيران/يونيو 2002، حيث قال[1]:"إن تركيا بلد يتميز بما يلي:

1- شعب فتي وحيوي يبلغ عدده نحو 70 مليون نسمة.

2- موارد طبيعية غنية.

3- اقتصاد يقع في المرتبة 18 في العالم من حيث الحجم.

4- تعدد التراث الثقافي من العثمانيين إلى السلاجقة، ومن الحثيين إلى المماليك.

5- جيش مدرب بشكل متميز، ويعد ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي.

أما من الناحية الجغرافية فإن تركيا تتميز بأنها:

1- محاطة بثلاثة بحار.

2- تشكل جسرا طبيعيا يربط أهم قارتين في العالم: آسيا وأوروبا.

3- تقع على تقاطع أوروبا، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

4- تقع بين أوروبا ومصادر الطاقة الغنية للشرق الأوسط وحوض قزوين.

5- لها مضائق تربط البحر الأسود بالبحر المتوسط".

من هنا يرى الأتراك أن بلدهم فريد من نوعه في هذا العالم، وتركيا المسلمة هي الدولة العلمانية الوحيدة في العالم التي برهنت أن الإسلام يمكنه أن يتعايش مع الديمقراطية، بتنوعها واختلافها هذا، وترى تركيا أنها الدولة الوحيدة القادرة على قيادة المنطقة، وأن ينضوي الجميع تحت لوائها، لذلك هي تريد أن تقف على مسافة واحدة من جميع أطراف المنطقة، ولذلك حاولت إقامة علاقات متوازنة وطيبة مع إسرائيل والعرب على حد سواء حتى لا يتهمها العرب بالتحيز لصالح إسرائيل، ويمكن أن نرى ذلك الدور التي تصبو إليه تركيا في محاولتها الوساطة بين إسرائيل وسوريا، وبين إسرائيل

1. جلال الدين كارت، السياسة الخارجية التركية أبعادها وآفاقها، مجلة شؤون الأوسط، عدد 107، صيف 2002، ص165.

والفلسطينيين، واللقاء الذي رتبته بين وزير الخارجية الإسرائيلي ونظيره الباكستاني، ومحاولتها الأخيرة التي قامت بها لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة.

ويبدو أنه منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، في أعقاب انتخابات 11 تشرين ثاني/نوفمبر 2002، تعيش تركيا في طريق إعادة صياغة لمسارها الجيوسياسي وأولياتها الجيوسياسية، وفق ما تراه يحقق مصالحها القومية، ولذا تشعر أنقرة أن الوقت قد حان لكي تسير تركيا في مسار تحدده مصالحها الوطنية الخاصة بصرف النظر عن ملاءمتها أو مخالفتها لأهداف قوة أخرى؛ فهي لعبت اللعبة الأمريكية لسنوات طويلة لمصلحة الأمريكان وليس لمصلحتها، ولكن الوقت حان لإعادة صياغة مسارها وفق مصالحها هي بالأساس، دون النظر إلى مخالفة ذلك لأهداف الولايات المتحدة[1].

فالرغبة التركية بإعادة النظر في استراتيجياتها في المنطقة وفقا لمصالحها بعيدا عن الفلك الأمريكي، يعد عاملاً إضافياً لتباعد المصالح التركية- الإسرائيلية، خاصة بعد خروج تركيا من تحت المظلة الأمريكية المتمثل برفضها السماح لأمريكا باستخدام أراضيها في ضرب العراق، الأمر الذي يعد مفترق طرق بين هذه الدول الثلاث، فمصلحة أمريكا وإسرائيل في غزو العراق وتقسيمه، لكن هذا الأمر لا يخدم المصالح التركية؛ لأن تركيا تريد عراقا موحدا مستقرا لضمان استقرارها واستقرار المنطقة التي تريد قيادتها نحو الأمن والازدهار، ويبدو أن تركيا تريد أن تكون قائدة للعالم الإسلامي والشرق الأوسط بدلا من أن تكون ذيلا للغرب.

ومن ذلك محاولة تركيا حل جميع مشاكلها مع دول الجوار وتبني مواقف للتصالح وحل الأزمات حتى تتفرغ لتكون دولة محورية ومركزا للأحداث ولإطلاق التنمية الاقتصادية الداخلية، الأمر الذي ينتج عنه زوال التهديدات الخارجية لتركيا، ويؤدي إلى فتور علاقاتها مع إسرائيل لزوال التهديد.

4.1.4 الرفض التركي الشعبي للعلاقات مع إسرائيل

يعد الشعب التركي حجر الزاوية في موازين القوى في تركيا رغم إحكام المؤسسة

1. عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، مجلد 39، العدد 156، أبريل 2004، ص136.

العسكرية قبضتها على جميع المؤسسات التركية، ولذا فإن الشعب يعيد انتخاب مـن يـراه مناسبا، حتى ولو لم يحظ برضى العسكر، ومن هنا لم يستطع الجيش، الذي يرعـى العلاقـات التركية- الإسرائيلية، إقناع الشعب التركي أو الحصول على قبوله ورضـاه عـن هـذه العلاقـات، فرغم مرور 60 عاماً على العلاقات إلا أن الشعب التركي ما زال رافضا ومعارضا لها.

وينظر الشعب التركي لإسرائيل بعين البغض والكراهية، وفي أحسن الأحوال ينظـر إليهـا بعين الريبة والشك والحذر، فالاعتراف بإسرائيل كان اعترافاً واقعياً تحـت الضـغوط الغربيـة، ولم يكن في يوم من الأيام مقبولا شعبيا داخل الأوساط التركية، ومـما يؤكـد عـلى ذلـك قيـام الشعب التركي بعدة تظاهرات واحتجاجات عـلى ممارسـات إسرائيـل في الأراضي الفلسـطينية المحتلة، كان أهمها انعقاد مهرجان القدس الذي أقامه حزب السلامة الـوطني بزعامـة نجـم الدين أربكان في 6 أيلول/سبتمبر عام 1980، وكان المهرجان قد حمل شعار (تحرير القـدس) وشارك فيه نحو 100 ألف شخص جـاءوا يلبسـون الطـرابيش والعمامـات ويرفعـون البيـارق الخضراء، مطلقين هتافات معادية للنظام العلماني وداعين لهدمه وإقامة دولة إسـلامية بـدلا منه، وبعد قيام هذا المهرجان بستة أيام فقط قامت المؤسسة العسكرية التركية بـانقلاب 12 أيلول/سبتمبر 1980، وقد اعتَبَرَ أربكان أن مهرجان القدس كان أحد أسباب قيام الانقلاب[1].

ونتيجة للغليان الشعبي في هذا الاتجاه طرد البرلمان، في خطوة لم يسبق لها مثيل، وزير الخارجيـة خـير الـدين أركـمان مـن منصـبه في أيلـول/سـبتمبر 1980 بسـبب عـدم اهتمامـه بالمصـالح الإسـلامية في القـدس، ثـم ازداد تـدهور العلاقـات مـع إسرائيـل عقـب الانقـلاب العسكري عام 1980، حيث استدعت أنقرة سفيرها في إسرائيل وطلبت من إسرائيل أن تفعل الشيء نفسه، ولم تعد العلاقات إلى مسـتوى تبـادل السـفراء إلا في كـانون أول/ديسـمبر عـام 1991 بعد البدء في عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط[2].

ويعد التدهور في العلاقات من قبيل مراعاة العسـكر لمشـاعر الشـعب الـتركي وتجنـب المواجهة معه، وكان ذلك من خلال اتخاذ عدة قرارات لتهدئته، وأهمها:

1. عيسى، القضية الكردية في تركيا، ص276-277.
2. يافوز، العلاقات التركية- الإسرائيلية، ص10- 11.

1- سحب السفير التركي عام 1956 من تل أبيب وتخفيض العلاقات الى رتبة سكرتير أول احتجاجا على العدوان الثلاثي على مصر.

2- افتتاح بعثة دبلوماسية كاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة عام 1979، وامتناع تركيا عام 1976 عن التصويت على قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بإلغاء قرار يعتبر الصهيونية مساوية للعنصرية، مما أدى لتعرض تركيا لانتقادات غربية حادة جراء امتناعها[1].

3- خفض تركيا لحجم تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل عام 1980 احتجاجا على قرار الكنيست بضم القدس الشرقية لإسرائيل واعتبار القدس عاصمة لها[2].

وكان من أضخم المظاهرات في تاريخ تركيا المظاهرة التي دعا لها حزب السعادة في 4 كانون ثاني/يناير 2009 التي ضمت مليون شخص للتنديد بالعدوان الإسرائيلي الذي بدأ على غزة في 27 كانون أول/ديسمبر عام 2008، ولأول مرة يرفعون هتافات واضحة العداء لإسرائيل مثل (الموت لإسرائيل)، عدا عن عشرات المظاهرات الأخرى التي ضمت عشرات الآلاف من المتظاهرين التي تطالب بقطع العلاقات مع إسرائيل، وتطالب أيضا بطرد السفير الإسرائيلي من أنقرة[3].

ولا يقتصر عداء الشعب التركي لإسرائيل بسبب القضية الفلسطينية فقط، بل إن غالبيته العظمى تؤمن أن للصهيونية العالمية يدا في سوء حالة الاقتصاد التركي[4].

ويعتقد الباحث أن الشعب التركي الآن يرى أنه لا ضرورة لاستمرار العلاقات التركية- الإسرائيلية، خاصة في ظل الفشل في صيانة بعض الطائرات التركية، مما أدى إلى سقوطها، ودفع بالشعب التركي إلى التأكيد على أنه لا داعي للعلاقات معها، حيث كان الجانب العسكري هو أحد أهم دوافعها، خاصة في ظل ظهور شركات وطنية تركية للصناعات العسكرية، وفي ظل تراجع العلمانية، وعودة المظاهر الإسلامية في البلاد،

1. المرجع السابق: ص10- 11.
2. عيسى، ص276-277.
3. صحيفة الرأي الأردنية، 2009/1/5.
4. Gregory A. Burris، Turkey-Israel: Speed Bumps، Middle east، 2003

إضافة إلى فشل اللوبي الصهيوني الأمريكي في منع تصويت لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي في 13 تشرين أول/أكتوبر عام 2008 على وصف قتل الأرمن بأنه إبادة جماعية، وربما يكون هذا التراخي من قبل اللوبي الصهيوني نتيجة لفتور العلاقات التركية- الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية.

ومن عوامل تغير الموقف الشعبي التركي تراجع العلمانية داخل تركيا، ومن مظاهر ذلك عودة غالبية الشعب التركي إلى عاداته وتقاليده، وانتخابه لحكومة ذات جذور إسلامية لمرتين على التوالي، إضافة إلى قبول حزب الشعب العلماني "حزب أتاتورك" في عضويته نساء محجبات في محاولة منه لجلب أصوات الشعب التركي لصالحه في الانتخابات، وهذا يعد مؤشراً مهماً على تراجع الأفكار العلمانية داخل تركيا.

5.1.4 تحسن العلاقات التركية- العربية

كانت الخلافات التركية- العربية والاتهامات المتبادلة بين الطرفين بالخيانة أحد أهم أسباب إقامة علاقات وتعاون استراتيجي بين تركيا وإسرائيل، فكل من تركيا وإسرائيل كانت ترى في الآخر شريكاً استراتيجياً مهماً لمواجهة التهديدات العربية.

لكن تغير الظروف الدولية والداخلية حوَّل العداء التركي- العربي إلى تحالف في بعض القضايا؛ حيث تحول خلافها مع سوريا، الذي كاد أن يتحول إلى حرب عام 1998، إلى علاقات جيدة فيما بعد، بسبب الأوضاع في العراق وفلسطين، ولوصول تيار إسلامي لسدة الرئاسة في تركيا، ولمحاولة تركيا تحسين علاقاتها مع كافة الدول العربية والإسلامية لتغير نظرتها لدورها في المنطقة، مما جعلها أكثر قربا من العرب لتكون على مسافة واحدة من جميع الأطراف، خاصة في ظل دورها كوسيط في عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط على المسارين الفلسطيني- الإسرائيلي والسوري- الإسرائيلي.

ومن الجدير بالذكر أن من بوادر التقارب التركي- العربي- الإسلامي انتخاب البروفيسور التركي (أكمل الدين إحسان أوغلي) أمينا عاما لمنظمة المؤتمر الإسلامي في كانون ثاني/يناير عام 2005، وهو أول تركي يتولى أمانة المنظمة منذ تأسيسها عام 1969، ويأتي انتخابه بعد تولي حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية للسلطة في تركيا، ومبادرته لتعزيز أفق التعاون بين تركيا والدول الإسلامية بشكل عام والعرب بشكل

خاص، الأمر الذي قابلته رغبة عربية إسلامية في السياق نفسه، وكان ذلك مـن خـلال تصـويت العرب لصالح انتخاب أوغلي، والأهم من ذلك هـو التقـارب السـياسي الـذي حـدث بـين تركيـا والدول العربيـة نتيجـة للمواقـف السياسـية التـي اتخـذتها الحكومـة التركيـة المؤيـدة للعـرب ولقضاياهم، واتباعها نظرية تصـفير الأزمـات في التعامـل مـع الخلافـات والمشـاكل مـع الـدول العربية المجاورة، إضافة الى تغيير النظرة للدول العربية المجاورة (سوريا، العراق)، وإيران، مـن خصوم الى أصدقاء وأشقاء، خاصة في ظل تبني تركيا موقفا إيجابيا حيال الملف النـووي الإيـراني مما أبدى ارتياحا لدى إيران وحليفتها سوريا.

إن التقارب التركي- الإسرائيلي الكبير في حقبة التسعينيات كان يحركـه دافـع وجـود عـدو مشترك، وهو سوريا، لكن بعد توقف سوريا عن دعم حزب العمال الكردسـتاني المعـادي لتركيـا وامتناعها عن إيواء زعمائه ومقاتليه بعد الأزمة بين تركيا وسوريا عام 1998، تحول هذا العـداء إلى تقارب بين أنقرة ودمشق، وإلى تعـاون سـياسي واقتصـادي توجتـه زيـارة تاريخيـة قـام بهـا الرئيس السوري بشار الأسد إلى أنقرة في كانون ثاني/يناير عام 2004، ثـم زيـارة قـام بهـا رئـيس الوزراء أردوغان لدمشق في كانون أول/ديسمبر 2004[1].

ويبدو أن هناك إصراراً تركياً- سورياً على تعزيز العلاقات بين البلدين وتطويرهـا لتبلـغ مستوى متقدما لم تشهده من قبل، ويأتي ذلك في رد الأسد على سؤال لـه أثنـاء زيارتـه الأولى لتركيا حول قلق إسرائيل من العلاقات التركية- السورية، بقوله:"لا يهمنا إذا ما كانت إسرائيل قلقة من علاقاتنا، ولا يمكن أن يؤثر ذلك، ولا بأي شكل، على علاقات تركيـا وسـوريا، ولـو أن إسرائيل كانت في وضع المؤثر على هذه العلاقات لما كانت علاقاتنـا عـلى الوضـع الـذي هـي عليه الآن، بالطبع هناك دول كثيرة، وفي مقدمتها إسرائيل، غير مرتاحة من التطور في علاقاتنا، لكن سوريا وتركيا وصلتا إلى وضع يظهر إرادتهما وتصميمهما على إيصال العلاقـات إلى هـذا المستوى"، وقد أكد الرئيس السوري تلاشي شكوك وتخوف كل من الطرفين بالآخر[2].

وكانت أنقرة قد أعلنـت في 26 نيسـان/أبريـل عـام 2009 أنهـا سـتجري أول منـاورات

1. صلاح عبد الرحيم محمد، العلاقات التركية الإسرائيلية، مجلة الأزهر، مجلد 78، عدد 4، 2005 ص 646.
2. حوار مع الرئيس بشار الأسد أجراه محمد علي ، العلاقـات التركيـة-السـورية، مجلـة شـؤون الأوسـط، عـدد 113، 2004، ص212.

لها مع سوريا في نفس الأسبوع باستخدام قوات برية في منطقة حدودية هي أساس صراع مستمر منذ 25 عامًا بين تركيا والمتمردين الأكراد الانفصاليين، ما جعل وزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك يعرب عن قلق إسرائيل من المناورات العسكرية غير المسبوقة بين تركيا وسوريا، حيث قال: "نرى اليوم مناورات سورية- تركية، وهي بالتأكيد تطور مثير للقلق، ولكني أعتقد أن العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل وتركيا ستتغلب حتى على حاجة تركيا للمشاركة في مثل هذه المناورات"[1].

وللمرة الأولى تتخذ العلاقات الثنائية بعدا عسكريا مباشرا بين المؤسستين العسكريتين في البلدين، ونظرا لأن المؤسسة العسكرية في تركيا هي التي تتخذ مثل هذه القرارات فإن إقامة المناورات العسكرية دليل على أن إقامة علاقات جادة مع سوريا يحظى بإجماع داخل تركيا، وليس مقتصرا على رغبات ونوازع «أيدلوجية» داخل حزب العدالة والتنمية، وإن الانتقال إلى هذا المستوى من التعاون الثنائي يعكس استقلالية تركيا في سياستها الخارجية، وايلاء مصالحها الوطنية أولوية على أي أمر آخر، ويزداد معنى هذه الاستقلالية عندما نذكر أن تركيا عضو في حلف شمالي الأطلسي.

ولكن الأهم من ذلك أن القلق الإسرائيلي ناتج من أن العلاقات التركية- الإسرائيلية عسكرية في جوهرها، وقيام مناورات تركية- سورية عسكرية مشتركة هو اختراق سوري هائل للدائرة العسكرية من العلاقات الإسرائيلية مع تركيا.

وللقناعة التركية من عدم نجاعة التعاون الوثيق مع إسرائيل، خاصة في ظل عدم تحقيق أهدافها من وراء هذا التحالف، وأهمها الحصول على تأييد اللوبي الصهيوني للضغط على الكونجرس الأمريكي لتأييد تركيا في بعض القضايا، منها استئصال حزب العمال الكردستاني من شمال العراق الذي لاقى معارضة أمريكية خاصة في ظل العلاقات الأمريكية- الكردية الوثيقة في العراق، وعدم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، والتغلغل الإسرائيلي في شمال العراق، ومساندة الأكراد للاعتماد على أنفسهم للانفصال، وفشل بعض برامج تحديث الأسلحة المسؤولة عنها شركات إسرائيلية، كل هذه الأمور دعت تركيا لإعادة حساباتها في العلاقات مع كل من العرب وإسرائيل والنظر إلى العرب شريكا حقيقيا ومهما في المنطقة يلبي مصالحها اقتصاديا وسياسيا.

---

1. http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=16042

2.4 التحديات التي تواجه الجانب الإسرائيلي

إن التحديات التي تواجه الجانب الإسرائيلي أقل بكثير مما تواجه الجانب التركي، وهـذا يعود لعدم وجود معارضة داخلية في إسرائيـل لتلـك العلاقـات أو معارضـة مـن حلفائهـا أو أصدقائها، بل على العكس من ذلك، فهي تلقى الدعم والتأييـد لاسـتمرار وتطـوير العلاقـات من مختلف الأطراف ذات العلاقة، لما في ذلك من تحقيـق لمصـلحة إسرائيـل، خاصـة في ظـل الحصار المفروض عليها من العرب سابقا، ويمكن أن نجمـل التحـديات التـي تواجـه الجانـب الإسرائيلي بما يلي:

1.2.4 العلاقات مع الدول التي لها خلافات مع تركيا مثل (اليونان، أرمينيا)

قد تتعرض علاقات إسرائيل مع اليونـان وأرمينيـا لفتـور نتيجـة قيـام إسرائيـل بتزويـد الجانب التركي أسلحة متطورة وأنظمة دفاعية، خاصة في ظل العلاقات المتأرجحة لتلك الدول مع تركيا وفقا للظروف حول جزيرة قبرص محل النزاع بين تركيا واليونان، إضافة إلى ضـخامة الاسـتثمارات الإسرائيليـة في قـبرص التركيـة، مـما يـؤدي إلى تنميتهـا وازدهارهـا، وقـد يـؤدي مستقبلا إلى صعوبة توحيد الجزيرة (القبارصة الأتراك والقبارصة اليونان) نظراً لاسـتغناء كـل طرف عن الآخر، وبالطبع تهدف إسرائيل من تلك الاستثمارات إلى طلب ود تركيا، خاصـة أن أنقرة كانت قد أوقفت تعاونها العسكري مـع إسرائيـل منتصـف السـتينيات لحظـة وقفـت الأخيرة مع اليونانيين ضد الأتراك في المسألة القبرصية[1].

وتحاول إسرائيل أن تظهر قدرتها على جعل ساحة مناورتها مفتوحة فيما يخـص المسـائل الأمنية، فبينما كانت تجري مباحثات تعاون أمنية مع تركيا، اقترحت على قـبرص اليونانيـة بيـع ناقلات جنود مصفحة وطائرات تجسس تعمل بالتحكم عن بعد وأنظمـة اتصـالات إلكترونيـة، وتعد إسرائيل في هذا المجال ثالث دولة مهمة في تأمين الأسـلحة لقـبرص اليونانيـة بعـد روسـيا وفرنسـا، إضـافة إلى تأكيـد الـرئيس الإسرائـيلي السـابق عـايزر وايـزمن أثنـاء زيارتـه إلى قـبرص اليونانية عام 1998 أن علاقة التعـاون الاسـتراتيجي الـتركي- الإسرائـيلي لا تحمـل أي صـفة ضـد النظام اليوناني، ولا تحمِّل إسرائيل أي أعباء خاصة[2].

1. نور الدين، صحيفة السفير اللبنانية، 2005/7/21.
2. أوغلو، تركيا والديناميات الأساسية، ص52.

وإضافة إلى ما سبق هناك خلافات تظهر بين اللوبي الصهيوني واللوبيين اليوناني والأرمني؛ حيث يقف اللوبي الصهيوني في مواجهة الأرمن واليونانيين في حال حاولوا استصدار أي قرار من قبل الكونغرس الأمريكي يدين تركيا، وهذه المواقف قد تؤدي إلى فتور في علاقات إسرائيل مع تلك الدول، لكنها لا تشكل عائقا حقيقيا في هذا الاتجاه، خاصة في ظل العلاقات المتواضعة بين إسرائيل وتلك الدول.

2.2.4 محاولة متطرفين يهود الاعتراف بإبادة الأرمن والإطاحة بحزب العدالة والتنمية

وافق الكنيست الإسرائيلي الخميس 27 آذار/مارس 2008 على إدراج موضوع المجازر الأرمينية في تركيا عام 1915 على جدول أعماله بهدف مناقشة اتخاذ قرار باعتبارها مجازر عرقية، وجاءت الموافقة بناء على اقتراح حاييم أورون زعيم حزب ميريتز اليساري دون أي اعتراض من الحكومة التي مثلها في الجلسة وزير الزراعة شالوم سيمحون، وقد وصف سيمحون الموضوع بالمهم جداً بالنسبة للشعب اليهودي، وقال:"إن إسرائيل لا تريد أن تكون طرفاً في هذه الأزمة السياسية الحساسة بين تركيا وأرمينيا"، ودعا صاحب الاقتراح أورون الكنيست لإقرار قانون يعترف بهذه المجازر كما فعل البرلمان الفرنسي عام 2006، وأشارت المصادر الدبلوماسية إلى أهمية موقف إسرائيل التي تلعب دوراً مهماً من خلال اللوبي اليهودي في أمريكا للتصدي لمساعي الأرمن لتمرير قانون خاص بالمجازر في الكونجرس الأمريكي، واعتبرت التطور الأخير مهماً جداً.

كما أثارت استضافة زعيم حماس خالد مشعل في أنقرة في شباط/فبراير 2006 ردود فعل عنيفة جداً لدى اللوبي اليهودي في أمريكا، واشترط على أنقرة الابتعاد عن حماس وسوريا وإيران، وتطوير العلاقات مع تل أبيب، لضمان استمرار دعمه ودعم واشنطن لحكومة أردوغان في مجمل سياساتها الداخلية والخارجية[1].

وقد شهدت العلاقات بين البلدين توتراً إثر الانتقادات التي وجهها أردوغان إلى إسرائيل بسبب حربها على غزة في كانون أول/ديسمبر عام 2008 واستمرت 22 يوما، وأدت إلى سقوط آلاف الشهداء والجرحى الفلسطينيين، وتدمير البنية التحتية لقطاع غزة بالكامل، والمشادة التي وقعت بينه وبين الرئيس الإسرائيلي شيمعون بيريز في ندوة في

1. محلي، صحيفة الخليج الإماراتية، 2008/3/29.

الملتقى الاقتصادي الدولي في دافوس في كانون ثاني/يناير 2009، على خلفية انتقاد الأول للحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وانسحابه من الندوة، مما دفع بقائد القوات البرية المركزية الإسرائيلية الجنرال آفي مزراحي إلى دعوة أردوغان "للنظر في المرآة"، متهماً تركيا بارتكاب مجازر بحق الأرمن وقمع الأكراد وباحتلال شمال جزيرة قبرص، وأدى ذلك إلى نشوب توتر بين الدولتين، وخاصة بين المؤسستين العسكريتين في البلدين، ودفع برئيس الأركان في الجيش الإسرائيلي الجنرال غابي أشكنازي إلى تقديم اعتذار لنظيره التركي[1].

والأهم من ذلك ما نشرته وسائل الإعلام التركية في كانون أول/ديسمبر 2008 عن أن التحقيق في قضية منظمة (أرغنيكون) القومية المتطرفة يؤكد دور الموساد الإسرائيلي في دعم محاولة الانقلاب التي قامت المنظمة بالتخطيط لها للإطاحة بحزب العدالة والتنمية، وقد أثبتت التحقيقات أن هدف المنظمة اغتيال رئيس الوزراء التركي وزعيم الحزب رجب طيب أردوغان للإطاحة بالحكومة، وأن العقل المدبر لهذه العملية الحاخام اليهودي تيونكاي غيوني، وقد هرب إلى كندا عام 2004، وأنه أحد عملاء الموساد الإسرائيلي، وأن هذه هي المحاولة الثالثة للانقلاب على الحزب، حيث كانت الأولى عام 2004، غير أن الأجهزة الأمنية التركية استطاعت إحباطها[2].

والخلاصة أن التحديات السابقة أدت إلى تحول في العلاقات التركية- الإسرائيلية، وربما في المستقبل القريب أو البعيد تؤدي إلى تغير في العلاقات بينهما، ولكن يبدو أن إسرائيل مستعدة للتغاضي عن كل التصريحات والتنديد بها في سبيل استمرار العلاقات مع تركيا، ولكن رغم جميع ما ذكر تبقى العلاقات التركية- الإسرائيلية خاضعة لشبكة معقدة من المصالح المتبادلة بين الطرفين ولتحالفات دولية خارجة على سيطرة الطرف التركي، خاصة في ظل حاجته للسلاح التي لا يستطيع أي طرف تركي إغفالها في الوقت الحاضر، لوقوع تركيا تحت حظر الأسلحة الأوروبية والأمريكية عنها بسبب حقوق الإنسان والقضيتين الكردية والقبرصية، مما يجعل تركيا تخضع للواقعية السياسية في

1. http://ar.timeturk.com/news_print.php?id=13476

2. أحمد البرصان، بعد دعمه منظمة أرغنيكون المتطرفة، الموساد الإسرائيلي يسعى لإسقاط حكومة العدالة والتنمية في تركيا، مجلة المجلة، العدد 1505، 14-20 /2008/12، ص18.

استمرار علاقاتها مع إسرائيل رغم التناقضات والتحديات التي تواجه الطرفين، فتسليح الجيش التركي حاجة ملحة وأولوية تلتزم بها كافة الأطياف السياسية في تركيا.

وإضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن التخلي عن العلاقات التجارية التركية بين ليلة وضحاها؛ فالتبادل والتعاون التجاري بين الدولتين يقدر بمليارات الدولارات، وتركيا الآن، وفي ظل أوضاعها الاقتصادية الحالية والأزمة العالمية، ليست بحاجة إلى انتكاسة جديدة في اقتصادها، ولكن إذا تحسنت العلاقات التركية مع جيرانها وظهرت شركات تركية عسكرية قادرة على سد حاجات الجيش التركي التسليحية والتكنولوجية في المستقبل، وإذا انضمت تركيا للاتحاد الأوروبي، فإنها ستحصل على الأسلحة والتكنولوجيا والتنمية والتطور الاقتصادي من أوروبا، ولن تكون أيضا بحاجة إلى اللوبي الصهيوني في أمريكا؛ لأنها ستكون بمركز قوة في ظل الاتحاد الأوروبي، ولن تحتاج لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي، لأنها ستكون قد التزمت بشروط القبول في الاتحاد الأوروبي مما سينفي عنها أي تهمة خاصة بحقوق الإنسان وما إلى ذلك.

الفصل الخامس

مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية

5. 1 سيناريو نمو العلاقات وتطورها لتحالف وثيق

5. 2 سيناريو توتر العلاقات لتتحول إلى تنافس بينهما في المنطقة

الفصل الخامس
مستقبل العلاقات بين الدولتين

إنّ مسألة التنبؤ بالمستقبل وتوقع السيناريوهات المستقبلية أمر صعب، وغالباً ما يكون مصحوباً بحالة من عدم اليقين، إلا أنه- ورغم ذلك- سيتم طرح عدد من السيناريوهات والتحديات المستقبلية التي تواجه العلاقات بين البلدين من خلال مناقشة كافة المتغيرات والظروف التي ستؤدي إلى نمو العلاقات وتطورها لتحالف وثيق، أو حدوث توتر في العلاقات لتتحول إلى تنافس بينهما في المنطقة.

وبالنسبة للفرضية الرئيسة التي طرحتها الدراسة القاضية بوجود علاقة بين مدى تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية وتحسنها، وبين تهديد أمن المنطقة العربية واستقرارها، فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية، حيث تبين من خلال الدراسة كيف أن تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية أدى إلى تهديد أمن المنطقة العربية (سوريا، العراق، إيران) واستقرارها من خلال إبراز أهمية استخدام الأجواء التركية نتيجة للتحالف بضرب المفاعل النووي العراقي 1982، وموقع دير الزور السوري 2007، إضافة لاستفادة إسرائيل من التحالف لمعرفة حيثيات المواقع العسكرية في كلا البلدين وضربهما بدقة وسرعة عاليتين نتيجة لاعتياد الطيارين الإسرائيليين على أجواء المنطقة بسبب المناورات المشتركة مع تركيا، إضافة إلى بيان ظروف تهديد الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل والواسع (العسكري، والسياسي، والتنموي، والغذائي، والمائي).

وتم أيضا إثبات صحة الفرضية الفرعية الأخرى بوجود أثر للعلاقات التركية- الإسرائيلية على القضية الفلسطينية وعلى عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، عن طريق كيف أن تدني العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002 أدى إلى ظهور تحسن في العلاقات التركية- الفلسطينية، وكان ذلك بتنامي الدعم الرسمي والشعبي التركي للفلسطينيين في مختلف المحافل الدولية، سواء كان ذلك الدعم سياسيا أو ماديا، وما حدث مؤخراً في منتدى دافوس في كانون ثاني/يناير عام 2009 دليل على ذلك، حيث انسحب أردوغان من الجلسة لعدم إعطائه

وقتا كافيا لطرح وجهة النظر الفلسطينية والتركية وشرح معاناة الفلسطينيين من الأحداث الأخيرة، وموقف المسؤولين الأتراك من حرب غزة الأخيرة في كانون أول/ديسمبر 2008، وإثبات كيف أن تركيا حاولت، نتيجة لعلاقاتها المتطورة مع إسرائيل، الضغط على سوريا في مسألة حزب العمال الكردستاني، والانكشاف الأمني السوري من جهتها للضغط على سوريا لتقديم تنازلات لإسرائيل في مفاوضات السلام بين البلدين، وكيف أن عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط أدت إلى تحسن العلاقات التركية- الإسرائيلية وتطورها بشكل ملحوظ، واتسامها بالعلنية والدينامية، وكيف أن العلاقات التركية- الإسرائيلية أدت إلى لعب تركيا دورا مهما في إعادة الطرفين السوري والإسرائيلي إلى المفاوضات غير المباشرة بوساطة تركية بعد انقطاع دام ثلاثة عشر عاما.

وفي ضوء ما تم الوصول إليه من نتائج فسيطرح هذا الفصل السيناريوهين الآتيين:

الأول: سيناريو نمو العلاقات وتطورها لتحالف وثيق.

الثاني: سيناريو توتر العلاقات لتتحول إلى تنافس بينهما في المنطقة.

5. 1 سيناريو نمو العلاقات وتطورها لتحالف وثيق

يمكن للعلاقات التركية- الإسرائيلية أن تنمو وتزدهر وتتطور إلى تحالف وثيق، خاصة بعد التوترات الأخيرة، وذلك إذا تم تعميق الخلافات التركية- العربية وزيادة حدتها؛ فإذا تحول الاتفاق التركي- السوري الآن إلى خلاف بينهما كما في عام 1998 فإن هذا سيؤدي قطعا لتقارب تركي- إسرائيلي، خاصة إذا اختلف الطرفان حول تسوية الأزمة العراقية بشكل عام والكردية بشكل خاص، وإذا ما تم تجديد المطالبات السورية بإقليم الإسكندرونة (هاتاي)، أما بالنسبة للعراق فإن اعتداءات حزب العمال الكردستاني على تركيا انطلاقا من الأراضي العراقية ستؤدي إلى ظهور توتر بين أكراد العراق، أصحاب التمثيل الرئاسي في بغداد، وبين تركيا التي ستحاول الرد على الهجمات من خلال التوغل الواسع في شمال العراق، وعدم الاكتفاء بالغارات الجوية فقط، الأمر الذي سيؤدي إلى اصطدام الجيش التركي بأكراد العراق، وهو ما سيعتبره العراق تعدياً على سيادته وانتهاكا لسلطته وأراضيه، وقد ينشأ عنه نزاع عسكري، خاصة بعد خروج القوات الأمريكية من العراق، وربما يكون هناك دعم إيراني لشيعة العراق على التصعيد

مع تركيا إذا احتدم الصراع والتنافس بين البلـدين عـلى زعامـة المنطقـة لإشـغال تركيـا بـأمور أخرى، وربما يتحول التقارب التركي- العربي إلى عكس ذلك إذا ما تـم الإطاحـة بحـزب العدالـة والتنمية من قبل المؤسسة العسكرية في تركيا، وظهور حكومـة علمانيـة جديـدة تنظـر بعـين الشك والريبة الى العـرب وتسـعى للتقـارب مـع الغـرب وإسرائيـل، فتحـاول هـذه الحكومـة استعداء العرب من أجل طلب رضا الغرب وإسرائيل.

ويضاف إلى ذلـك إمكانيـة ممارسـة الغـرب، وعـلى رأسـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، الضغوط على تركيا لتصويب وتحسـين علاقاتهـا وأوضـاعها مـع إسرائيـل، والتهديـد بتخفـيض المساعدات الاقتصادية لتركيا، خاصة أن تركيا تمر بأوضاع اقتصادية صعبة في ظل الأزمة المالية العالمية، ويمكن تلويح اللوبي الصـهيوني بالضـغط عـلى الكـونجرس الأمـريكي للاعـتراف بإبـادة الأرمن عام 1915، أو دعم اليونان وأرمينيا في خلافاتها مع تركيـا، أو التلـويح بالمسـاعدة عـلى انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي في حال تحسنت العلاقات التركية- الإسرائيلية.

كما تنبع أهمية المصالح التركية مع إسرائيل بحصولها على الأسلحة دون الحاجة لمراعـاة حقوق الأقليات كما تشترط الدول الأوروبيـة، ولضـخامة المشـاريع الاقتصـادية بـين الشركـات التركية والإسرائيلية، ولأهمية جذب السياح الإسرائيليين إلى تركيا لما لذلك من تأثير إيجابي على الاقتصاد التركي، حيث لا يمكن لأي حكومـة تركيـا، مهـما كانـت شـعبيتها، أن تهمـل الأوضـاع الاقتصادية للبلاد.

وسيؤدي وجود مجموعة يهودية تركية داخل تركيا وإسرائيـل إلى توثيـق العلاقـات بـين الطـرفين، حيـث يقـدر عـدد اليهـود داخـل تركيـا بــ 30 ألـف نسـمة يتركـزون في إسـطنبول ويتمتعون بنفوذ كبير يتجاوز عددهم بسب ثرائهم وموقعهم البارز في الحيـاة والتجـارة منـذ عهد الإمبراطورية العثمانية، ويقدر عدد اليهود الأتراك داخـل إسرائيـل بــ 130 ألـف نسـمة، هاجر غالبيتهم في الخمسينيات والستينيات مما يجعلهم مـرتبطين بصـلة وثيقـة مـع وطـنهم الأم[1].

1. قيس محمد نوري، الدور الإقليمي التركي و تأثيره على الأمن القومي العـربي: التعـاون الـتركي-الإسرائـيلي أنموذجا، دراسات اجتماعية، مجلد 2، عدد 8, 2000، ص73-74.

لقد أعادت تركيا ترتيب أولوياتها خاصة في ضوء بروزها كنموذج للعالم الإسلامي، وزيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لها، واختياره أن تكون المكان الذي يخاطب منه المسلمين لأول مرة في نيسان/أبريل عام 2009 تعني مدى أهمية تركيا لأمريكا، وأن أمريكا لن تستغني عن حليفتها الرئيسة في المنطقة، وستسعى لتوثيق علاقات حلفائها التقليديين (تركيا، إسرائيل) في المنطقة، ولا شك في أن اختيار أوباما زيارة تركيا هو اختيار مدروس بدقة، بوصفها تشكل النموذج الأبرز بالنسبة إلى إدارته، نظراً لتنامي الدور الإقليمي والدولي لتركيا، ولمقوماتها وقدراتها الذاتية ولموقعها الجيو- استراتيجي، وإمكانيات تجاوبها مع النهج الأميركي الجديد، الأمر الذي مكّنها من أن تتفوق على دول إسلامية أخرى، لتكون الدولة الإسلامية الأولى التي يخاطب منها أوباما بلدان العالم الإسلامي وشعوبه، والتفوق التركي مرتبط بحوار المصالح، وليس بحوار الأديان فقط؛ فتركيا بلد يتمتع بالعضوية الكاملة في حلف شمال الأطلسي، وهو البلد الإسلامي الوحيد الذي أرسل قوات إلى أفغانستان ضمن قوات الحلف، والأهم هو نجاح حزب العدالة والتنمية الحاكم فيها في الملاءمة بين جذوره الإسلامية والنظام العلماني ومتطلبات الممارسة الديمقراطية والإدارة الحكيمة، إلى جانب مقدرته على تجاوز أزمات سياسية واقتصادية هزّت تركيا في العقود السابقة، وتمكنه من تسجيل معدلات نمو مرتفعة قبل أن تعصف بالاقتصاد التركي الأزمة المالية العالمية أسوة بسواه من اقتصاديات العالم[1].

ويبقى أن أهم ما أشار إليه الرئيس أوباما خلال زيارته لتركيا هو البحث عن لغة المصالح المشتركة، وهي لغة لا تتعلق بحوار الأديان والثقافات، ولا بتحالف الحضارات، بل بحيازة تركيا على مواصفات الشريك الكامل للولايات المتحدة، سواء من جهة تركيبة نظامها أو من جهة علاقاتها الإقليمية والدولية وتركيبتها التاريخية المتعددة، لذلك اختارها كي يعلن منها مبادئ سياسته والأهداف التي يعمل من أجلها، فتحدث بدقةٍ ودبلوماسيةٍ عاليةٍ عن مسائل معقدة مربكة، مثل مسألة العلاقات الحساسة مع الأرمن، والعلاقات الأمريكية- التركية بوصفها نموذج شراكة مع العالم الإسلامي بمجمله، ويمكن إغراء تركيا عن طريق إعطائها دوراً بارزاً في ظل منظومة سياسية أمريكية جديدة

1. http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=22739

للمنطقة، ربما سيعلن عنها في إدارة الرئيس الأمريكي أوباما، لتساعد تركيا الغرب في مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد، لما تتمتع به تركيا من احترام في العالم الإسلامي، إضافة لكونها دولة سنية تشترك في مذهبها مع الغالبية العظمى من المسلمين، ولتمتعها بقبول العرب، على عكس إيران التي ينظر لها بالشك والريبة في المنطقة، وربما يفسر هذا اختيار أوباما لتركيا لتكون المنبر الذي يخاطب منه العالم الإسلامي، لتصحيح العلاقات بين الطرفين (الأمريكي-الإسلامي) على أساس الاحترام والمصالح المتبادلة.

ويرى بعض الخبراء أن رد فعل أردوغان بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009يشير إلى عدم اتجاه تركيا نحو قطع علاقاتها مع إسرائيل، فقد صرح أن غضبه في جلسة منتدى دافوس في شباط/فبراير 2009 في سويسرا ليس موجها ضد إسرائيل أو رئيسها، إنما هو موجه ضد رئيس اللجنة الذي لم يتح لأردوغان فترة زمنية كافية لإبداء رأيه، وقال: "أنا لم اقصد إطلاقا شعب إسرائيل أو الرئيس بيريز أو الشعب اليهودي... وإن معاداة السامية جريمة في حق الإنسانية"، وإنما كان رد فعله في إطار محاولته إرضاء الرأي العام التركي الإسلامي دون الخصومة مع إسرائيل، ويأتي هذا في إطار سياسة يتبعها أردوغان منذ توليه للسلطة؛ فهو يحاول الحفاظ على توازن مواقفه بما يخدم اقتصاده ويرضي المؤسسة العسكرية ويرضي ناخبيه، وهكذا واصل ببراعة السير على خطه الرفيع[1].

وإن استعداد تركيا لاستئناف وساطتها في المفاوضات السورية- الإسرائيلية غير المباشرة، والتي توقفت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة بداية عام 2009، إنما يصب في تجاه محافظة تركيا على سياسة متزنة في الشرق الأوسط وفقا لخط سير معين، وليست منساقة وراء مشاعرها؛ فهي كانت من أشد منتقدي إسرائيل أثناء العدوان وبعده، لكنها في الوقت نفسه مستعدة لاستئناف الوساطة بعد انتهاء العدوان[2].

5. 2 سيناريو توتر العلاقات لتتحول إلى تنافس بينهما في المنطقة

يمكن أن تتوتر العلاقات التركية- الإسرائيلية وتتحول إلى تنافس بينهما في المنطقة

1. جورج فريدمان، ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية، مجلة المستقبل العربي، السنة 31، ع361, آذار 2009، ص129-133.

2. http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=14406

في حال تم تقارب بين تركيا والدول العربية بسبب الهمجية الإسرائيلية في مواجهة انتفاضة الأقصى عام 2000، وتولي حزب ذي جذور إسلامية للسلطة في تركيا عام 2002، والعدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/يوليو 2006، والعدوان الإسرائيلي على غزة في كانون أول/ديسمبر 2008، ولتعارض مصالحها مع مصالح إسرائيل نتيجة الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 الذي يهدد وحدة العراق وتماسكه، الأمر الذي يهدد أمن الدول المحيطة فيه واستقرارها، ومن ضمنها تركيا وبعض الدول العربية المجاورة للعراق، إضافة إلى مصلحة كل من تركيا وسوريا بعدم إقامة دولة كردية مستقلة على حدودهما الجغرافية، ومن بواعث هذا السيناريو وروافعه:

- التلاقي في المصالح التركية- العربية تجاه تقارب الآراء وتنسيق المواقف بينهما، إضافة إلى معارضة كل من تركيا والعرب لتغلغل إسرائيل في شمال العراق ودعمها العسكري والتقني للأكراد مما يهدد أمن واستقرار دول الجوار الجغرافي، ويجعلها عرضة لتحرك الموساد الإسرائيلي، ومنافسة الشركات الإسرائيلية للشركات التركية لإعادة إعمار العراق، الأمر الذي ترى فيه تركيا تعدياً على مجالها الحيوي والاقتصادي الذي يشكل فرصة مناسبة أمام شركاتها للاستثمار والربح، خاصة في شمال العراق.
- عدم استفادة تركيا من التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية بشكل ملموس نتيجة لتباطؤ الإسرائيليين في تحديث معدات الجيش التركي؛ فقد قررت مؤسسة التصنيع العسكري التركية تجميد مشروع تحديث الدبابات التركية طراز (M60) الذي كانت قد تولته شركة (IMI) الإسرائيلية، وذكرت صحيفة ميلليت التركية الصادرة في 8 كانون ثاني/يناير 2005 أن أزمة جديدة ظهرت بين تركيا وإسرائيل بشأن مشروع تحديث الدبابات التركية في أعقاب تجميد تركيا هذا المشروع بسبب عدم وفاء الشركة الإسرائيلية بتعهداتها للالتزام بالموعد المحدد لإنتاج أول نموذج من الطراز الجديد لهذه الدبابات، وكانت الشركة الإسرائيلية قد تعهدت بالانتهاء من الإنتاج والبدء في التجارب خلال الصيف الماضي، وأضافت الصحيفة أن شركة (IMI) الإسرائيلية

فازت بالمشروع قبل ثلاثة أعوام، وهو مشروع بقيمة 655 مليون دولار[1].

- تلقي تركيا لعدة ضربات من الغرب، أدت إلى خذلانها، مثل رفض انضمامها للاتحاد الأوروبي منذ عقود، ووقوف الغرب لصالح اليونان وأرمينيا في خلافاتها مع تركيا، وعدم تصويت الغرب لصالح تركيا في القضية القبرصية عام 1965، الأمر الذي شكل بداية صحوة لتركيا ومحاولة منها للاقتراب من الشرق، باتجاه تعزيز علاقاتها مع العالم الإسلامي في شتى المجالات، وخاصة العرب.
- اشتراك تركيا مع الدول العربية في المذهب السني، في ظل انتشار الصراع المذهبي في المنطقة، الأمر الذي يعني توحد الصف العربي مع الصف التركي للحفاظ على المصالح المشتركة في مواجهة التيارات الأخرى الساعية لبسط نفوذها واستراتيجيتها على المنطقة بما يحقق مصالحها، وهذا في حال نشوب صراع مذهبي في المنطقة، وإن كان يبدو بعيدا في الوقت الحاضر، نتيجة لتشابك مصالح الدول الإسلامية وترابط مصيرها في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية السائدة، واهتمام كل الدول في المنطقة بعدم إثارة الفتن الطائفية لأن الأمن والاستقرار والتصالح في الشرق الأوسط يصب في مصلحة كل الأطراف في المنطقة سواء كانت سنية أو شيعية.
- إجادة العرب التعامل مع تركيا بموقف موحد وليس بشكل منفرد (بناء سياسة عربية جديدة تجاه تركيا) ليقدموا لتركيا البديل عن إسرائيل، خاصة في مجال الاقتصاد من خلال إقامة استثمارات عربية (خليجية) داخل تركيا، الأمر الذي سيعود بالفائدة على الطرفين، إضافة إلى سحب الأموال العربية من البنوك الأوروبية والأمريكية، ووضعها في البنوك العربية والتركية بدلا من ذهاب فوائد هذه الأموال لدعم التسليح في إسرائيل، وتشجيع السياحة العربية لتركيا، وإعطاء النفط العربي لتركيا بأسعار تفضيلية، وتفعيل التبادل التجاري بين البلدين، وبالمقابل توفر تركيا المياه للدول العربية التي تعاني شحاً في مواردها المائية، فإذا تم ترابط المصالح بينهما فلن تستطيع المؤسسات العلمانية ولا غيرها إحباط هذا التعاون، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية في تركيا وتردي مستوى المعيشة فيه.

1. صحيفة الرياض السعودية، 2005/1/9.

- حل كافة الخلافات التركية- العربية وتحسين الصورة النمطية المحفورة في ذهن كل طرف للآخر، وأهمها الكف عن تبادل الاتهامات بالخيانة أثناء الحرب العالمية الأولى، وتسوية الخلافات المائية بين كل من تركيا وسوريا والعراق وفق القانون الدولي بهذا الشأن، إضافة إلى اعتراف العرب بدولة القبارصة الأتراك، وحشد الدعم لها للحصول على اعتراف بها من كافة الدول الإسلامية، وإقامة الاستثمارات العربية في هذه الجزيرة لعدم السماح لإسرائيل الانفراد بها ومغازلة تركيا من خلالها، لما لهذه القضية من أهمية بالغة لدى الحكومة والجيش والشعب التركي، الأمر الذي سيترك أثرا جيدا في نفوس الأتراك وسيؤدي إلى تحسن العلاقات التركية- العربية بشكل كبير على مختلف المستويات.
- استغلال وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة وتنفيذ مشاريع اقتصادية في تركيا من خلاله، وتقديم المساعدات النفطية والمالية لتدعيم موقفه وشعبيته في مواجهة المؤسسات العلمانية، واستثمار الخلافات التركية- الإسرائيلية الأخيرة حول غزة وتصريحات بعض المسؤولين الإسرائيلين التي تتهم تركيا بإبادة الأرمن واضطهاد الأكراد، من أجل إبعاد تركيا عن إسرائيل وتقريبها من العرب.

وفي حال تم تطبيق منظومة جديدة في المنطقة فربما تتحول العلاقات التركية- الإسرائيلية لتنافس وصراع على قيادة المنطقة؛ لأنهما الدولتان المؤهلتان لذلك بحكم قربهما من الغرب صاحب المشروع، ولقوتهما العسكرية، ولأنظمتهما السياسية الديمقراطية، ولتطورهما الصناعي، مع وجود بعض المزايا لصالح تركيا، ومنها المكانة الحضارية والثقافية كجسر للوصل بين الحضارتين الغربية والشرقية، وانتماؤها للمسلمين السنة، وهم الغالبية العظمى في المنطقة.

ويبقى الأمر مرهوناً في المستقبل، والظروف والمتغيرات السياسية المقبلة هي التي ستقرر مصير العلاقات التركية- الإسرائيلية.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات وتوصيات، أهمها:

1. هنالك عدة محددات داخلية وخارجية للعلاقات التركية- الإسرائيلية، ومن أهمها طبيعة الأحزاب التي تصل إلى السلطة بين الطرفين.
2. إن المؤسسات العلمانية في تركيا، وعلى رأسها الجيش التركي، من أشد الداعمين للتحالف مع إسرائيل، على عكس الشعب التركي المعارض لها، فالمؤسسات العلمانية ترى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تشبه تركيا في المنطقة، لذلك على الدولتين أن تتحالفا لمواجهة الدول المختلفة في المنطقة والمحافظة على مصالحهما.
3. إن المصالح المشتركة هي التي تجمع بين تركيا وإسرائيل، وخاصة في المجالات العسكرية والأمنية، الأمر الذي يجعل من فك التحالف بينهما أمرا بالغ الصعوبة حتى تجد تركيا البديل عن إسرائيل لتحقيق مصالحها بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والتجارية.
4. إن مواقف العرب والأتراك في الحرب العالمية الأولى أوجدت شرخا في العلاقات العربية- التركية، وخلقت جوا من عدم الثقة بين الطرفين، لذلك على العرب أن يولوا تركيا اهتماما بالغا ويحاولوا تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية معها، وإعطاءها أفضلية على غيرها من الدول؛ لتعزيز موقف حزب العدالة والتنمية- الداعي لتطوير العلاقات مع العرب- في داخل تركيا، ولمواجهة المؤسسات العلمانية التي تنظر للعرب بعين الريبة، وتدعو لتطوير العلاقات مع إسرائيل.
5. إن اعتراف العرب بقبرص التركية يساعد على التقارب من تركيا، وإقامة استثمارات فيها لدعمها وتطويرها، مقابل الحصول على الدعم التركي في القضايا العربية، وسيؤدي هذا إلى ترابط المصالح التركية- العربية، وسيجبر الحكومات التركية على اختلاف انتماءاتها على المحافظة على العلاقات مع العرب.
6. إن الدول الكبرى، وخاصة الغربية منها وعلى رأسها الولايات المتحدة، تدفع باتجاه تدعيم وتوثيق العلاقات التركية- الإسرائيلية، للمحافظة على المصالح الغربية في المنطقة.

7. إن سياسة تركيا الجديدة المتطلعة لتولي دور ريادي في المنطقة هي من أهم الأسباب التي أدت إلى تغير سياسة تركيا تجاه إسرائيل وتقاربها مع العرب والمسلمين، فوفقا لمنهجية أحمد داوود أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، فإن تركيا ستسعى إلى تصفير المشاكل مع جيرانها، أي إنها ستحسن العلاقات وتسوي النزاعات مع كافة جيرانها، لتتفرغ إلى دور قيادي في المنطقة.
8. كانت الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي أحد أسباب التوتر في العلاقات التركية- الإسرائيلية بسبب السياسات الوحشية الإسرائيلية (حصار وتجويع وقتل) تجاه الشعب الفلسطيني، وفي ظل صمت عربي ودولي على تلك الممارسات.

وختاما، لا شك أن العلاقات التركية- الإسرائيلية من هذا المنظور المستقبلي تعلو وتهبط في سلم التعاون والتنافس، وربما الصراع أحيانا، وفقا لخيارات تركيا التي تشترك فيها مع إسرائيل، وإن لهذه الخيارات والقرارات الثنائية بين البلدين تأثيراً واضحاً وفعالاً على المنطقة العربية، وهناك اتجاهات أساسية في السياسة التركية، وهي "أَوْرَبَة تركيا" التي يوجهها ويقودها العلمانيون، والتحالف الأمريكي- الإسرائيلي، وقوى المجتمع والدولة في تركيا، والمصالح الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل والغرب، والخلافات والمصالح التركية- العربية، كما أن هنالك توجهات يتبناها حزب العدالة والتنمية التركي بقيادة أردوغان للتوجه نحو الشرق وتفعيل الشراكة معه لدعم دور تركيا الريادي في المنطقة لتصبح قادرة على لعب دور مهم في كافة قضايا الشرق الأوسط، الأمر الذي يجعل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي مطلبا غربيا وليس تركيا فقط، مما يسهل عملية انضمامها للاتحاد.

والشعب التركي وحده هو الذي يستطيع حسم هذا التنافس من خلال صناديق الاقتراع باستمرار التمديد لحزب العدالة والتنمية أو انتخاب حزب آخر.

ويمكن تلخيص الموقف التركي كله في أنه يتردد في الحسم بين خيارين كبيرين: الشرق أو الغرب، ولكل من هذين الخيارين فوائد وعواقب، وفي ضوء ذلك يتحدد مسار العلاقات التركية- الإسرائيلية، وبالتالي أثر هذه العلاقات على المنطقة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1. أحمد، حسن بكر، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000.
2. أوكه، ميم كمال، قضية فلسطين من الصهيونية إلى صراع الحضارات، دار نشر العرفان، إسطنبول، 1990.
3. بنجييكما، أوفرا، وأوزكان، جنسر، التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003.
4. الرشدان، عبد الفتاح، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998.
5. روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993.
6. السبعاوي، عوني عبد الرحمن، إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997.
7. الشناوي، عبد العزيز، "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها"، ج2، القاهرة، 1980.
8. الصلابي، علي محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2004.
9. عيسى، حامد محمود، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
10. كامل، محمد، وسليم، نبيل محمد، العلاقات التركية- الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004.
11. الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية- التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996.
12. محلا، محمد ، تحالفت تركيا مع إسرائيل، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، عمان، 2001.
13. مفتي، مالك، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998.
14. النعيمي، أحمد نوري، اليهود والدولة العثمانية، دار البشير، عمان، 1998.
15. النعيمي، لقمان عمر، تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007.

16. نكديمون، شلومو، انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، ترجمة: بدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 2004.
17. يافوز، هاكان، العلاقات التركية- الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000.

ب-الدوريات

أولا: المجلات

1. أرسلان، أسد، حلف شمال الأطلسي وموقع تركيا المستقبلي، ترجمة: أحمد سليمان الإبراهيم، مجلة شؤون الأوسط، عدد 116،(خريف 2004)، ص 118-129.
2. أوبالانس، ادجار، الارتباط الإسرائيلي التركي، مجلة الحرس الوطني، السنة العشرون، العدد 197، (ديسمبر 1998)، ص 60-62.
3. أوغلو، أحمد داوود، مكانة تركيا في العالم، مجلة شؤون الأوسط، عدد 118، ربيع 2005، ص141-153.
4. أوغلو، أحمد داوود ، تركيا والديناميات الأساسية في الشرق الأوسط، ترجمة: غزال يشيل أوغلو، مجلة شؤون الأوسط، عدد 114، 2004، ص 31-63.
5. أوغلو، إرسين كالايسي، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية-التركية، إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مجلد 242، عدد 21، 1999،ص37-48.
6. أوغلو، ياشار حجي صالح، تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة شؤون الأوسط، عدد 116، (خريف 2004)، ص130-137.
7. البرصان، أحمد (2009)، كسينجر العثمانية الجديدة مهندس السياسة الخارجية التركية، مجلة المجلة، العدد 1514، 15- 2009/2/21، ص30-32.
8. البرصان، أحمد، بعد دعمه منظمة أرغنيكون المتطرفة الموساد الإسرائيلي يسعى لإسقاط حكومة العدالة والتنمية في تركيا، مجلة المجلة، العدد 1505، 14- 2008/12/20، ص18-20.
9. بالا، جانك، تركيا ومشاريع الطاقة في حوض قزوين، ترجمة: غزال يشيل اوغلو، مجلة شؤون الأوسط، عدد 109، (شتاء 2004)، ص78-97.
10. تشاندرا، جنكيز، التقارب التركي- الإسرائيلي، مجلة شؤون الأوسط، ترجمة: غسان رملاوي، عدد 51، 1996، ص33- 39.
11. حنفي، عبد العظيم محمود، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، مجلد 39، العدد 156، أبريل 2004، ص 134-137.
12. حوار مع الرئيس بشار الأسد أجراه محمد علي، العلاقات التركية-السورية، مجلة شؤون الأوسط، عدد 113، 2004، ص210-214.

13. خضر، نيرفانا، القضية القبرصية، قراءات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة التاسعة، عدد 3، مارس 2004، ص3-10.
14. خواجة، محمد، المثلث العربي- الإيراني- التركي واقع وآفاق، مجلة شؤون الأوسط، عدد 119، (صيف 2005)، ص156-175.
15. الدليمي، علي عبد الهادي، العلاقات الاقتصادية التركية-الإسرائيلية و أثرها في الأمن الاقتصادي العربي، مجلة الحكمة، مجلد 2، عدد 6، 1999، ص29-47.
16. دياب، أحمد، الأزمة التركية-السورية: المحددات و القيود، مجلة السياسة الدولية، مجلد 35، عدد 135، 1999، ص203-207.
17. الرشدان، عبد الفتاح علي، التعاون العسكري بين تركيا و إسرائيل، مجلة شؤون عربية، عدد 106، 2001، ص124-141.
18. الرشدان، عبد الفتاح علي، العلاقات العربية-التركية في عالم متغير، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 26، عدد 3، 1998، ص21-50.
19. سرور، عبد الناصر محمد، التعاون (الإسرائيلي التركي)، السياسة المائية خلال عقد التسعينات، مجلد 16، عدد 1، (يناير 2008)، ص187-209.
20. السمان، أحمد، مستقبل العلاقات العربية التركية بين المحدد الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي، مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.
21. سويد، ياسين، استراتيجية التحالف الإسرائيلية و خطرها على الأمن القومي العربي، مجلة شؤون الأوسط، مجلد 7، عدد 70، 1998، ص101-110.
22. السيد، محمود وهيب، أزمة توزيع مياه دجلة و الفرات: أزمة ذات أطراف و اتجاهات متعددة، مجلة المستقبل العربي، مجلد 21، عدد 231، 1998، ص59-85.
23. شحاتة، دينا، الديمقراطية المحافظة: هل يصلح "النموذج التركي لدول الشرق الأوسط الكبير"، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة العاشرة، العدد 111، (مارس 2004)، ص25-26.
24. الشرقاوي، يسرا، تركيا- أمريكا سياسة خارجية بملامح جديدة، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 171، 2008، ص108-111.
25. صالح، عبد اللـه، العلاقات الأمريكية التركية إلى أين؟ مجلة العصر، 2004/9/25، ص12- 17.
26. الطويل، رواء زكي، العلاقات الاقتصادية التركية- السورية 1980- 1998، مجلة شؤون الأوسط، عدد 119، (صيف 2005)، ص103-111.
27. عبد السلام، محمد، قضايا التسلح في جيوش الدول العربية، مجلة شؤون الأوسط، 2004، ص45-63.
28. عبد الكريم، إبراهيم، إسرائيل ومسالة التسلح في المنطقة، مجلة شؤون الأوسط، 2004، ص87-109.

29. العـزاوي، وصـال نجيـب، أبعـاد التعـاون العسـكري الـتركي الإسرائـيلي- دراسـة في الـدوافع والأهداف، مركز الدراسات الدولية، العدد 5، 1998.
30. العزاوي، همام محمد، المسألة الكردية في العلاقات العراقية-التركية و أثرها في الأمن القـومي العربي، مجلة شؤون عربية، عدد 120، 2004، ص200-224.
31. عبد العزيز، أشرف، 12 عاما على الشراكة الأورو- متوسطية، مجلـة دراسـات شرق أوسـطية، العدد 45، (خريف 2008)، ص38-43.
32. عبد القادر، محمد، الثابت و المتغير في العلاقات التركية الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، مجلد 10، عدد 115، 2004، ص139-141.
33. عكاشة، سعيد، رؤية إسرائيل لعراق ما بعد صدام، مجلة السياسة الدولية، مجلد 38، العـدد 154، 2003، ص125-127.
34. علي، فكري محمد، بمناسبة مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي القرار التاريخي وأثره على العالمين المسيحي والإسلامي، مجلة الحرس الوطني، (نوفمبر 2005)، ص44-47.
35. عودة، جهاد، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، مجلد 38، (يوليو 2003)، ص322-334.
36. فريدمان، جورج، ثورة اردوغان ومستقبل الدولة التركية، مجلة المستقبل العـربي، السـنة 31، العدد 361، (آذار 2009)، ص129-133.
37. فوده، محمد، اتفاق التعاون العسكري المشترك التركي الإسرائيلي، مجلـة الـدفاع، مجلـد 164، 2000، ص57-61.
38. فوده، محمد، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، مجلة الدفاع، عدد 136، 1997، ص57-60.
39. القحطاني، مبارك بن علي، التحالف التركي الإسرائيلي مـن منظـور اسـتراتيجي، مجلـة الحـرس الوطني، السنة العشرون، عدد 204، (حزيران 1999)، ص41-45.
40. كارت، جلال الدين، السياسة الخارجية التركية أبعادها وآفاقها، مجلـة شـؤون الأوسـط، عـدد 107، (صيف 2002)، ص158-172.
41. كامل، عثمان، تركيا والشرق الأوسط الفرص والمخاطر، مجلـة الـدفاع، عـدد 133، (أغسـطس 1997)، ص22-29.
42. كشك، أشرف، الاتفاق التركي- الإسرائيلي وأثره في الأمن القومي العربي، مجلة شؤون الأوسـط، عدد 52، 1996، ص65-70.
43. كشك، أشرف، رؤية أمريكية لتقسيم العراق، مجلة الساسـة الدوليـة، مجلـد 42، عـدد 170، (أكتوبر 2007)، ص189-190.
44. كينزر، ستيفن، تركيا تتجه نحو علاقات استراتيجية بعيـدا عـن أوروبـا، ترجمـة: عـلي محمـد رجب، مجلة الحرس الوطني، السنة التاسعة، العدد 193، (أغسطس 1998)، ص18-19.

45. الكيلاني، هيثم، الاتفاق التركي-الإسرائيلي، الحرس الوطني، مجلد 20، عدد 208، 1999، ص29-33.
46. الكيلاني، هيثم، معضلة الأمن العربي في عاصفة المتغيرات، شؤون الأوسط، عدد 34، 1994، ص49-62.
47. كيوان، مأمون، التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمني إقليمي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 76، 1999، ص15-21.
48. كيوان، مأمون، الخلاف المائي التركي- السوري العراقي: خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية، شؤون عربية، عدد 87، 1996، ص127-139.
49. محمد، صلاح عبد الرحيم، العلاقات التركية الإسرائيلية، مجلة الأزهر، مجلد 78، عدد 4، 2005، ص640-647.
50. معوض، جلال عبد الله، التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مجلد 21، عدد 237، 1998، ص6- 30.
51. معوض، جلال عبد الله، العلاقات التركية-الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، مجلة شؤون عربية، عدد 88، 1996، ص126-143.
52. نور الدين، محمد، الدين والسياسة في تركيا، مجلة شؤون الأوسط، عدد 118، (ربيع 2005)، ص96-108.
53. نور الدين، محمد، تركيا والشرق الأوسط الكبير، مجلة شؤون الأوسط، عدد 114، (ربيع 2004)، ص147-151.
54. نور الدين، محمد، تركيا: الإسلاميون في السلطة، مجلة شؤون الأوسط، عدد 109، (شتاء 2003)، ص193-201.
55. نوري، قيس محمد، الدور الإقليمي التركي و تأثيره على الأمن القومي العربي: التعاون التركي-الإسرائيلي أنموذجا، دراسات اجتماعية، مجلد 2، عدد 8، 2000، ص71-83.
56. الهواري، عبد الرحمن، المحور الإسرائيلي التركي والتطلعات التركية في شمال العراق، مجلة الدفاع، العدد 133، (يوليو 1997)، ص34-46.
57. الهواري، عبد الرحمن، التحالف الاستراتيجي والعسكري بين إسرائيل وكل من أميركا وتركيا، مجلة الدفاع، العدد 119، (يونيو 1996)، ص48-55.
58. هورويتز، بروس، أزمة المياه في الشرق الأوسط، ترجمة: غسان رملاوي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 5، 1992، ص77-87.
59. الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات التركية- الإسرائيلية والتوازن الإقليمي، سلسلة دراسات دولية معاصرة، رقم 114، (ديسمبر 1997)، ص25-28.

ثانيا: الصحف

1. أردوغان يؤكد رغبة تركيا بدور نشط في المنطقة، صحيفة العرب اليوم الأردنية، 2009/2/15.
2. أزمة دبلوماسية حادة بين إسرائيل وتركيا بسبب انتقاد اردوغان لسياسة تل أبيب، القدس العربي، 2008/2/23.
3. أنقرة تأسف لتصريحات مسؤول إسرائيلي قارن فيها بين حماس وجماعة أوجلان، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، 2006/2/18، العدد 9944.
4. أوباما أجرى محادثتين مثمرتين مع غول وأردوغان، صحيفة البعث السورية، 2009/2/18.
5. بعباع، خالد، إسرائيل والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، الدستور الأردنية، 2007/8/7، العدد 14078.
6. تركيا تتجه إلى إلغاء عقد مشروع تحديث دبابات مع شركة إسرائيلية، صحيفة الرياض السعودية، 2005/1/9، العدد 13348.
7. تركيا تتسلم 6 طائرات تجسس إسرائيلية ولا تستبعد انسحابا من قبرص، صحيفة الرأي الأردنية، 2010/3/3، العدد 14388.
8. تركيا تستبعد اسرائيل من مناورات "أطلسية" فوق أراضيها، صحيفة الدستور الأردنية، 2009/10/12.
9. تركيا تفتح قواعدها أمام الأمريكيين في إطار الانسحاب من العراق، صحيفة الدستور الأردنية، 2009/3/5، العدد 14955.
10. تركيا والاتحاد الأوروبي في حفل انطلاق المفاوضات: يوم تاريخي يستحق كل الشقاء خلال الفترة الماضية، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، 2005/10/5، العدد 9808.
11. تشاندرا، جنكيز، الأزمة تتعمق رغم الاعتذار، صحيفة المستقبل اللبنانية، 2010/1/17.
12. حزب العدالة والتنمية الإسلامي يعلن الفوز بالعدد الأكبر من مقاعد البرلمان التركي الجديد، صحيفة الشرق الأوسط،2002/11/4، العدد 8742.
13. حيدر، رندة، مستقبل العلاقات بين تركيا والدولة العبرية،، النهار اللبنانية، 2008/9/4.
14. رئيس المفوضية الأوروبية يحذر من حظر حزب العدالة والتنمية التركي، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، 2008/4/10، العدد 10726.
15. الرشيد، علي، التطبيع مكافأة المحتل بعد اندحاره عن غزة!، صحيفة الشرق القطرية 2005/9/5.
16. سوريا ترحب بقرار تركيا إلغاء المناورات العسكرية مع اسرائيل، صحيفة الدستور الأردنية، 2009/10/14.
17. (الشرق الأوسط السعودية، 2004/3/22).
18. الشعب التركي يدعو لقطع العلاقات مع إسرائيل، جريدة الرأي الأردنية، 5 /1 /2009.

19. (صحيفة الحياة، 2000/1/19).
20. (صحيفة الشرق الأوسط، 2005/9/1).
21. (صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 2003/11/16).
22. صحيفة تركية تكشف إنشاء إسرائيل معسكر تدريب على السلاح في شمال العراق، صحيفة الفرات السورية، 2006/6/24.
23. عطية، محمد، تقرير استراتيجي يؤكد اتفاق مصر وتركيا وإسرائيل على مشروع لتطوير النسيج والغذاء بمنحة أوروبية، صحيفة الدستور المصرية،2008/12/11، العدد 654.
24. غزالي،عبد الحليم، إسرائيل تهدد تركيا باللوبي الصهيوني الأمريكي، صحيفة الأهرام العربي المصرية، 2004/5/22، العدد 374.
25. غزالي، عبد الحليم، قنبلة وولفويتز وأزمة العلاقات الأمريكية التركية هل تستجيب أنقرة لمطالب واشنطن بالضغط علي سوريا وإيران، صحيفة الأهرام المصرية، 2003/5/24.
26. الغزالي عبد الحليم، وسط أسئلة صعبة وأوراق كثيرة مختلطة: تفجيرات اسطنبول ضربة مفاجئة للتجربة السياسية الجديدة في تركيا، صحيفة الأهرام العربي المصرية، 2003/11/25، العدد 42722.
27. غضب إسرائيلي لرفض تركيا إشراكهم في مناورات عسكرية، صحيفة الشرق الأوسط، 2009/10/12، العدد 11276.
28. في ظل تقارب تركي عربي تركيا تلغي عقودا بمليارات الدولارات مع الكيان الصهيوني، جريدة السبيل الأردنية، 2005/5/25 العدد 536.
29. كلينتون: تركيا "صديق في كل الأوقات"، صحيفة الدستور الأردنية، 2009/3/8.
30. محلي، حسني، أمريكا تبحث عن يهودي يصلح سفيراً لدى تركيا، صحيفة الخليج الإماراتية، 2005/5/14.
31. محلي، حسني، بوادر توتر بين إسرائيل وتركيا، صحيفة الخليج الإماراتية، 2008/3/29.
32. محلي، حسني، مطالب تركية باستعادة الموصل وكركوك في حالة تقسيم العراق، الخليج الإماراتية 25-11-2007.
33. مدينة تركية تلغي اتفاق التوأمة مع بلدية إسرائيلية، صحيفة الدستور الأردنية، 2009/3/8.
34. مساعدو أولمرت وأردوغان يحاولون تهدئة الأجواء بين تركيا وإسرائيل، صحيفة الشرق الأوسط، 2009/2/4.
35. موسى، خديجة، أدى القسم وتسلم مهام الرئاسة..وواشنطن ترحب غول رئيساً لتركيا، صحيفة الرياض السعودية، 2007/8/29م، العدد 14310.
36. الزرو، نواف، أردوغان إذ يفك الارتباط مع "اسرائيل"، صحيفة الحقيقة الدولية الأردنية،2009/10/21، العدد 188.

37. نور الدين، محمد، تركيا وإسرائيل وتضاد المصالح، صحيفة الشرق القطرية 2005/5/11.
38. نور الدين، محمد، قبرص التركية تنتظر العـرب لإنقاذهـا مـن الإسرائيليـين، صـحيفة السـفير اللبنانيـة، 2005/7/21.
39. الهويدي، فهمي، احتجاج تركي على تمدد إسرائيلي في شمال العراق، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، 2003/11/5، العدد 9108.
40. "وثيقـة تطبيـع"... أولى خطـوات المصـالحة التركيـة الأرمينيـة، صـحيفة الحقيقـة الدوليـة الأردنيـة، 2009/10/14، العدد 187.
41. (صحيفة الرأي الأردنية، 2008/11/15).

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

1- Brock Dahl and Danielle Slutzky ،(2006)The Washington Iustitute for Near East policy.
2- (Gregory A. Burris، Turkey-Israel: Speed Bumps، Middle east، 2003).

ثالثا: الروابط الالكترونية (الإنترنت)

1. الجزيرة نت، حزب العدالة والتنمية (AKP):
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/17DB5CE9-300C-4140-B235-B1B2BFD8594E.htm
2. بياتلي،كمال، تكريس العلمانية في تركيا:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/32FCD6AD-049E-4CB3-90DD-BA84F84D4DB7.htm
3. شبيب، نبيل، جولة أخيرة للأصولية العلمانية في تركيا:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1212925159569
4. شقير، شفيق، الجزيرة نت، 2002. النظام التركي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C20026FE-193A-4810-9BBD-76E357F9BE02.htm
5. تايم تورك التركية، 11/25/ 2008، الهند وتركيا وإسرائيل يناقشون مشروعا لخط أنابيب غاز:
http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=11322
6. صحيفة تايم تورك التركية، 2009/3/13). تركيا ستتوسط بين سوريا واسرائيل إذا طلب منها:
http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=15228
7. الجزيرة نت،2001، صواريخ إسرائيلية في تركيا للتصدي للصواريخ الإيرانية:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=13051
8. العربية نت، 2005:
http://www.alarabiya.net/writers/warchive.php?writer=1020
9. وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2007، اللجنة الاقتصادية المشتركة لتركيا وإسرائيل:
http://www.altawasul.com/MFAAR/bilateral+relations/latest+developements/israel+turkey+increase+economic+cooperation+07032007.htm?DisplayMode=print

10. بي بي سي، 2004، عمليات غزة توتر العلاقات بين إسرائيل وتركيا:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3755000/3755731.stm
11. بول رينولدز، تحليل: آمال السياسة الأمريكية في تركيا أوروبية، بي بي سي نت:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4096000/4096851.stm
12. البحر المتوسط يشهد أضخم مناورات إسرائيلية- أميركية- تركية، (شبكة الصحافة غير المنحازة، 2007). http://www.voltairenet.org/article150928.html
13. (بي بي سي نت، 2007).، البرلمان التركي يجيز التوغل في الأراضي العراقية:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7050000/7050135.stm
14. (الجزيرة نت، 2007). رايس تدعو تركيا لضبط النفس والأكراد يتوعدون بالرد:
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1071697
15. افتكار البنداري، إسلام أون لاين، 2009، يهود أمريكا والأتاتوركيون يفتحون النار على أردوغان:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1232976588144&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout
16. أخبار العالم التركية، 2009. اتصال أوباما بغول وأردوغان: دحض لافتراءات اليهود:
19.02.2009، http://ar.dunyabulteni.net/news_detail.php?id=20780
17. (الجزيرة نت، 2008):
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2 F517323-4116-4A1D-99FD-A905B3BDA9AE.htm
18. صحيفة تايم تورك التركية، 2009/3/13، تركيا مستعدة لبدء الوساطة بين إسرائيل وسوريا مجددا:
http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=14406
19. (الشريف،الجزيرة نت، 2002):
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7E6FDFBC-C0AC-4E0E-91EC-1655B46A90C5.htm
20. بشير موسى نافع، الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة،الجزيرة نت 2006:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C69BFF0D-36CD-4D23-9649-1520BC57205A.htm
21. إسماعيل ياشا، الجزيرة نت، 2008، ملابسات قرار المحكمة الدستورية في تركيا:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BCF50543-4271-4295-B420-1B81DD2791F3.htm
22. عبد القادر، إسلام أون لاين، 2007). محمد عبد القادر، العدالة والتنمية انقلاب أبيض في تركيا:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178724223690&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout
23. ترحيب أوروبي بانتخاب عبدالله غول رئيسا لتركيا، (موقع دويتشه فيله الالكتروني -DW WORLD.DE التلفزيون الألماني الخارجي، 2007).
http://www.dw-world.de/dw/article/0،2144،2755842،00.html

24. (بي بي سي، 2008). الاتحاد الاوروبي ينتقد محاولة حظر حزب العدالة،
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7298000/7298395.stm
25. جهان مصطفى، مؤامرة الإطاحة بإسلاميي تركيا.. حقائق ومفاجآت، 2008:
http://jobs.moheet.com/show_files.aspx?fid=10699
26. (الجزيرة نت، 2008). ترحيب دولي برفض القضاء التركي حل حزب أردوغان،
http://aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1095958
27. العثمانيون الجدد، (الجزيرة نت، تحت المجهر،31/ 7/ 2007
. -http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F48D07FF-8BE2-43F4-B960-36A20883543E.htm
28. أردوغان يجدد انتقاده لحكومة شارون، 2004/6/15، الجزيرة نت،
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=78749
29. رئيس الوزراء التركي أردوغان: سياسات الحكومة الإسرائيلية تهدد الأمن والسلام في المنطقة، وزارة الشؤون الخارجية في السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004/10/12
. http://www.mofa.gov.ps/arabic/subiect_details.php?id=2852
30. (الجزيرة نت، 2006).، قسم البحوث والدراسات، معاهدة سيفر 1920،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9278E6D6-C4B6-44C5-A210-221837A63CD9.htm
31. الاكراد، الموسوعة الحرة، 2008،
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF.
32. (الجزيرة نت، الموافق 2007/10/8) ، حزب العمال الكردستاني،
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1071221
33. عبد الحسين شعبان، القضية الكردية.. استحقاقات التجربة، (شعبان، الجزيرة نت،2006/5/23):
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/765E9E3-75CAE-47FB-9DA-6
953CED4DE588.htm
34. صحيفة تايم تورك التركية، 2009/2/20، أشكنازي يعتذر لتركيا على تصريحات مزراحي:
http://ar.timeturk.com/news_print.php?id=13476
35. محمد نور الدين، لماذا القلق الإسرائيلي من مناورات تركيا وسوريا؟، صحيفة تايم تورك التركية، 2009/4/28.
http://ar.timeturk.com/news_detail.php?id=16042
36. أخبار العالم، 2009، زيارة أوباما لتركيا ولغة المصالح،
http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=22739
37. أخبار العالم التركية، 2009).، الدور التركي الجديد بين القلق والرضا الأميركيين:
http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=20581

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

- معركة غزة ... تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل/ ندوات 57.
- الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي/ ندوات 56.
- التداعيات القانونية والسياسية لانتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني/ ندوات 55.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى 2015م، -3-/ ندوات54.
- حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي في الأردن/ ندوات 53.
- حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق/ ندوات 52.
- رؤى استراتيجية إسرائيلية لحرب تموز/ يوليو 2006م ضد لبنان/ دراسات 51.
- إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015م/ ندوات 50.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى 2015م/ندوات 49.
- العرب ومقاطعة إسرائيل/ دراسات 47.
- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني/ ندوات 46
- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن/ ندوات 45
- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي/ ندوات 44.
- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية/ندوات 43.
- الانتخابات الفلسطينية 2005 ... ظروفها، آلياتها، نتائجها/ ندوات 42.
- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية/ دراسات 41.
- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية/ دراسات 40.
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (1998-2002) /(بالإنجليزية)/ دراسات 39.
- الاستثمار في الأردن ... فرص وآفاق/ ندوات 38.
- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات/ ندوات 37.
- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة/ دراسات 36.
- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن/ ندوات35.

— انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي/ ندوات 33.
— الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر/ ندوات 32.
— المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات/ ندوات 32.
— الدولة الفلسطينية المستقلة/ ندوات 31.
— الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل/ ندوات 30.
— التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط/ ندوات 29.
— الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة/ دراسات 28.
— دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة/ دراسات 27.
— مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية/ ندوات 26.
— أمـن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد/ دراسات 25.
— قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط3/ دراسات 24.
— القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA)/ تقارير 23.
— اتفاق الخليل ... نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي/ دراسات 22.
— المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط7/ دراسات 21.
— دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (1987-1996)،ط3/ دراسات 20.
— عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني/ دراسات 18.
— إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي/ دراسات 17.
— مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط/ دراسات 17.
— السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (1994-1995)، (إنجليزي)./ تقارير 16.
— توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط/ تقارير 15.
— السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (1994-1995)/ تقارير 14.
— التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط/ دراسات 13.
— معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية ... دراسة وتحليل، ط2/ دراسات 12.
— في الـذاكرة الإنسـانية، المجـازر الصـهيونية ضـد الشـعب الفلسـطيني (1948- 2000)، ط5/ دراسات 11.
— مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط2/ دراسات 10.
— الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني/ دراسات 9.

— انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني/ ندوات 8.

— أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي/ حلقات بحث 7.

— المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة)/ دراسات 5.

— مستقبل السلام في الشرق الأوسط/ دراسات 4.

— الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير/ ندوات 3.

— المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط/ ندوات 2.

— نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط/ دراسات 1.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

— الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية، ع 35.

— المأزق الأميركي في العراق ... رؤى في استراتيجيات الخروج ،ع 34.

— اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، ع33.

— صراع القيم الحضارية ما بعد 11 سبتمبر 2001م، ع 32.

— الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ع 31.

— تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، ع 30.

— تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، ع 29.

— الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج2، الحرب على العراق، ع 28.

— الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج 1، الحرب على أفغانستان، ع27.

— حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق/ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق).

— المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، ع25، 2003م.

— مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ع 24، 2003م.

— انتخابات الكنيست الإسرائيلي 2003، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، ع23، 2003م.

— الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، ع22، 2002م.

— الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، ع21، 2002م.

— تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث 11سبتمبر2001، ع20، 2002م.

— عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (1991-2001)، ع 18و19، 2002م.

— الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، ع17، 2002م.

— الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، ع16، 2001م.

— انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، ع14و15، 2001م.

— مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، ع13، 2000م.

— الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، ع12، 2000م.

— الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، ع10و11.

— توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، ع8 و9.

— القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، ع7.

— توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، ع6.

— المواجهة بين حماس والموساد، ع4و5.

— نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، ع2و3.

— المواجهة بين العراق وأمريكا، ع1.

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، بدأت عام 1996م، وصدرت منها حتى الآن الأعداد (1-51)

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

— الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي

— دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة

— اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية

— نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي

— تداعيات حصار غزة وفتح معبر رفح

— دور مؤسسة القمة العربية ومستقبلها

— أزمة السلة الغذائية العربية، التحديات واتجاهات المعالجة

— الفاتيكان والعرب، تحديات وآفاق في ضوء زيارة البابا للمنطقة

— رسالة أوباما التصالحية والمطلوب عربيا

— القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، الواقع والمستقبل

Turkish- Israeli Relations
and Their Impact on the Arab Region

Second Edition

Amman – 2010

To order our publication:

Middle East Studies Center

P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan
Tel: ++962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo
and All Jordanian & Arabic Libraries

Middle East Studies Center
Jordan

Turkish- Israeli Relations

and Their Impact on the Arab Region

Rana Abdul-Aziz kamash

Studies 58

Contents

Abstract

Turkish- Israeli Relations
and Their Impact on the Arab Region

In light of the international and regional variables and political circumstances that have occurred since the beginning of the second millennium to the Middle East in general, and the Turkish-Israeli relations in specific, the study was conducted based on the central idea of the understanding of the Turkey and Israel, and its impact on the Arab region through inspiration and analysis of the past and present, with a view to explore, as much as possible, the future of these relations during the next two decades.

Relations between the two countries continued in strategic track, although it passed through ups and downs until it entered a stage of coldness in the wake of some events, including: the outbreak of the Palestinian uprising (Intifada) in 2000, the events of 11 September in 2001 and the subsequent invasion of U.S. to Afghanistan in 2001 and the invasion of Iraq in 2003, and the Justice and Development Party (AKP)'s taking power in Turkey, which has Islamic roots in 2002. moreover, there is the convergence of Turkish - Arabic interests of as a result of the U.S. occupation of Iraq and its direct harmful effects on the security and economies of the Turks and Arabs, the intervention of the Israeli military and intelligence in Iraq's Kurdistan, and the resulting real threat to Turkey's national security.

The above-mentioned variables and conditions led the study to shed light on Turkish-Israeli relations in order to come up with a clear picture about the nature and fact of these relations, the motives for their establishment, their objectives and political, security, military and economic dimensions. Any observer of the Turkish-Israeli relations can say that they are inclusive of all reasons, mainly including the interpretation of interest in international relations. There is a concept of interdependence as each of Turkey and Israel depends on the other in various important aspects especially in the military, security and economic fields. In order to understand Turkey's modern identity, in which Turkey considers itself Western, it has to start an alliance with Israel as a tool for the West in the Middle East.

The study also aims to identify the nature of the challenges and risks posed by Turkish-Israeli relations on the Arab region and their different effects on the most crucial issues in the region – such as the Arab national security, the Palestinian issue, the political settlement

process in the Middle East – which are closely related to all the Arab countries, Therefore, the study is based on a hypothesis that there is a relationship between the extent of the development and improvement of the Turkish-Israeli relations, on the one hand, and the threat to the security and stability in the Arab region, on the other.

The study was also based on two sub-hypotheses:

The first sub-hypothesis

There is a relationship between the extent of development and improvement of the Turkish-Israeli relations, and the breach of the Arab national security, a converse relationship.

The second sub-hypothesis

There is the impact of the Turkish-Israeli relations on the Palestinian issue as well as the process of political settlement in the Middle East, and this effect is positive sometimes and negative at other times. It varies according to the regional and international situation and the nature of relations between the two countries .

This study attempts to answer some questions such as:

- What are the main motives (goals) for Turkey and Israel to establish and maintain relations between them?
- What is the impact of internal changes, regional and international relations between the two countries?
- What is the impact of the Arab States on the nature of Turkish-Israeli relations?
- What is the impact of the Turkish-Israeli relations on both the Arab national security and the Palestinian cause, and the process of political settlement in the Middle East?
- What is the future relationship between the two countries? Will it take the form of competition or alliance?

As is clear from the title of the study which began in 1996, this is the year when the agreement of strategic cooperation between the two countries was signed. The study finished in the year 2009.

To understand the importance of the Turkish-Israeli relations – dating back to more than half a century - and its impact on the region in general and the Arab and Islamic issues, in particular, it is required to identify the nature, motives and effects of this relationship; its impact on the region and its issues; whether the Arab countries play a role in influencing these relationships negatively or positively; and the effect of some superpowers on them.

Therefore, the study addresses the role of external actors (regional and international) to promote and develop or weaken these

relationships, especially those of geographical neighbourhood (Syria, Iraq, Iran), and superpowers (the United States, the European Union) in strengthening and enhancing relations between the two countries.

Iran has been selected of the regional states, although it is not one of the Arab countries, but its role and influence are significant in the Middle East issues, in addition to the close link between Iran and some of the Arab parties of the conflict with Israel, (such as the Islamic Resistance Movement Hamas, Hezbollah and Syria – one of the most important countries of objection and the confrontation with Israel).

This makes Iran an major player in various regional issues concerning Israel and its security, in addition to being a country of geographical closeness to Turkey as well as one of the rivals for Turkey in leading playing roles in the region. Moreover, whereas Iran is seen as an obstacle to the Western designs in the region, Turkey is believed to be one of the most important allies to implement such plans. As a result, Iran is included in the study although it is not an Arab country.

The aim of this study is to trace the evolution of the Turkish-Israeli relations. It is not a matter of mere historical narrative, but part of the context of analyzing the nature and causes of these developments, their different effects on and vulnerability to what is goes around them internally, regionally and internationally. The study also deals with internal and external challenges facing the promotion and development of these relations, concluding with a set of scenarios for the future of the Turkish-Israeli relations.